EURO-MEDITERRANEAN HUMAN RIGHTS NETWORK
RÉSEAU EURO-MÉDITERRANÉEN DES DROITS DE L'HOMME
الشبكة الأوروبية ـ المتوسطية لحقوق الإنسان

تونس بعد ال 14 من يناير/كانون الثاني واقتصادها السياسي والاجتماعي

رهانات إعادة تشكيل السياسة الأوروبية

بياتريس إيبو
حمزة مدب
محمد حمدي

FASOPO
FONDS D'ANALYSE DES SOCIÉTÉS POLITIQUES

EURO-MEDITERRANEAN HUMAN RIGHTS NETWORK
RÉSEAU EURO-MÉDITERRANÉEN DES DROITS DE L'HOMME
الشبكة الأوروبية ـ المتوسطية لحقوق الإنسان

تونس بعد ال 14 من يناير/كانون الثاني واقتصادها السياسي والاجتماعي

رهانات إعادة تشكيل السياسة الأوروبية

باتريس إيبو[1]
حمزة مدب[2]
ومحمد حمدي[3]

FASOPO
FONDS D'ANALYSE DES SOCIÉTÉS POLITIQUES

1 مديرة الأبحاث في مركز CNRS، CERI/SciencesPo
2 طالب دكتوراه CERI/SciencesPo
3 طالب دكتوراه CERI/SciencesPo

حزيران/يونيو 2011 -كوبنهاجن

الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان

فسترغاد 16 1456- ك كوبنهاغن - الدنمارك

هاتف : 00 17 64 32 45 +

فاكس : 02 17 64 32 45 +

البريد الالكتروني : info@euromedrights.net

موقع الشبكة العنكبوتية : www.euromedrights.net

© محفوظة للشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان 2011 حقوق الطبع و النشر

معلومات ببليوجرافية

العنوان : تونس بعد ال14 من يناير/كانون الثاني واقتصادها السياسي والاجتماعي.
رهانات إعادة تشكيل السياسة الأوروبية

الباحثون المستقلون الذين اعدوا فصول التقرير: بياتريس إيبو، حمزة مدب و محمد حمدي

تاليف مشترك : الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان

الناشر : الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان

تاريخ الطبعة الأولى : حزيران/يونيو 2011 - **عدد الصفحات :** 72

الرقم الدولي الموحد للكتاب: ISBN 87-91224-68-3

اللغة الأصلية: الفرنسية

الترجمة إلى العربية: آيت جرين إلهام - **الترجمة إلى الإنجليزية:** اندريو براون - **الترجمة إلى الإسبانية:** توماس بريرا جينه جاكمو

تصميم الغلاف و الصفحات من الداخل: حمزة عبد الرازق

التصنيف بحسب الموضوعات: تونس، حقوق إقتصادية و إجتماعية وثقافية، النموذج الإقتصادي التونسي، حركات إجتماعية، ا الإنتقال الدمقراطي، الاتحاد الأوروبي، سياسة الجوار الأوروبية

خرج هذا التقرير الى النور بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي للتنمية(AECID) ، الوكالة السويدية للتعاون الدولي للتنمية (SIDA)، و البرنامج الدولي الدنماركي لمساعدة التنمية .(DANIDA)

تتحمل الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان مسئولية محتوى التقرير بالكامل و لا يمكن بحال اعتبار المحتوى يعبر عن وجهة نظر المؤسسات المشار إليها أعلاه

فهرس المحتويات

موجز تنفيذي 12

مقدمة 18

I. خطاب "الاستقرار" و"المعجزة" الاقتصادية 22

I. 1. أنماط بناء الخطاب الرسمي 23
I. 1. أ. الإختيار الماكر للمقارنات 23
I 1. ب. تحولات في المحاسبة والتصنيف 24
I. 1. ج. نسيان الانجازات السابقة 25
I. 1. د. الاستيلاء على الظواهر الاجتماعية 25
I. 1. هـ. إخفاء المعلومات المتباينة 26
I. 1. و. إخراج ماهر للأرقام 26
I. 1. و. أ. أرقام يتم التفاوض حولها وإعدادها 26
I. 1. و. ب. معطيات مخفية وغير منشورة 27
I. 1. ز. انزلاق دلالي أساسي حول الاستقرار 28
I. 1. ز. أ. تحكم في المفردات و القواعد اللغوية الدولية 29
I. 1. ز. ب. الرغبة في السيطرة على جدول الأعمال الخاص بالنظام 29
I. 1. ح. سياسة الدول المانحة، و على وجه الخصوص الاتحاد الأوربي، في صميم المعجزة 30

I. 2. خطاب يخفي واقعا اجتماعيا يتسم باتساع التفاوتات وبأشكال حكم استبدادية 32
I. 2. أ. البطالة وصعوبة الشباب البالغة من حيث ولوج سوق العمل 32
I. 2. ب. الشرخ الإقليمي بين داخل البلاد والساحل 33
I. 2. ج. تغيير نظام العمل 34
I. 2. د. الفساد والجشع (الضراوة): أنماط حكم مستقلة بنفسها 35
I. 2. هـ. التعامل مع المستَخدَمين بلا أجر عبر التسامح معهم على نحو غير قانوني 37
I. 2. و. التحرير من دون الليبرالية، اقتصاد سياسي يعتمد على التدخلات المستمرة 38
I. 2. و. أ. الخلط بين الخطاب والواقع 38
I. 2. و. ب. علاقات القوى الخفية 39
I. 2. ز. السياسات الأوروبية في تونس 40

II. إعادة تشكيل السلطة والرهانات الاجتماعية و الاقتصادية للثورة والسياسة الأوروبية 42

II. 1. الغموض و الوضع المتحول للوضعية السياسية الحالية: وسيلة للاستمرارية في الخيارات الاقتصادية 45
II. 1. أ. الأسبقية الممنوحة للأمن والاستقرار ضمن رؤية قصيرة المدى 45
II. 1. ب. الحياة السياسية: أولوية الاعتبارات الاستراتيجية قصيرة الأمد 46
II. 1. ج. قضايا البطالة والشغل والمساعدة 47
II. 1. ج. أ. الاستمرار في إستراتيجية التخفيف من حدة البطالة 47
II. 1. ج. ب. تعميق نموذج التشغيل الذي أثار السخط و الغضب 48
II. 1. ج. ج. إستراتيجية الإقلاع قصيرة المدى 49
II. 1. د. تركيز على الفساد يمنع إعادة صياغة الاقتصاد السياسي للتدخلات 50
II. 1. هـ. خيار الاستمرار في البديل النيوليبرالي 51
II. 1. هـ. أ. إملاءات التوازنات الكبرى 51
II. 1. هـ. ب. ضمان الولوج للعولمة: تعزيز التنافسية من خلال تخفيض تكلفة التشغيل 52

II. 2. رهانات التحول الأساسي للاقتصاد السياسي التونسي 54
II. 2. أ. مراجعة نموذج التنمية 54
II. 2. أ. أ. الارتباط بأوروبا 54
II. 2. أ. ب. حدود النموذج الثنائي والتخصص في المناولة ذات النوعية الرديئة 54
II. 2. أ. ج. الاقتصاد الفلاحي 56
II. 2. أ. د. نظام الحوافز والسياسة الضريبية 56
II. 2. أ. هـ. إعادة صياغة سياسات القطاع العام 58
II. 2. أ. و. سياسة الهجرة 59
II. 2. ب. نماذج الحكومة 61
II. 2. ب. أ. المحاباة 61
II. 2. ب. ب. العمل البيروقراطي بين الولاء الحزبي والاستبعاد والمركزية 63
II. 2. ب. ج. الأخذ بعين الاعتبار موازين القوى في الوسط الاقتصادي 64
II. 2. ب. د. الخروج من منطق التوافق والعقلنة الفعالة 65
II. 2. ب. هـ. من أجل تحليل الاقتصاد السياسي 66

خاتمة 68

تونس بعد ال14 من يناير/كانون الثاني واقتصادها السياسي والاجتماعي

رهانات إعادة تشكيل السياسة الأوروبية

موجز تنفيذي

تحت رعاية الشبكة الأوربية – المتوسطية لحقوق الإنسان

يهدف هذا التقرير إلى عرض الرهانات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها التونسيون بعد 14 يناير/كانون الثاني 2011 وإلى مناقشة طبيعة مساهمة المجتمع الدولي في هذا الصدد وخصوصا الاتحاد الأوروبي.

ولتحقيق ذلك، من الضروري أن تكون لدينا معرفة جيدة للوضع الحقيقي للاقتصاد السياسي التونسي. ويكون ذلك في المقام الأول من خلال إلغاء فكرة «المعجزة الاقتصادية» و «الاستقرار» التونسي، ثم من خلال تحليل التشكيلات الجديدة للسلطة والرهانات الاجتماعية والاقتصادية بعد 14 يناير/كانون الثاني.

أكذوبة «التلميذ النجيب» لنظام بن علي

لقد ساهم خطاب الشركاء الماليين، وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إظافة إلى الاتحاد الأوروبي، لسنوات عديدة في تعميم صورة «المعجزة» الاقتصادية التي وضعتها السلطات التونسية.

إن الخطاب الرسمي حول «المعجزة» كان يرتكز على العناصر التالية: مدى النمو والتنوع الاقتصادي وقدرة خلق فرص عمل وزيادة الصادرات وجلب الاستثمارات الأجنبية والتمويل وتحسن مستوى عيش السكان من جهة ثم قدرة إصلاح واستقرار البلاد من حيث الاقتصاد الكلي والشروع في الليبرالية فضلا عن إعادة هيكلة القطاعات المختلفة؛ وأخيرا اختيار ليبرالية تأخذ بعين الاعتبار المسألة الاجتماعية. إن مركزية «الاستقرار» في الخطاب عن «المعجزة» الاقتصادية كان عنصرا رئيسيا استخدمه نظام بن علي بمهارة في علاقاته مع الخارج وخاصة في علاقاته مع الأوروبيين.

يسلط التقرير الضوء على الآليات الرئيسية التي تم استعمالها لتغذية فكرة «التلميذ النجيب» لنظام بن علي:

تتمثل آلية أولى في اختيار المقاربات بطريقة ماكرة و في القيام بمقارنات زمنية وجغرافية غير منطقية و رغم أن السلطات التونسية تعتبر بلدها اقتصادا بارزا إلا أن الإحصائيات اختارت مراجع ضعيفة لكي يتم إبراز «تنين المتوسط» الوحيد بمقارنته مع دول القارة الإفريقية الأخرى.

تتعلق الآلية الثانية بالتحولات أي أنه يجب أن تسمح التغييرات الخفية في بناء المؤشر وفي طرق القياس أو في تقييم ظاهرة ما، بإظهار التحسنات باستمرار. ولإظهار أن المهاجرين يستثمرون في البلاد وأن ديناميكية فعلية قد بدأت ، فإن الاستثمارات التي تمت والمشاريع المصادق عليها يتم الخلط بينها للإقناع بوجود انتعاش اقتصادي ومناخ ملائم للمقاولة، و الشركات التي تحصلت على ترخيص من قِبل مؤسسة تشجيع الاستثمار (API) يتم احتسابها كمقاولات تأسست فعلا.

يمثل النسيان المنهج للانجازات السابقة آلية ثالثة لإعداد الخطاب الاقتصادي و من الملفت أن نلاحظ فقدان الذاكرة عند السلطة و خاصة بالنسبة إلى الفترة السابقة لـ1987 .

يشكل الاستيلاء على الظواهر الاجتماعية آلية رابعة لتأسيس المدح الاقتصادي و الاجتماعي. حيث يقوم مسؤولون حكوميون بالاستيلاء من جديد و بصفة مباشرة على قوى خاصة بالمجتمع من خلال خطاب ينسب مسؤولية التطور الإيجابي إلى السياسات الاقتصادية للحكومة.
تتمثل خامس الآليات في اختيار المعلومات بحيث يتم إخفاء التي لا تسير منها في الاتجاه «الصحيح» و هكذا فإن السلطات التونسية ما تنفك تشدد على أولوية الجانب الاجتماعي على ما هو اقتصادي و لكن في نفس الوقت يتم التقليل من شأن ترسانة بأكملها من السياسات الاقتصادية التي تسير بعكس الأهداف الاجتماعية التي تم الإعلان عنها، لا بل إخفاؤها.

تتمثل سادس الآليات في إبراز للأرقام أو إخفائها حسب توافقها أو تعارضها مع الخطاب الرسمي.

وتكمن الوسيلة الأخيرة في استعمال انزلاقات دلالية لمعنى الكلمات. وكذا لمصطلح «الاستقرار» الذي يعني بشكل غير مباشر الاستقرار السياسي والمؤسساتي ليشمل في نهاية المطاف الاستقرار الاقتصادي. وبفضل هذه الانزلاقات الدلالية، تم إنشاء علاقات بين النظام السياسي والوضع الاقتصادي، الذي يقوم بدوره بتشجيع الاستقرار أو الدمقرطة السياسية.

لقد عرفت تونس أيضا كيف تستفيد من «توظيف الدبلوماسية الإستراتيجية في الحصول على المساعدات الإنمائية «، التي يتمثل هدفها الرئيسي في «التنمية» أكثر من «الإستقرار».

ومثل جميع الدول التي تتلقى المساعدات والتي تسعى إلى جلب تمويلات خارجية، تريد الخطابات الرسمية إخفاء واقع اجتماعي أكثر تعقيدا وإشكالية. وتونس لا تتميز في هذا النطاق، اللهم من حيث حظر كل نقاش بما في ذلك المجال الاقتصادي، الشيء الذي منع تطور انتقاد الخطاب الرسمي والتعبير المنهجي المنفتح عن الاستياءات وخطابات بديلة.

وضعية اقتصادية واجتماعية حرجة

إن الحركات الاجتماعية لسنة 2010 و2011 هي التي أظهرت الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والتفاوتات وعيوب النموذج الاقتصادي التونسي. تتركز أهمها،في البطالة والإقصاء خاصة لدى الشباب، التفاوتات الإقليمية وعدم الاستقرار الوظيفي، الفساد والتدخل المتزايد للمقربين من الحكم في مجال الاقتصاد.

إن العقدين الأخيرين من «المعجزة» تجلت لا محالة في احترام هذه التوازنات و وضع «أسس» ممتازة و لكن على حساب البطالة المتنامية والتجاوزات المتزايدة خاصة في ما يتعلق بالولوج للشغل و الخدمات العامة.

حتى اليوم، لا يزال من المستحيل الحصول على تقييم حقيقي ومفصل حسب الجهات للبطالة ولسوء التشغيل في تونس. غير أن معطيات مفزعة بدأت تطفح على السطح. وقد علمنا بعد 14 يناير/كانون الثاني أن معدل البطالة لدى الشباب تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 29 سنة كان قد اقترب من 30 % عام 2009 حيث بلغ 45 %بالنسبة لخريجي التعليم العالي، في حين أن الأرقام التي أعلنت حينها كانت تشير إلى 22,5 % بالنسبة لمجموع الخريجين العاطلين.

ويقدر عدد الداخلين إلى سوق العمل كل سنة ب 140 000، مقابل خلق 60 000 إلى 65 000 منصب شغل فقط معظمها مركز في تونس الكبرى والساحل.

أما نسبة الفقر التي كانت تقدر ب 3.8% فلقد تمت مرجعتها إلى حد 10 % كمعدل وطني. ولو افترضنا أن الفوارق بين الجهات تبقى دون تغيير فيمكن القول أن نسبة الفقر في الوسط الغربي تقترب من 30 %.

هناك جهات بأكملها تعيش بلا مستشفيات جديرة بهذا الإسم، و تفتقر للتجهيزات الأساسية. فالناس يضطرون إذا إلى التنقل و إلى صرف موارد لا يملكها العديد منهم كما هو الحال خاصة في الوسط الغربي أي منطقة القصرين و تالة و أيضا قفصة و من ناحية أخرى فإن العلاج

لن يكون مجانيا و ببساطة لن يجد المعوزون الإمكانيات للوصول إليه.

إن توزيع النسيج المقاولاتي بين المناطق هو أيضا جد متفاوت حيث يرمي الحديث عن المعجزة الاقتصادية إلى إخفاء العجز الهيكلي للاقتصاد على خلق مواطن شغل في سياق التعليم الشامل والضغط السكاني، وبالتالي بروز «المستَخدَمين بلا أجر».

فالنموذج التنموي التونسي يقحم الداخلين الجدد إلى سوق العمل في فترات انتظار طويلة و يدفعهم بالتالي إلى الارتماء في أحضان اقتصاد الحيلة الذي يمثل الفرصة الوحيدة لكسب العيش أو يجعلهم يتجهون إلى الهجرة السرية.

وأخيرا فقد تملص الخطاب عن المعجزة من قضية الفساد وضراوة العشائر والممارسات الحمائية السرية التي لا تتناسب مع الليبرالية المعلنة.

غياب النقاش عن التوجهات الرئيسية فما يخص السياسات الاقتصادية والاجتماعية بتونس

كان يمكننا الاعتقاد بأن ذهاب بن علي وحاجز الصمت الذي تم كسره سيمكن من فتح باب النقاش عن «المعجزة الاقتصادية». بيد أن أولى التحليلات للوضعية وأولى الإجراءات التي تم اتخاذها على المستوى الحكومي كشفت عن وضع اقتصادي واجتماع متردي.

يبدو أن الحكومة الانتقالية ترغب في البقاء على نفس المسار المتبع إلى الآن والذي يتميز من جهة باحترام توازنات الاقتصاد الكلي والمعايير التي وضعها كبار الشركاء الماليين الدوليين، ومن جهة أخرى بعدم إخلاله بعلاقات القوى الداخلية للاقتصاد السياسي التونسي. حيث تقوم الأحزاب السياسية والحكومة بالإعلان عن الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية بطريقة يشوبها الغموض وباستعمال بيانات عامة دون القيام بتحليل للسبب الرئيسي الذي أدى لهذه الوضعية أو انتقادات للاختيارات التي تم اتخاذها أو أي اقتراحات ملموسة للاستجابة بشكل أمثل للمطالبات الاجتماعية والاقتصادية.

كما ينظر لمسألة الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية (خصوصا حقوق الشغل و ظروف عمل عادلة و ملائمة و الحق في الحماية الإجتماعية) كأمر ثانوي في الوثائق المتعلقة باستراتيجية السلطات التونسية. وهكذا تم تهميش البعد الاقتصادي والاجتماعي للحركة الاحتجاجية التي كانت سببا في الثورة.

ولمواجهة تفحل البطالة اتخذت الحكومة عددا من التدابير بدءا بتشغيل 20 ألف شخص في الوظيفة العمومية و إدماج 20 ألف شاب داخل أنشطة قدمت على أنها ميكانيزمات لسياسة خلق الشغل. و حين نتفحص ذلك بشكل قريب يظهر أمامنا بأن الأمر لا يتعلق بشيء جديد تم اتخاذه.

إن «سياسة تفعيل التشغيل» تبدو قريبة من السياسات السابقة التي لم تتكلف بخلق فعلي لفرص الشغل بل أعادت النظر في المناصب ذات الامتيازات التي يمتلكها البعض. حيث تعزز مثل هذه السياسات من وثيرة انتقاص حقوق العمال في إطار الأولويات التي تُمنح لتحسين التنافسية من خلال زيادة مرونة العمل وخفض تكلفة الشغل.

و تظل الإعانات المقدمة للعائلات المحتاجة و الباحثين عن عمل جد هزيلة و لا تغير من أوضاع هذه الساكنة في شيء. فهي تبقى محدودة حسب النموذج السابق للتكييف، و المراقبة و الانتظار و تظل غير قادرة على المساهمة في إقلاع. و نفس الشيء بالنسبة للمساعدات المقدمة للشركات بهدف القيام بتعزيز التوظيف.

فقد أعطت السلطات التونسية وعود زائفة «بمنح متعلقة بالميزانية» تهدف «لتحريك محلي لميكانيزمات الشغل و المساعدات الإجتماعية» كما وضعت مدة شهرين إضافيين من أجل البدء في «إعادة توزيع مهمة للنفقات لمصلحة المناطق و الجهات ذات الأولية و ذلك في ضوء الطلبات التي تقدمها هذه الجهات».

إن تحليل الفساد في النقاش العمومي يقتصر على مشاركة التكتلات في المشاريع والاستثمارات الوطنية و الخارجية و على نتائج هذه الهيمنة و الأموال المحولة للخارج و المستعملة في استثمارات مالية أو عقارية. وينتج عن هذا التركيز على هيمنة العصابات أثر غير مرغوب فيه: إنه لا يدع المجال لرفع مشاكل الاقتصاد التونسي و مناقشتها و مشاكل نظام المحسوبية الموضوع حول الحزب الديمقراطي الدستوري و الاتحاد العام التونسي للشغل و مشاكل وضعية العدل.

و في الواقع لا يطرح السؤال حول الاقتصادي السياسي التونسي و التدابير التي أدت إلى بروز «برجوازية تعيش على القروض» و مدى حجم التزوير المالي و القمع و التجاوزات اتجاه عالم الشغل و الشغيلة.

كما يبدو بأنه لم يتم التطرق لمسألة العدل بشكل كاف في حين أن الاستغلال السياسي لعالم القضاة و المحامين و بشكل أعم كل المهن المتعلقة بهذا المجال شكل حجر الأساس في ممارسة الهيمنة.

وأخيرا وليس آخرا، فقد تم إخفاء مركزية عنصر الهجرة في التعامل مع العدد المتفاقم للسكان و تجميد النموذج الإقتصادي التونسي.

نقص في النقد الذاتي على المستوى الأوروبي فيما يخص السياسات الاقتصادية والاجتماعية

في الواقع، وبخلاف الحقائق الاقتصادية والاجتماعية للبلد، التي أماطت اللثام عنها الحركات الاجتماعية، فإن التشخيص الذي تم انجازه منذ سنوات يعتبر على العموم تشخيصا ايجابيا ومتفائلا. ويشاطر هذا الرأي خبراء ومسئولون من الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، لدى قراءة البرنامج الإرشادي الوطني 2013-2011 على سبيل المثال، نجد أن «السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة التونسية قد حققت نتائجا ايجابية في المجال الاجتماعي»، ونفس الشيء ينطبق على التقييم الاقتصادي للبلد. في حين تؤكد وثائق أخرى بأن معدل البطالة قد سجل انخفاضا تدريجيا حسب الأرقام الرسمية التونسية.

تعكس الشراكة وسياسة الجوار ايديولوجية ليبرالية بحتة : وهذا يتضح من خلال مركزية مناطق التبادل الحر في التركيب المؤسساتي، بين كل شريك من الجنوب والاتحاد الأوروبي، واعتماد برامج التقويم الهيكلي وعموما دعم عمليات التحرير الاقتصادي، وسيادة المنطق الاقتصادي والتجاري على المنطق الاجتماعي والتنموي. ويتضح كذلك من خلال توزيع رؤوس الأموال الأوروبية التي تعطي الأولوية لهذه البرامج الاقتصادية، مثل تأهيل الصناعة ودعم التنمية والقدرة التنافسية وتحسين استخدام العمال والإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى خلق انسجام مع المعايير الأوروبية.

وعلاوة على ذلك، يترتب عن استراتيجية التدخل لدعم الميزانية، من خلال تتبع الإصلاحات التي وضعتها الدول بتعاون مع مؤسسات «بريتون وودز» والتحكم في المساعدات عبر مؤشرات فضفاضة نسبيا، أنها تترك هوامش مناورة واسعة للسلطات التونسية، وبالتالي تساعد على توجيه السياسة الأوروبية وفقا لمنطق الأنظمة الحاكمة.

فمن خلال إعطاء الأولوية للإدارة، تقوم هيئات المجتمع، في واقع الأمر، بمساندة الأنظمة الاستبدادية. وخير مثال على هذا هو تونس، نظرا لوضعها كتلميذ نموذجي في الاقتصاد: فالحكومة تدرك كيفية إدارة التفاوض، والمشاريع تسير بشكل مناسب من حيث احترام الآجال والتنظيم الإداري، والنتائج الماكرو اقتصادية تعتبر الأفضل على مستوى المنطقة، والمصروفات تتم تبعا لوتيرة التقييمات الإيجابية، دون الأخذ بعين الاعتبار البعد السياسي، مع أنه حاضر نظريا في الشراكة.

و بغض النظر عن أي أداء اقتصادي و اجتماعي فإن تونس تشكل في الواقع فرصة ممتازة، حيث أنها تسدد دائما ديونها وفي الوقت المحدد، و لم تفشل أبدا في الأداء، كما أنها تُحسن تدبير ديونها بذكاء، حيث أن البيروقراطية التونسية تتميز بالكفاءة في إدارة العلاقات الدولية. إضافة إلى ذلك، فإن العامل الجيوسياسي ينحاز لصالح تونس، «العالقة « بين «الجزائر العنيفة» و «ليبيا التي لا يمكن التكهن بمستقبلها» في المنطقة الواقعة بين «أفريقيا» ومنطقة «المغرب العربي والشرق الأوسط» أو بين «البلدان النامية» و البلدان الناشئة».

من الجانب الأوروبي تبدو الأمور بعد 14 يناير/كانون الثاني غير واضحة المعالم. فقد تم تأكيد إرادة التغيير بتأييد مؤكد لعملية الانتقال الديمقراطي من طرف كل السلطات الأوروبية وهي تترجم بكل تأكيد عزما على قلب صفحة الدعم اللامشروط للأنظمة الاستبدادية.

وكانت كاترين أستون، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي قد أعلنت في ال14 من أبريل/نيسان عن التزام أوروبا بتقديم دعم مالي لتونس يقدر ب 258 مليون يورو بحلول عام 2013، حيث تم صرف 17 مليون «على الفور»، إظافة إلى الدعم المتزايد للبنك الأوروبي للاستثمار بحيث ازدادت نسبة المساعدات لتونس بشكل ملحوظ. كما وعد المفوض المسؤول عن سياسة الجوار الأوروبية والتوسيع، ستيفن فول، في 31 مارس/آذار عن مضاعفة المساعدات المالية التي تقدمها المفوضية الأوروبية وخاصة تلك المخصصة لتعزيز المجتمع المدني وتشجيع التنمية في المناطق المهمشة وتطوير القروض الصغرى. وينبغي أن تُمنَح تونس وضع شريك متقدم «بمجرد أن تدخل دولة القانون حيز التنفيذ يكون فيها النظام ديمقراطيا ويحترم حقوق الإنسان» مما سيسمح بجلب المستثمرين الأوروبيين وسيعصرن الإدارة التونسية بشكل يزيد من تنافسيتها وإيجابيات تونس الاقتصادية و سيسرع اتفاقيات التبادل الحر.

إن هذه السرعة في تقديم الوعود وتحديد الأولويات في الوقت الذي لا توجد فيه لحد الآن استراتيجيات محددة يدل على ارتباك المانحين بشكل عام، والهيئات الأوروبية بشكل خاص أمام هذه الوضعية الجديدة. والأكثر إثارة للقلق أننا نتجه نحو تجديد للسياسات المتبعة من خلال القيام ببعض التعديلات من يوم لآخر تبعا للتطورات المستقبلية؛ كما أن الكثير من الإعلانات المقدمة لدعم «تونس الجديدة» هي في واقع الأمر عرض جديد للالتزامات السابقة.

إن 90% من الأموال التي هي تحت تصرف المفوضية الأوروبية تعبر عبر التعاون الثنائي من خلال المشاريع والدعم للسياسات العامة المندرجة في البرامج الدلالية الوطنية (PIN). إلا أن تنفيذ هذا البرامج هو طويل للغاية ويتطلب على الأقل سنة واحدة أو سنة ونصف ما بين وضع التصور والصرف الأول. في السياق الحالي، لن يتم إعادة النظر في البرامج الدلالية الوطنية، وبالنسبة للأوروبيين فإن الانطلاق من الصفر غير وارد بتاتا.

وفي رؤية تفصل الاقتصادي عن السياسة وإذا كان هناك تعبير عن الأسف على ضعف الضغوطات الممارسة لمصلحة حقوق الإنسان إلا أنه لا يوجد انتقاد عميق للتوجه العام للسياسات العامة المدعومة في تونس، لا يوجد نقد ذاتي خاصة على المستوى التشغيلي.

و يواصل الجانب الأوروبي الفصل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في تفكيره معتقدا : «أننا عملنا بشكل جيد جدا على الجانب الاقتصادي» ولكن «العوائق تركزت في التسيير، وحقوق الإنسان والعدالة». إن مناخ الأعمال، وتحسين ظروف التوظيف، وتحسين الإطار لتنظيمي، وتعميق الحريات، كل ذلك يبقى موضوع الساعة، كما يبين ذلك الخبراء الأوروبيون المعنيون مباشرة بصياغة مفهوم التعاون: « لقد كانت الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تساعد على بناء إطار التنمية دائما متطابقة».

مقدمة

تحت رعاية الشبكة الأوربية – المتوسطية لحقوق الإنسان

يهدف هذا التقرير إلى المساهمة في تسليط الضوء على أهمية تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحماية الاجتماعية بتونس من خلال التفكير في السياسات الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية لتونس ومن خلال إعادة النظر في طبيعة السياسات الأوروبية في هذا الصدد.

ويصدر هذا التقرير في الوقت الذي يحتدم فيه النقاش بتونس حول مستقبل البلد، وحول إعادة هيكلة سياسته بعد عقود من قمع الحريات الأساسية وكل أشكال المعارضة السياسية، وقد تمت صياغة التقرير بناء على المبادئ المكرسة في مؤتمر فيينا سنة 1993 حول حقوق الإنسان، وذلك من أجل التأكيد أن حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 هي حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة فيما بينها، وبينما يرحب التقرير بكون الإصلاح السياسي والدستوري موضوع نقاشات مكثفة بتونس، إلا أنه يشدد في نفس الوقت على الخطأ الفادح الذي يتمثل في إهمال ضرورة إصلاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ومن ثمّ التعاون بين تونس والاتحاد الأوروبي في هذا المجال.

لقد كانت الإطاحة بن علي نتيجة انتفاضة شعبية يقودها جيل من الشباب يطالب باحترام كرامته وبعدالة اجتماعية واقتصادية وسياسية، وما يثير القلق أن تظل هذه السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي نهجها النظام السابق قائمة على النحو المبين في هذا التقرير، وما يثير القلق أيضا أن يفكر الاتحاد الأوروبي بأن برامج الدعم الاجتماعي والاقتصادي السابقة لازالت صالحة اليوم ولا ينبغي مراجعتها بالرغم من قدوم آلالاف التونسيين إلى الجانب الأوروبي سنة 2011 (عبر لامبادوزا)، مما يثبت الحاجة الماسة لوضع حد لهذه الفروقات الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية التي لازالت تطبع البلاد.

يندرج التقرير ضمن الجهود التي تبذلها الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان منذ 2001 من أجل تسليط الضوء على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية ضمن العلاقات التي تربط الاتحاد الأوروبي بدول جنوب المتوسط.[4]

ويعتبر التقرير ثمرة لمجموعة عمل تضامنية[5] أنشأتها الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان سنة 2009 من أجل تونس، وتتألف من ممثلي المنظمات الأعضاء في الشبكة بتونس وأوروبا علاوة على أشخاص مراجع من تونس ومن المجتمع المدني الأوروبي[6]، وكان نشاط مجموعة العمل الرئيسي تعزيز المبادرات التضامنية لصالح المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني بتونس وتعزيز التعاون بين النشطاء التونسيين والمساهمة في تكثيف شبكاتهم داخل تونس وخارجها، كما حددت هذه المجموعة التضامنية أولويتها في التركيز في المقام الأول على العلاقات التي تربط الاتحاد الأوروبي وتونس في مجال حقوق الإنسان بغية استعمال الصكوك كوسيلة للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها.

4 العلاقات التضامينية لبرامج "ميدا" لحقوق الإنسان، الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان 2002؛ "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في إطار الشراكة الأورو-متوسطية"، عدد خاص من السياسات المتوسطية (إيفان مارتن وآين بيم)، 2004؛ "الشغل وحق العمل في الدول العربية بالبحر المتوسط والشراكة الاورو-متوسطية"، منتدى "أوروميد" للنقابات، " Fundación Paz y Solidaridad "، "Commission Obreras"، الشبكة الاورو-متوسطية احقوق الإنسان 2008.

5 من خلال الدعم السخي للمفوضية الأوروبية والوكالة الدولية الإسبانية للتعاون والوكالة الدولية السويدية للتعاون والوكالة الدنمركية للتنمية التابعة لوزارة الخارجية.

6 Acsur – Las Segovias (إسبانيا)؛ الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات؛ لجنة احترام الحريات وحقوق الإنسان بتونس؛ المجلس الوطني للحريات بتونس؛ فدرالية التونسيين من أجل مواطنة الضفتين؛ رابطة حقوق الإنسان (فرنسا)؛ الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان؛ مجموعة حقوق الإنسان الدولية للمحامين (المملكة المتحدة)؛ خميس شماري (تونس) وأنا بازو (إيطاليا)، أعضاء الشبكة الأورو-متوسطة الفخريون.

وقد نظمت هذه المجموعة التضامنية سلسلة من اللقاءات التي جمعت بين منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان داخل تونس والفاعلين الأساسيين الجمعويين والأكاديميين والمؤسساتيين بإسبانيا وإيطاليا من أجل تعزيز حقوق الإنسان[7]، كما قامت هذه المجموعة بإصدار تقرير عن الاتحاد الأوروبي وتونس يتمحور حول الحقوق المدنية والسياسية وينتقد بشدة النظام التونسي وطبيعة ردة فعل الاتحاد الأوروبي فيما يخص انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها النظام التونسي[8].

قررت الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان والمجموعة التضامنية في أبريل/نيسان 2010 القيام بدراسة تفصيلية عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام التونسي مع التطرق لمساهمة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال بما أن أقوى الحجج التي قدمت تكرارا من قبل المسؤولين في الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من أجل مساندة نظام بن علي (وخصوصا من خلال قرار منح تونس "الدرجة المتقدمة"[9])، كانت ترتكز على أداء البلاد الاقتصادي والاجتماعي، وهكذا تقرر أن يتم تناول "المعجزة الاقتصادية الاجتماعية التونسية"عن كثب من أجل منح المدافعين عن حقوق الإنسان حججا وتوجيهات يمكنهم استعمالها في عملهم.

لقد تم إطلاق المشروع بشكل فعلي في نوفمبر/تشرين الثاني 2010 بروما خلال لقاء جمع بين المجموعة التضامنية وبياتريس إيبو، الباحثة المشهود لها بمعرفتها الجيدة للبلد والتي أطرت المجموعة التي قامت بصياغة التقرير[10]، ثم بعد ذلك بشهر، في ١٧ ديسمبر/كانون الأول 2010 اندلعت الثورة التونسية بعدما حرق البوعزيزي نفسه، ويعد هذا العمل اليائس رمزا للاحتجاج على ظروف الحياة وعلى الإهانات اليومية التي يواجهها المواطنون التونسيون، ولقد أكدت بداية الثورة على الاختيار الصائب لمواضيع هذا التقرير غير أن الوضع الجديد حتم علينا إعادة النظر في هذا التقرير من أجل الأخذ بعين الاعتبار أن تونس انتقلت من حكومة قمعية ومتصلبة إلى عملية تجديد سياسي عام يتميز بتعدد المناقشات حول مستقبل البلاد، وعوض الاهتمام فقط بتفكيك نهج النظام التونسي السابق في هذه الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية وتأثير هذا الخطاب على الدعم المالي وعلى برامج الاتحاد الأوروبي، فقد تم تسليط الضوء في هذا التقرير على ضرورة مناقشة القضايا المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة التي تمر بها تونس بإضافة بعض العناصر التحليلية من أجل تحفيز النقاش.

وعكس التقرير السابق الصادر عن مجموعة تونس التضامنية التابعة للشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان فهذا التقرير لا يعد "وثيقة لحقوق الإنسان" بالمعنى الاصطلاحي للكلمة، بل يشكل "وثيقة عمل" لفائدة المجتمع المدني التونسي وداعميه بأوروبا والعالم العربي فضلا عن صانعي القرار التونسيين والأوروبيين، ولهذا لا تشكل التوصيات جزءا من التقرير نفسه، ونظرا لهذه العملية الانتقالية التي تشهدها تونس فقد ارتأت الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان بأن تساهم في النقاشات المكثفة الجارية في البلد، وسيسمح تنظيم اجتماعات بخصوص التقرير مع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان التونسيين ورجال الاقتصاد وجمعيات التنمية من وضع قائمة من التوصيات بطريقة ديناميكية تخص الشعب التونسي والأحزاب السياسية والحكومة الانتقالية والاتحاد الأوروبي، وسيتم نشر التوصيات في كتيبات مستقلة بهدف القيام بعمل دفاعي من خلال استنتاجات هذه التحليلات ومواضيع هذه المناقشات.

يستند التقرير نفسه على أبحاث مكثفة أجريت قبل الثورة من قبل فريق من الخبراء يتألف من بياتريس إيبو وحمزة محمد وحميد مأدب، وقد تم تحديثه من خلال الأبحاث الميدانية التي تم القيام بها في كل من تونس وبروكسيل ما بين يناير/كانون الثاني 2011 وأواخر شهر مارس/آذار 2011.

7 أدت أعمال المجموعة التضامنية لدى هذه الدول الأوروبية إلى قيام نظام بن علي بتعديل قانون العقوبات التونسي بإظافة المادة 61 أ التي تقضي بعقوبة حبس من 5 وإلى 12 سنة " لكل شخص يقيم علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع فاعلين أجانب أو مؤسسة أو منظمة أجنبية بهدف المساس بالمصالح الحيوية التونسية وأمنها الاقتصادي"

8 انظر "تناقضات السياسات الأوروبية أمام انتهاكات حقوق الإنسان بتونس"، الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان 2010 (www.euromedrgihts.org)

9 أي تعزيز العلاقة بين تونس والاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبية.

10 انظر "قوة الطاعة. الاقتصاد السياسي للقمع التونسي"، بياتريس إيبو، باريس، لا ديكوفيرت، 2006.

I. خطاب "الاستقرار" و"المعجزة" الاقتصادية

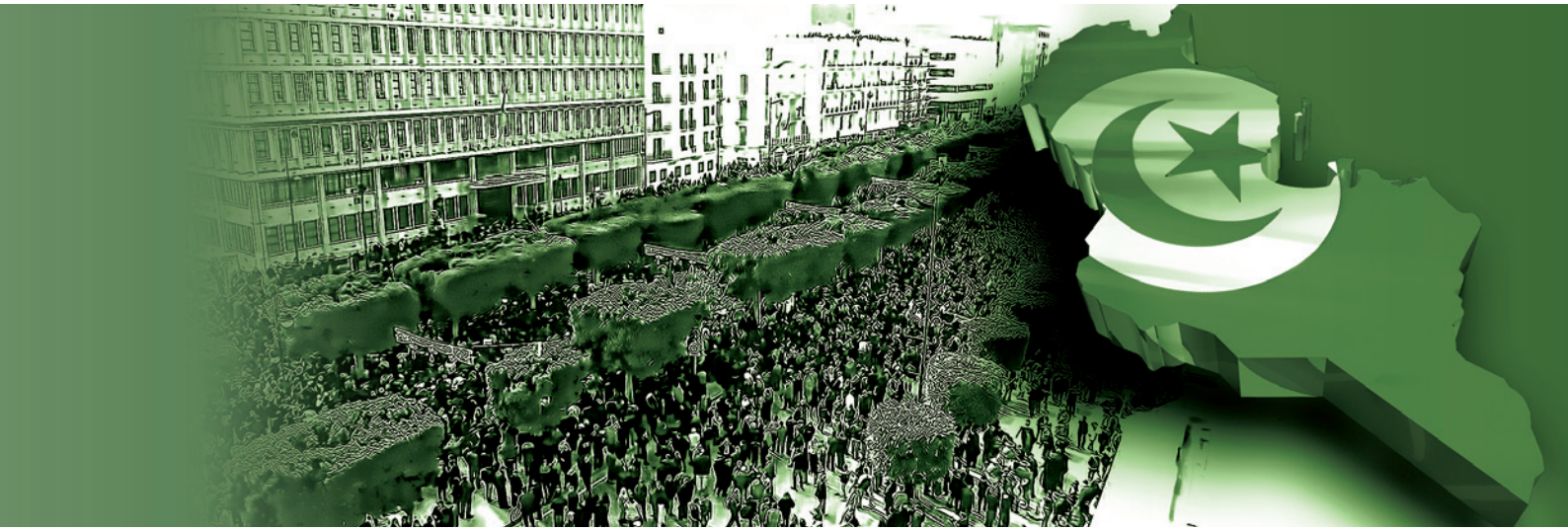

استندت الاستراتيجيات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتعاون الثنائي أيضا) فيما يخص تونس على تحليل مبالغ فيه بل خاطئ للوضعية التونسية في أبعادها المختلفة بما فيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال قراءة وثائق الاستراتيجيات التي تم نشرها (خاصة وثيقة إستراتيجية كل بلد والبرامج الإرشادية الوطنية)، نرى الفجوة ما بين الواقع والمواصفات التي قام بها الخبراء وكأننا نريد أن نغطي الشمس بالغربال عمدا.

وقد ساهم خطاب الشركاء الماليين منذ سنوات، ابتداء بالبنك الدولي ومرورا بصندوق النقد الدولي ثم الاتحاد الأوروبي بالتعميم وجعلنا نؤمن «بالمعجزة» الاقتصادية التي وضعتها السلطات التونسية، وعلاوة على الشرعية غير المستحقة التي يوليها هذا الخطاب للنظام التونسي، فقد كان حجر الأساس الاستراتيجيات المتبعة وضمانا للجهات المانحة، ومن أجل الحصول على مواءمة أفضل ما بين تمثيل الاقتصاد التونسي والواقع يتحتم تفكيك خطاب «المعجزة الاقتصادية» لتونس.

يرتكز ذلك على عناصر معروفة وبسيطة نسبيا: مدى النمو والتنوع الاقتصادي وقدرته على خلق فرص العمل وزيادة الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية والتمويل ثم أخيرا وليس آخرا تحسين مستويات المعيشة للسكان؛ ومن جهة أخرى القدرة على الإصلاح وعلى تحقيق استقرار البلاد من حيث الاقتصاد الكلي (السيطرة على العجز والتضخم) والاضطلاع بالتحرير وخاصة الخارجي إضافة إلى إعادة هيكلة مختلف القطاعات، وأخيرا اختيار الأخذ بعين الاعتبار المسألة الاجتماعية وعدم اعتبار الليبرالية ذات شأن دون أن تكون مقرونة بالبعد الاجتماعي، إن مركزية «الاستقرار» في الخطاب عن «المعجزة» الاقتصادية كان مكسبا كبيرا استخدمه نظام بن علي بمهارة في علاقاته مع شركائه الدوليين وخاصة الأوروبيين منهم، كما أيّد هؤلاء الشركاء هذه الأولوية التي خصّصوها ل»استقرار» ظل غامضا ومبهما، وبرزت حساسية أوروبا لهذا الخطاب من خلال موقفها المواسي لمواجهة الفشل الاقتصادي (كضرورة إعادة هيكلة القطاع البنكي وتدعيم النظام المالي أو مكافحة الفساد والممارسات الضارية التي زادت في نهاية عهد بن علي)، وخلف هذا الخطاب كانت هناك انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان والحريات السياسية والحريات الأساسية التي ترتكب دون أي عقاب باسم مكافحة التطرف...وكلها عوامل تشير لعدم الاستقرار.

I. 1. أنماط بناء الخطاب الرسمي

إن الخطاب الإقتصادي الذي أنشأته السلطات التونسية منذ التسعينات وحتى رحيل بن علي، ولو أنه يبدو ظاهريا مبنيا على حقائق ملموسة في الظاهر وعلى أرقام ومعطيات مُقاسة، والتي تجعل فيها التقييمات والمراقبةُ هذه الجدالات تبدو ظاهريا ذاتية بدرجة أقل من الخطاب الرسمي، أي هو موضوع بناء يوجه معناه السياسي، ومن السهل إظهار آليات ووسائل مكنتنا من بناء الخطاب التونسي «للمعجزة الاقتصادية»، يقترح التحليل الذي يليه تحليلا منهجيا ومُعقلنا لهذه التقنيات (التي لم يتم التفكير فيها في حد ذاتها، والتي يمكنها أيضا أن تكون ثمرة مرادفات بيروقراطية)، وانطلاقا من بعض الأمثلة الرمزية بالفعل فإنه لا مجال لأن يتم اقتراح تحليل نقدي لكل المعطيات لكل فترة «حكم بن علي» في المدة المحددة، ولكن أن يتم بالأحرى إبراز الآليات الأساسية لإعداد وَهم « التلميذ المجتهد».

I. 1. أ. الإختيار الماكر للمقارنات

تمثل آلية أولى في اختيار المقاربات بطريقة ماكرة وفي القيام بمقارنات زمنية وجغرافية غير منطقية ولو أن السلطات التونسية تعتبر بلدها اقتصادا بارزا و»تنين المتوسط»، والوحيد القادر على أن تتم مقارنته بالنمور الآسيوية الأخرى، إلا أن نسب النمو والتداين أو التزويد بالكهرباء، ونسب الاستثمار أو التملك، وأرقام محو الأمية أو منافسة الاقتصاد تتم موازنتها بشكل ملائم مع بلدان المغرب الأخرى أو الشرق الأوسط، ولكن خاصة مع القارة الإفريقية، ولكن لا يجد المانحون شيئا ليقولوه أمام هذه المقارنات غير السليمة طالما أنهم يقومون بالمثل لأسباب أخرى مرتبطة بالتقسيم الجغرافي وباعتبارات إيديولوجية[11]، أما الانجازات فيما يتعلق بمحو الأمية فتقدم على أنه لديها الأفضلية

11 بياتريس إيبو: «الاقتصاد السياسي لخطاب البنك الدولي في إفريقيا: من المبادئ الوضعية للاقتصاد إلى الفعل (والمضرة) في تنفيذ المهمة» دراسات مركز الدراسات و البحوث العالمية، رقم 39، مارس 1998، بالنسبة إلى البنك الدولي، ولكن هذا صحيح أيضا بالنسبة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية والبنك الإفريقي للتنمية أو وكالات الضمانة الوطنية و نشرتها، الراصد الرسمي للتجارة العالمية MOCI.

بالمقارنة بين تونس و المغرب أو إفريقيا، ولكن الاحصائيات المفصلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخاصة مؤشرات التنمية الإنسانية تمكن من إظهار أن البلاد تقع في الحقيقة قليلا تحت معدل البلدان التي هي من صنفها[12].

ويقوم البديل الثاني لهذه الآلية على عدم ذكر المؤشرات التي تبطل العرض، وانطلاقا من تحليلات عامة قدمها مثلا جهاز تشجيع الصادرات فإن السلطات تشدّد على قوة صناعة النسيج التونسية وقدرتها على المقاومة قياسا بمنافسيها فيما يتعلق بالصادرات نحو أوروبا، رغم ذلك فإن الإحصائيات القطاعية لا تبدو غامضة فيما يخص هشاشة القطاع وضعف الاستثمارات بما في ذلك ما يتعلق بمنافسيها من البحر الأبيض المتوسط[13]، إننا نلاحظ خلطا بارعا في النصوص المدحية بين الانجازات السابقة والوضع الراهن والقرارات التي تم اتخاذها والتطورات المستقبلية والتوقعات والتكهنات بحيث يترسّخ لدينا انطباع بأنه ثمة تطور مستمر ونجاح محقق للـ«نموذج التونسي»، أما الاعلانات فيتم ضمها بشكل ممنهج إلى التحليل الاقتصادي للحاضر: إن تونس تتقدم بما أن «الاستثمار المباشر الخارجي سوف يكون مدعما ومضاعفا مرتين ونصف في القطاعات التي لا تتعلق بالطاقة»، وأنّ إعادة الهيكلة تم القيام بها بما أن» القانون البنكي الجديد سوف يقوم بترتيب النظام»، والملكيات الخاصة تتسارع بما أن «41 شركة تم الاقتراح بوضعها للبيع[14]».

في الأخير، فإن تقديم التكهنات المقاسة والأهداف الممنوحة إضافة إلى تجميع المعطيات وإلى المراوحة بين الذهاب والإياب بين الماضي والحاضر يعطي انطباعا حول حقيقة الأوضاع ونجاعتها، حيث تعد مركزية البرنامج في الخطاب كما في الممارسات الاقتصادية رئيسية في بناء الحقيقة الاقتصادية[15]، يزودنا البرنامج فعلا بأرقام...يستحيل التشكيك فيها وتصعب مناقضتها مع الحقائق.

I. 1. ب. تحولات في المحاسبة والتصنيف

وتتعلق طريقة ثانية بالتحولات، أي أنه يجب أن تسمح التغييرات الخفية في بناء المؤشر وفي طرق القياس أو في تقييم ظاهرة ما بإظهار التحسّن باستمرار، ولإظهار أن المهاجرين يستثمرون في البلاد وأن ديناميكية فعلية قد بدأت فإن الاستثمارات التي تمت والمشاريع المصادق عليها يتم الخلط بينها للإقناع بوجود انتعاش اقتصادي ومناخ ملائم للمقاولة، والشركات التي تحصلت على ترخيص من قِبل مؤسسة تشجيع الاستثمار (API) يتم احتسابها كمقاولات تأسست فعلا[16] لكي تُبين بأن القطاع الخاص انطلق في عصرنته بحيوية وأصبح يمثل محركا للنمو، فالاستثمارات الخاصة تمثل بشكل خاص حصة الاستثمارات المرتفعة، وهي قادمة من شركات عامة تمثل قطاع الإنتاج من غير أن يتم توضيح ذلك أبدا، وهو الأمر الذي يتأسف له صندوق النقد الدولي[17]، وإن عدم وجود إحصائيات رسمية بالضبط حول مشاركة القطاع الخاص

12 حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فإن نسبة الأمية لتونس تبلغ 71% سنة 2000 مقابل 52.8% بالنسبة إلى البلدان الأقل تقدما و لكن 73.7 % لمجموع البلدان التي هي في طور النمو. السيد كامو و ف. جيسر، متلازمة الاستبداد. السياسة في تونس بورقيبة إلى تونس بن علي ، باريس، منشورات معهد العلوم السياسية، 2003 إذا واصلنا المقارنة مع إيران فإن الفارق أيضا «صعب» بالنسبة إلى تونس لأن النساء الإيرانيات متعلمات بنسبة 89.6 % في الوسط الحضري و 79.3 % في الوسط الريفي (المصدر:إحصائيات وطنية قدمتها ماري لادييي فولادي.)

13 حسب وثيقة إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية، النسيج و الملابس في بلدان البحر الأبيض المتوسط و أوروبا الغربية : رهان المنافسة، (باريس، وزارة التجارة و المالية و الصناعة، ديسمبر 2002)، النسبة المائوية للإستثمارات قياسا بالإنتاج في القطاع الأضعف في تونس: قد يكون ذلك بنسبة 4 % في الفترة بين -1999 2001 لتونس و 7.1 % للمغرب و 8 % لمجموع بلدان المتوسط و 9.2 % لتركيا (و أكثر ارتفاعا بالنسبة إلى بلدان أوروبا الوسطى و الشرقية).أنظر أيضا المعطيات القطاعية التونسية التي وفرها اتحاد النسيج و الملابس و التي تثري تقرير غارزي (المركز التقني للنسيج-غارزي)، تحديث الدراسة الاستراتيجية لقطاع النسيج و الملابس، تقرير تلخيصي يثير الرعب، مايو 2004) أو تقرير الاتحاد العام التونسي للشغل، قطاع النسيج و اللباس في تونس و تحد الادماج المهني للعمال المسرحين، قسم الدراسات و التوثيق بمساعدة مكتب العمل الدولي، التقرير النهائي من إنجاز س. بن سدرين، س. العوادي، أ. النصيري و م. عمامي، أبريل2005 .

14 مقولات مأخوذة من مقابلات، من وثائق داخلية تابعة للإدارة الوطنية (برنامج) و الدولية (التعاون الفرنسي)، ديسمبر 2001.

15 حول مركزية البرنامج في مرحلة التحرر، أنظر مثلا إ.مورفي، التغيير الاقتصادي و الاجتماعي في تونس. من بورقيبة إلى بن علي، لندن، ماكميلن برس، 1999

16 هذا ما يبينه ج.ب.كاسارينو في «المقاولون التونسيون الجدد و تجاربهم الماضية حول الهجرة إلى أوروبا»: تحريك الموارد، الشبكات و الاستياء الخفي، توزيع أغات، ألدرشوت،2000، خاصة ص. 122 التي يشدد فيها الكاتب على أهمية التفاوت بين بعضنا البعض.

17 لقاءات مع المانحين. أنظر أيضا س.نصولي و ج.ديكريسان» السلام و الاستثمار و النمو في الشرق الأوسط»، الاقتصادات و التنمية في المغرب،رقم 18، مارس 1996، ص. 17-31 و أيضا ج.ب. كاسارينو»المقاولون التونسيون الجدد... سبقت الإشارة إليه ، ص. 120، ملاحظة 75.

في القيمة المضافة الوطنية يعزز فكرة أن الغموض الذي يكتنف المعطيات الاقتصادية ليس وليد اللحظة[18].

I. 1. ج. نسيان الانجازات السابقة

يمثل النسيان الممنهج للانجازات السابقة آلية ثالثة لإعداد الخطاب الاقتصادي ومن الملفت أن نلاحظ فقدان الذاكرة عند السلطة، وخاصة بالنسبة إلى الفترة السابقة لـ1987، ففي حين أن التواصل بين الفترتين ملفت للنظر إلا أنه تم إعداد كل شيء لكي يتم إبراز «التحول»[19]، إلا أن نموذج التنمية والاستقرار الذي طالما تم التشدق به من طرف مُمجدي «تونس بن علي» تمت ملاحظته في منعطف الستينات تحت حكم بورقيبة، فالنمو المدعوم خلال السبعينات وبداية الثمانينات والتحولات التي شهدها النسيج الاقتصادي نتجت عن الحوافز العديدة التي تم تنفيذها في تلك الفترة وتمويلها بفضل إيرادات النفط والغاز، أي قبل «التغيير» والتحولات الاقتصادية الراهنة[20]. وبصفة مشابهة فإن برنامج «التحديث» الحالي للصناعة ناتج مباشرة عن سياسات تطوير وتصنيع حدثت خلال سنوات الازدهار والإيرادات.

I. 1. د. الاستيلاء على الظواهر الاجتماعية

يشكّل الاستيلاء على الظواهر الاجتماعية آلية رابعة لتأسيس المدح الاقتصادي والاجتماعي، وبهذا المنطق فإن فوائد الأعمال والانجازات التي تم القيام بها في مجملها من طرف الشعب بصفة مستقلة وبمعزل عن التعليمات السياسية أو السياسات العامة يتم استباقها ورصدها من طرف السلطات الإدارية والسياسية، كما يتم الاستيلاء من جديد وبصفة مباشرة على قوى خاصة بالمجتمع من طرف مسؤولين حكوميين ويتم احتجازها من طرف السفسطة الرسمية، وينسب الخطاب إذا مسؤولية التطور الإيجابي إلى السياسات الاقتصادية والإجراءات التي قام بها الحكام، وتعطينا نسبة النمو مثالا جيدا على هذا الرصد فهي عادة ما تنسب إلى دقة السياسات الاقتصادية والمالية مع إغفال عاملين أساسيين: من ناحية أهمية الأوضاع العالمية والظروف المناخية، ومن ناحية أخرى حركية المقاولين («أصيلي صفاقس»حسب أسطورة أخرى يجب بلا شك إعادة النظر فيها)، وكذلك التنظيم الاجتماعي للشبكات الصناعية وخاصة التجارية[21]، إلا أن إعادة الاستيلاء هذه تعمل في أغلب الأحيان بطريقة بارعة بتأسيس سياسات عمومية فيما بعد تنسب إليها كل التحسينات بعد ذلك، وهكذا فإن فرنسوا سينو يزودنا بعبارة رائعة: «المؤسساتية المتأخرة أو التنبؤ بما حدث[22]»، وفي هذا الخصوص فإن المثال الأكثر لفتا للإنتباه هو بدون شك سياسة الإسكان الاجتماعي، فالكل يستحضر الأعداد الخرافية حول 80 % التي تمثل نسبة العائلات التونسية التي تمتلك منازل، وفي أعمال منفصلة ولكنها تصب في نفس الموضوع أوضح كل من مصطفى بن لطيف وسناء بن عاشور كثرة المساكن التي تبنى فوق أراضٍ تم تملكها بطريقة غير رسمية[23]، قد تكون 50% فقط من الرسوم العقارية سُجلت في الوسط الحضري، ومن بين 80 % من العائلات التي تفتخر السلطات التونسية بجعلها مالكة فإن جزءا كبيرا قد تملك بعيدا عن أعين الحكومة وتشدد تقارير وزارية لم يتم نشرها على المخاطر التي يمثلها الانتشار السريع

18 ر. زغل، « التطور التشاركي و المشاركة و عالم العمل في تونس» (ص. 205-229) في د. قراوي و ك.ريشت (تحت إشراف) ، إستراتيجيات الخصخصة مقارنة بين المغرب و أوروبا و باريس و الدار البيضاء، لارماتان و نشر توبكال،1995 .

19 في هذا الخصوص انظر مثلا م.كيلاني، «قوة خارقة على المستوى الشخصي و اضمحلال الجانب السياسي» ملف تونس تحت حكم بن علي، ديسمبر ،2000 على الانترنتwww.ceri-sciences-po.org/kiosque/archivess/déc2000 ؛ م. كامو و ف.جيسر، متلازمة الاستبداد...ذكر في النص؛ و للبعد الاقتصادي، إ. بيلان، الديمقراطية المتوقفة. رأس المال و العمل و تناقض التطور الممول من الدولة، إيثاكا و لندن، جامعة كورنل برس، 2002

20 سينيوليس، «التصنيع والتحضر والتغيرات في الفضاء التونسي» (ص.277-306) في ر.بادويل (تحرير) الدول والأقاليم في المغرب العربي، باريس، طبعات المركز الوطني للبحث العلمي، 1985؛ أ.بديوي، خصائث وحدود نموذج التنمية التونسي» ذكر سابقا؛ س.خياري و أو. لملوم، 1998 ،XXXVII، ص.377-396؛ أو.مورفي، التغيرات والاقتصادية والسياسية بتونس...مرجع سابق.

21 م.بوشرارا «الاقتصاد الحقيقي»، لابريس، 13 مارس 1985؛ «الحد من الحواجز قبل مضاعفة الإعانات»، لابريس، 20 و27 مارس 1985 و»7مليونمقاول»، سبق ذكره؛ ب.ن. دونيول، مقاولي التنمية. التصنيع العرقي بتونس. دينامية سفاقص، باريس، لارماتان، 1992.

22 هو ينشىء هذه الحجة بخصوص تنظيم البحث في العلوم الصعبة: ف. سينو، العلم و السلطة في تونس المعاصرة، باريس، كرثالة-إيريمام، 2004، ص. 211.

23 س. بن عاشور، تراخيص البناء و التنظيم الحضري» (ص. 173-192)، في أمزجة على شرف الحبيب العيادي، تونس، مركز المنشورات الجامعية 2000، خاصة ص. 179-183. و هي تؤكد أن «الأغلبية الساحقة من الأسر تملك منازلها» في هذه الأحياء التي تغلب عليها المساكن غير القانونية و أن الأمر لا يتعلق بأي حال من الأحوال بمُحتلين (استشهاد ص. 181). م. بن لطيف، «مؤسسات و طرق الإدارة و الصيرورة: السياسة التونسية للمدينة»، المجلة التونسية للقانون، 2000، تونس، مركز النشرات الجامعية، ص. 159-193. أنظر أيضا ب. سينبديول، «الفاعلون الحكوميون و الفاعلون الخواص في تنمية المدن في العالم العربي» (ص. 19-53) في ب. سينيول، ج. القاضي و ر.سيدي بو مدين (تحت إشراف)، المدني في العالم العربي. سياسات، و سائل وفاعلون، باريس، نشريات المركز الوطني للبحوث العلمية، 1999.

للأحياء السكنيةٍ العشوائية واضمحلال الإرث العقاري والأهمية النسبية للمساكن القديمة وغير الصحية[24]، وقد تكون نسبة 30% من المساكن في تونس الكبرى «فوضوية» وقد يبين هذا الرقم أن 50 % منها يوجد في ولاية أريانة، فإن الأمر يتعلق بالبناء الذاتي وبالتمويل الذاتي للمساكن المبنية دون موافقة السلطات الرسمية والتي لا يستطيع مالكوها بالتالي الانتفاع بآليات المساعدة المادية في بناء المساكن (مجمعات سكنية وتخفيض نسبة الفائدة وتهيأة الأراضي والتسجيل العقاري)، وسيتم تبيين أن برامج المساعدة في المساكن- وفي أغلب البرامج الاجتماعية- يتم توجيهها أساسا للسكان القادرين على السداد[25].

I. 1. هـ. إخفاء المعلومات المتباينة

تتمثل خامس الآليات في اختيار المعلومات بحيث يتم إخفاء التي لا تسير منها في الاتجاه «الصحيح»، وهكذا فإن السلطات التونسية ما تنفك تشدد على أولية الجانب الاجتماعي على ما هو اقتصادي وعلى إبراز السياسات المناسبة للشغل ونجاعة مثل تلك الإجراءات عن طريق تعديد البرامج والحوافز.

ومن أجل القيام بذلك تم إظهار الحجج بوضوح: بطء وحذر الملكيات الخاصة، نصوص ملائمة للشغل (مثل القانون حول الإفلاس والإجراءات المختلفة لقانون العمل التي تجعل من التسريح شيئا صعبا)، وإجراءات التضامن والترجمة الملموسة للمشاغل الاجتماعية، ولكن في نفس الوقت يتم التقليل من شأن ترسانة بأكملها من السياسات الاقتصادية التي تسير بعكس الأهداف الاجتماعية التي تم الإعلان عنها لا بل إخفاؤها، وهكذا فقد استطعنا أن نبين أنه على الرغم من برامج مساعدة المحتاجين والمناطق الهامشية، فإن طبقة الفلاحين بقيت في الثمانينات والتسعينات العنصر المهمش في السياسات العامة[26]، في حين أننا تمكنا خلال التسعينات والألفية الثالثة من إبراز أولية الإصلاحات الليبرالية على السياسية والاجتماعية[27]، وقد تمكنا من إظهار نفس النتائج في ميادين أخرى، بالطبع لم يتم ذكر أي شيء عن انخفاضات دخول العملة عندما تتمكن الأرقام المتعلقة بأعداد الليالي، إذا قدمت بمفردها، من أن تبين الوضع الجيد للسياحة أو ارتفاع البطالة، عندما يريد الرقم العام للنمو أن ينسب لنفسه بمفرده «المعجزة».

I. 1. و. إخراج ماهر للأرقام

تتمثل سادس الآليات في الإخراج الماهر للأرقام عن طريق جملة من الأساليب:

I. 1. و. أ. أرقام يتم التفاوض حولها وإعدادها

في البداية تتم مناقشة الأرقام بين المانحين والسلطات التونسية (ولكن هذا ليس بطبيعة الحال حكرا على هذا البلد)، فمثلا عادة ما تكون أرقام التضخّم وعجز الميزان التجاري والتكتلات الاقتصادية الكبرى محل إعادة تقييم وفقا لموازين القوى الدولية وللوضع الاقتصادي والأوضاع السياسية والإيديولوجية مخففةً في الواقع من وزن المشروطيات ومعطيةً حكام البلدان التي تتم مساعدتُها هامشاً للمناورة المترسخة لمواجهة واجباتهم الداخلية[28]، ثم يتم تقديم أو إخفاء أرقام وفقا لدقتها بالمقارنة مع الخطاب الرسمي،

24 تقارير وزارة التجهيز و الإسكان ذكرت من طرف م. بن لطيف، «مؤسسات و طرق الإدارة و الصيرورة...» في المكان المذكور.

25 د. شاكرلي « القضاء على الفقر و التضامن الوطني» ملف «تونس تحت حكم بن علي، ديسمبر 2000 على موقع الانترنت .www.ceri-sciences-po org/kiosque/archivess/déc2000

26 هـ. سيتهم، السلطة المدنية و طبقة الفلاحين، تونس طبعة سيريس، 1994.

27 د. شامخ، الدولة و الفقر في تونس: مساعدة و/ أو إدماج، بحث علمي للدراسات المعمقة في العلوم السياسية، جامعة تونسIII، تونس، السنة الجامعية 1998-1999؛ إ.مورفي، الاقتصاد و التغيير السياسي في تونس... سبقت الإشارة إليه.

28 مقالات صندوق النقد الدولي الشهيرة IV (التي تبين أنه يجب على كل الدول الأعضاء أن تُبلغ صندوق النقد الدولي مرة كل سنة بوضع اقتصادها و أموالها العمومية) وكذلك تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو البنك الدولي يتم «التفاوض فيها». بالنسبة إلى إفريقيا أنظر أ. فالي ثمن المال في المستعمرات الفرنسية في إفريقيا: حسن الحظ و المحن منطقة الفرنك، باريس، كرثالة، 1989 و الحكومات و السياسة في إفريقيا، بروكسال، ديكلي دي برورو،1999 وكذلك ب. إيبو، «السياسة الإقتصادية في فرنسا في منطقة الفرنك»، السياسة الإفريقية، رقم 58، يونيو 1995، ص. 25-40 و إفريقيا: هل هي من أنصار الحمائية... في المكان المذكور. و بالنسبة إلى تونس، ب. إيبو، « هوامش الخطة الاقتصادية «للتلميذ المجتهد»: تونس بن علي»، مادة مذكورة.

ولو تعلّق الأمر بكل ما يمس الأرقام الشاملة لميزان الأجور فإنه يصبح من الصعب توفير معطيات خاطئة، وفي المقابل فإن تفكيكها يمكن أن يؤدي إلى التلاعب بسهولة: مثال على ذلك أرقام دخول العملة لا يمكن تزويرها خلافا للمعطيات القطاعية حول السياحة وخاصة عدد الليالي أو عدد السياح وأصولهم.

وهكذا فإن السلطات العامة التونسية أرادت إخفاء مشاكل القطاع السياحي عن طريق إظهار نسبة ارتفاع تقدر بـ4 % في المداخيل الموحدة عن كل سائح بين 2000 و2007، في حين أنه إذا أمعنا النظر سنجد أن هذا الرقم بُني على تقييم بالعملة المحلية، وعدم أخذ الهبوط المتواصل لقيمة الدينار التونسي بعين الاعتبار (32% بين 2000 و 2007) عن طريق المبالغة في الانجازات الفعلية للقطاع، ووفقا لوكالة فيتش للتقييم فإن المداخيل عن كل سائح قد تقلصت خلال السنوات الأخيرة[29]، ويُمكن هذا الإخراج من إخفاء أزمة قطاع السياحة: بفقدان 5.3% من نصيبها من السوق الإقليمية بين 2000 و 2006 وبتحقيق أضعف معدل نمو نسبيا لمداخيل القطاع فإن مرتبة تونس في الوجهات المفضلة لدى السياح قد تراجعت وهي تلي منافسيها المباشرين في جنوب المتوسط مصر والمغرب وتركيا[30]، وأحيانا تتم إذا أمكننا القول تحمل تباين الوقائع فتبحث السلطات على موالمتها بطريقة أقل عوض أن تستعملها بالشكل الملائم حسب الحجج التي تم حشدها، هكذا وللبقاء في القطاع السياحي فإنه سيتم استعمال معطيات وكالة فيتش للتقييم للتخفيف من وطأة الأزمة لأنه حسب هذه المؤسسة فإن هذا القطاع لا يمثل إلا 6.5% من الناتج الداخلي الخام ويشغل 380000 شخصا[31]، وفي المقابل فإنه سيتم استعمال المعطيات الرسمية التي تناولتها السلطات الأوروبية عندما يتم التفاوض حول المساعدات والتمويلات الإضافية طالما أن هذه الأرقام تشير إلى مشاركة القطاع السياحي بنسبة 15% في الناتج الداخلي الخام وهو ما يمثل 800000 موطن شغل مباشر وغير مباشر أي قرابة 40% من اليد العاملة النشيطة[32]، هذه التباينات يمكن أن تنتج عن مفاهيم مختلفة للشيء الذي يتم قياسه وعن اختلاف الأساليب المستعملة وقواعد بيانات الحسابات المختلفة وغياب التحديث... وفي هذه الحالة تحيل هذه التباينات (أو بالأحرى هذه الاختلافات العملاقة) إلى تسجيل مختلف لحسابات السياحة، فالمعطيات الأولى لا تأخذ بعين الاعتبار إلا السياحة بالمعنى الضيق في حين أن الثانية تأخذ أيضا في الاعتبار تأثير الصناعات التقليدية (4% من الناتج الداخلي الخام) والخدمات (3%).

I. 1. و. ب. معطيات مخفية وغير منشورة

وعلى العكس من ذلك لا تنشر المعطيات في مناسبات أخرى في حال عدم ملاءمتها للخطاب الرسمي وخاصة إذا كانت لا تبرز تحسنا، وشرط آخر من شروط هذه التقنية هو أن لا تظهر إلا معطيات مجزأة لكي تعطي صورة التلميذ النجيب، وهو نفس الشيء بالنسبة إلى الخطابات التي تعطيها الوزارات أو البنك المركزي والتي تخفي نتائج الأشهر التي تكون فيها المعطيات في تراجع- ولو أنه يوفرها المعهد الوطني للإحصاء- وذلك لكي تتمكن من مواصلة إعلان تحسن دخول العملة، وهذا مثال على ما حصل في شهر أكتوبر 2003[33]، وبنفس الكيفية فإن الأرقام التي تخص الملكيات الخاصة لم تكن متوفرة إلا مجمعة حسب السنة، ولم يتم نشرها لفترة طويلة حسب العملية كما بقي الوصول إلى اسم المشتري أو المشترين منعدما[34]،

29 أنظر التقرير الأخير لوكالة فيتش للتقييم حول السياحة التونسية، « صناعة السياحة التونسية : نموذج للتجديد»، ديسمبر 2007. المجلة التونسية الرأي خصصت أيضا ملفا حول وضع السياحة التونسية « غيوم كبرى في سماء السياحة التونسية» رقم 39، من 11 إلى 17 يوليو 2008

30 في نفس الفترة مثلا زادت تركيا، أحد أهم منافسي تونس، حصتها في السوق بنسبة 9.9% www.webmanagercenter « تونس: الحقائق الأربعة حول قطاع على حافة القنوط» 2007.12.12

31 أنظر التقرير الأخير لوكالة فيتش للتقييم حول السياحة التونسية،» صناعة السياحة التونسية : نموذج للتجديد»، ديسمبر 2007.

32 معطيات رسمية تونسية للسنتين 2009 و 2010 المذكورتين في مشروع التقرير الذي تم القيام به من طرف الوفد البرلماني الأوروبي برئاسة إيلين فلوتر الذي زار تونس، 3-6 فبراير 2011. أنظر أيضا «التحديات الاقتصادية لمرحلة ما بعد بن علي»، الازدهار 2001.01.19 Http://lexpansion.lexpress.fr/economie/les-defis-economiques-de-l-apres-ben-ali_24722.html

33 م. بن رمضان» شيء من الاكتئاب و ...شيء من إخفائه»، الطريق الجديد، ديسمبر 2003

34 بياتريس إيبو ، قوة الطاعة. الاقتصاد السياسي للقمع في تونس، باريس، الاكتشاف، 2006، المحور السادس

وفي مجال إخراج الأرقام فإن التقنيات لا تحصى ولا تعد في الحقيقة، ويمكننا أن نذكر أيضا عدم النشر الصِرف لأصناف المعطيات الكفيلة بإماطة اللثام عن عدم التوازنات وعدم المساواة، وهكذا فإن تقسيم الثروة الوطنية بعُشيرات والذي طالما تم نشره للعموم لم يعد ينشر، كذلك الشأن بالنسبة إلى تمركز وانتشار «جيوب الفقر»؛ وأيضا بالنسبة إلى المعلومات حول الوصول إلى الخدمات العامة والتي هي ضرورية حسب الجهة.

وربما يمكننا ذكر تقنية إعادة كتابة المعطيات، وهكذا فإن مصروفات الدولة لا تضم مصروفات الولايات والبلديات (وهو ليس بالأمر شديد الخطورة لأن اللامركزية ليست متطورة في تونس) ولا مصروفات القطاع الحكومي وشبه الحكومي (وهو أمر في غاية الخطورة نظرا إلى حجم هذا القطاع).

وفي النهاية، وفي كل المجالات فإن المعطيات يتم نشرها بغزارة وفي الوضع الخام من أجل إبراز «شفافية السلطات التونسية»، ولكن لا تمكننا وفرة هذه المعلومات غير المُرتبة من معرفة الوضع أو التطور الجاري، مثال على ذلك هي المعطيات الضريبية: ففي إطار التعاون اصطدم متفقدو الضرائب المنتَدبون من طرف الشركاء الأجانب من أجل المساعدة على ترشيد وتحسين إدارة تحصيل الضرائب بمعارضة ترجمت بتكاثر للمعلومات الكَمية35، كما لم يتم توفير جدول مترابط ولا نسبة مئوية حول المردود الضريبي حسب نوعية الضريبة، ولا حتى مخطط قابل للقراءة من طرف إدارة الضرائب، بالمقابل فإن المتعاونين حصلوا على ميزة الأرقام غير المنطقية والمكرّرة بإسهاب وهي معطيات مكررة إلى درجة أنه لا يمكن استخلاص أي شيء من هذه المعلومات على صعيد الاقتصاد العام لتحصيل الضرائب وتقنيات الإدارة، وهذا ليس بالضرورة ناتجا عن آلية إخفاءٍ أو إعدادٍ موجهٍ للمعلومات وإنما عن عدم ملاءمة المعلومات المُستقاة وعدم كفاية الموظفين وانعدام تأهلهم أو أيضا عن غياب السيطرة على المعلومة. هناك آلية أخرى وهي عدم تحديث البيانات، وهذا واضح في نسب البطالة (مستقرة في حدود 15%) التي تكون غير قابلة للتأثر بالأزمة وبالنمو وبالصدامات الخارجية...

ليس من السهل الحصول على المعلومة في تونس ولا شيء جُعل لتسهيل عمل المحلل، خاصة إذا كان نقديا، مثال على ذلك أنه من المستحيل إيجاد وثيقة تلخيصية للعمل الاجتماعي للحكومة والمبالغ المخصصة له.[36]

I. 1. ز. انزلاق دلالي أساسي حول الاستقرار

وتكمن الوسيلة الأخيرة في استعمال انزلاقات دلالية لمعنى الكلمات، وكذا لمصطلح «الاستقرار» الذي يعني بشكل غير مباشر الاستقرار السياسي والمؤسساتي اشمل في نهاية المطاف الاستقرار الاقتصادي، وبفضل هذه الانزلاقات الدلالية، تم إنشاء علاقات بين النظام السياسي والوضع الاقتصادي، حيث يضمن «الاستقرار» المزعوم للطرف الأول «المعجزة» للثاني، ثم يقوم هذا الأخير بدوره بتشجيع الاستقرار أو الدمقرطة السياسية[37]. ويتم تقديمها كدليل غير قابل للتفسير –وغني عن التعريف-وغير قابل للطعن والذي من المفترض أن يتجاوز الصراع السياسي ويكسب شركاء محليين ودوليين، فالاستقرار موجود في قلب ممارسة السلطة واستراتيجيات الانبساط، يمكننا تسليط الضوء على آليتين لإنتاج الخطابات التي تجعل في واقع الأمر من هذا الخطاب التقني والمحايد سياسيا بامتياز.

35 لقاءات بباريس، مايو 1998؛ بروكسال ، مايو 1997 و تونس ، أبريل- مايو 1997 و أبريل 1998

36 د. شامخ، الدولة و الفقر في تونس، سبقت الإشارة إليه

37 بيارتيس إيبو «هوامش الخطة الاقتصادية 'للتلميذ المجتهد' تونس بن علي»، دراسات مركز الدراسات والبحوث الدولية، رقم 60، 1999

I. 1. ز. أ. تحكم في المفردات و القواعد اللغوية الدولية

من جهة كانت مصادرة تونس للغة المجتمع الدولي وسيلة رئيسية في إستراتيجية تفتحها على الآخر وموردا هاما في المفاوضات، ليس فقط من أجل توطيد المنح المالية بل من أجل كسب المنح الرمزية التي يمثلها وجه «التلميذ المجتهد» الإقتصادي، يعتبر هذا الاتجاه تاريخيا ولطالما عكس مدى قدرة السلطات التونسية على التكيف مع تغيير النماذج الدولية والايديولوجيات الرائجة في المجتمع الدولي، تم التركيز خلال فترة الستينيات على نموذج «المسار الإشتراكي» في التنمية، بينما تزامنت فترة السبعينيات مع اختيار الانفتاح الإقتصادي والمبادرة الخاصة، متبعةً بشكل شبه مباشر التحول الإديولوجي السريع الذي حدث على المستوى الدولي آنذاك.

وانطلاقا من التسعينيات، أصبح الخطاب التونسي يتصدر كلا من «الحكم الرشيد» والتنمية المستدامة ومكافحة الفقر، و»الاستقرار» كضمان لاستمرار الإصلاحات الرامية إلى البدء في عملية التنمية38 ، ولطالما أعرب التكنوقراط التونسيون على اهتمامهم بالحفاظ على هامش من مناورة من أجل تنفيذ الإصلاحات باسم «الاستقرار» وخصوصيات الاتجاه الوطني، غالبا ما كان لهذا الموقف الذي تضاف إليه القدرة على بلورة خطاب عصري وتقني، الأثر في تعزيز الإدراك لدى القادة الدوليين أن السلطات التونسية» مسيطرة على الوضع»، حتى لو كان ذلك يواجه بعض الصعوبات، طالما أن قبول أو رفض أو مساومة الإصلاحات يستعير لغة «مشروعة»، وهي لغة المجتمع الدولي، إن استخدام نفس الكلمات لا يعني بالضرورة تقاسم نفس الرؤية أو اتباع نفس الهدف أو حتى التحدث عن نفس الشيء، وقد ساعد الوجه المتناقض «للإستقرار» الحكومةَ التونسية على إعلان سياساتها العامة بلغة توافقت عليها الدول المانحة مع إخضاع هذه السياسات للمنطق الداخلي و الخاص بالسلطة السياسية[39].

I. 1. ز. ب. الرغبة في السيطرة على جدول الأعمال الخاص بالنظام

ومن جهة أخرى، عكس خطاب «الاستقرار»، الذي لم يتحول إلى مجرد بلاغة، منهجا للتفكير ولفهم السياسة العامة بحيث أن التحولات المستمرة، التي تحدث من اللهجة الإقتصادية إلى السياسية لم تكن تافهة ولا ناجمة عن اللغة، بل تعكس بالمقابل ممارسة للسلطة الحريصة على الحفاظ على التحكم بمقاليد العمل الاقتصادي، أما على الواجهة السياسية والإقتصادية والإجتماعية، فلقد تم إظهار «الاستقرار» كشرط أساسي لتحقيق الوحدة الوطنية من أجل مواجهة محاولات الاحتجاج السياسي وارتفاع السخط الاجتماعي والتبعية الاقتصادية التي تُنبأ بفقدان السيادة، لقد سمحت هذه البنية الخطابية إلى ظهور توافق بين السلطة والمشروطيّة المفروضة من طرف الشركاء ولكنه توافق مُتحايل مبني على تجاوزات المشروطيات باسم الضروريات الوطنية والتنازلات الممزوجة ببعض الحيل والتعديلات المتفاوض عليها والإدعاءات الكاذبة التي تهدف بالمقام الأول إلى التحكم في التطورات الإقتصادية والإجتماعية40، ولقد عرفت تونس أيضا كيف تستفيد من «توظيف الدبلوماسية الإستراتيجية في الحصول على المساعدات الإنمائية «[41]، التي يتمثل هدفها الرئيسي في «التنمية» أكثر من «الإستقرار»، حيث وقّعت تونس اتفاق التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995، كما أكدت من جديد التزامها بمكافحة الهجرة من خلال توقيع اتفاقات مع عدد من جيرانها في الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، وقد وقعت تونس هكذا مع فرنسا اتفاق إعادة قبول سُمي اتفاق «الإدارة المشتركة لتدفقات الهجرة والتنمية المشتركة» بمناسبة الزيارة التي قام بها الرئيس ساركوزي إلى تونس بتاريخ 28 أبريل 2008، هذا الاتفاق الذي يرمي إلى تنفيذ استراتيجية جديدة وضعتها فرنسا من أجل «السيطرة على تدفقات الهجرة»، ويتعلق خاصة بإعادة قبول المهاجرين التونسيين غير الشرعيين، وربط هذه الضرورة بشكل رئيسي مع تدابير التعاون في مجال سياسات التنمية. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ يوم 1 يوليو سنة 2009، ولا يوجد فعليا اتفاق إعادة القبول مع إيطاليا رغم ما تمت الإشارة إليه مؤخرا من توقيع اتفاق في هذا الشأن، خلال زيارة وزير الخارجية الإيطالي فرانكو فراتيني ورئيس الوزراء سيلفيو برلسكوني إلى تونس في أبريل 2011.

38 حمزة المدب «تونس، دولة ناشئة ؟» مقارنة المجتمعات السياسية، رقم 29، نوفمبر 2010، [بالإمكان الاطلاع عليه على الموقع الإلكتروني: www.fasopo.org

39 سامي الباز «عندما يُشيد نظام ‹التغيير› بمفهوم ‹الإستقرار› «كلمات و مسار التنمية في تونس»، مجلة ‹العالم الثالث › رقم 200، 2009/4 ، ص 835-821

40 بيارتيس إيبو « هوامش الخطة الاقتصادية «للتلميذ المجتهد» مادة سبقت الإشارة إليها

41 ج.م. سفرينو «إعادة النظر في المساعدة الإنمائية في القرن الواحد و العشرين» الانتقادات الدولية – كريتيك أنترناسيونال – رقم 1/10، 2001، ص 82. في طريق تحولات المساعدة الإنمائية، انظر ج.م. سفرينو و أ. شارنوز « ‹التحولات الغير المنظمة، ، جرد المساعدة العامة الإنمائية»، أفريقيا المعاصرة– رقم 1/213، 2005، ص.13-131

في الواقع لا يمكن التوقيع والتصديق على هذا الاتفاق، نظرا لتعليق صلاحيات البرلمان التونسي في الوقت الراهن، في انتظار إجراء الانتخابات، ومع ذلك فإن التعاون بين تونس وإيطاليا اتخذ، ولعدة سنوات، أشكالا مختلفة من بينها: تبادل المعلومات حول مجالات المهربين وإنشاء نظام التنبيه للإبلاغ عن الهجرة غير الشرعية، وتدريب رجال أمن وحراسة الحدود وتوفير المعدات وأجهزة المراقبة على السواحل[42]، كما قامت تونس بتجديد التزامها بمكافحة الإرهاب من خلال موجات متعاقبة من اعتقالات الشباب المتهمين بالانتماء للحركات السلفية[43].

I. 1. ح. سياسة الدول المانحة، و على وجه الخصوص الاتحاد الأوربي، في صميم المعجزة

ساهم كل من الشركاء الأجانب والدول المانحة بقسط كبير في بناء رواية «المعجزة»، حيث أن الاعتراف الدولي «بالنموذج التونسي» تواجد في صميم ممارسة السلطة التونسية[44]: إن صكوك البراءة الأجنبية ساعدت على ترسيخ الاحترام الدولي وعلى تدفق الأموال الخارجية وإضفاء نوع من الشرعية الداخلية الفعالة لدرجة تساهم في استعادة بلاغة الخطاب التونسي إلى حد كبير، لقد أصبح «النموذج التونسي» في قلب استراتيجية جذب التمويل الخارجي، ولطالما توجهت مجهودات السلطات التونسية نحو الحفاظ على علاقات متميزة مع الدول المانحة، ويعتبر المنطق والحجج التي تُبرّر هذا الإعتراف بسيطة نوعا ما: تطور في المجاميع الاقتصادية الكبرى وحسن توظيف جيد للمساعدات وجاذبية الطوعية السياسية والبراغماتية.

إن شركاء تونس ليسوا أغبياء، و هم بعيدون من أن يُوصفوا بذلك، إنهم واعون «بالسياسات الترقيعية» وبالمشاهد المبتكرة والرامية دائما إلى إظهار الوجه الأفضل للنموذج التونسي؛ كما أنهم يدركون تماما الممارسات التي غالبا ما تكون على نقيض الخطاب، لكن هذا التميز في العلاقات بين السلطات التونسية ومختلف الدول المانحة يمكن تفسيره انطلاقا من المصالح المتقاربة بين الطرفين: تحقيق بعض الإصلاحات ولو جزئيا ووجود نوع من الإحترام المتبادل وفهم فئة التكنوقراط للسياسات الاقتصادية، إلا أن صكوك البراءة هذه التي تُترجم بإعطاء قروض ومنح هامة تُعزى إلى أسباب أخرى، وعموما يتسم سلوك السلطات التونسية بقدرته على الاستجابة لمتطلبات والقيود الشديدة التي تضعها الدول المانحة، وبغض النظر عن أي أداء اقتصادي واجتماعي فإن تونس تشكل في الواقع فرصة ممتازة، حيث أنها تسدد دائما ديونها وفي الوقت المحدد، و لم تفشل أبدا في الأداء، كما أنها تُحسن تدبير ديونها بذكاء، حيث أن البيروقراطية التونسية تتميز بالكفاءة في إدارة العلاقات الدولية، إضافة إلى ذلك فإن العامل الجيوسياسي ينحاز لصالح تونس، وتمتد تونس التي هي «عالقة « بين «الجزائر العنيفة» و «ليبيا التي لا يمكن التكهن بمستقبلها» في المنطقة الواقعة بين «أفريقيا» ومنطقة «المغرب العربي والشرق الأوسط» أو بين «البلدان النامية» والبلدان الناشئة»[45]، وعلاوة على ذلك فإن البلد يتوفر على هذه الميزة، في نظر الدول المانحة التي تعاني من مشكلة سداد القروض، حيث يمتاز باستخدامه «الجيد» للمساعدات، كما أنه يعتبر في الواقع واحدا من الدول التي حصلت على أعلى معدل للتمويلات الخارجية في المنطقة[46]، سواء بالنسبة إلى الدول المانحة أو إلى السلطات التونسية فإن هذه القدرة على إدارة المساعدة تشكل فرصة أثناء مراقبة كشف الإختلاسات والتجاوزات المرتبطة بإدارة المساعدات، وبالتالي، بـ «تعب» المانحين، وتحتاج الدول المانحة إلى «نماذج» و«نجاحات» و«تلاميذ مجتهدين»؛

42 منية بن جمعة «تونس، حارس الحدود الأوربية»، كل الحق ، رقم 73، يوليو 2007، ص35-38. انظر كذلك حسن بوبكري، سيلفي مازيلا «تونس، بين العبور و الهجرة: سياسات الهجرة وشروط استقبال المهاجرين الأفارقة في تونس»، جزء آخر-أوتر بار-، رقم 36، 2005، ص 149-165.

43 سامي الباز «عندما يُشيد نظام ‹التغيير› بمفهوم ‹الإستقرار› ..مادة مذكورة

44 و لأمثلة أكثر تفصيلا و معمقة حول كل هذه المسائل، أنظر بيارتيس إيبو «هوامش الخطة الاقتصادية 'للتلميذ المجتهد ' تونس بن علي»، دراسات مركز الدراسات والبحوث الدولية، رقم 60، 1999

45 أنطوان صفير، واحد من محركي الخطاب الدولي للتغيير، يكتب على سبيل المثال: «في الجزائر، يستمر القتال بين الأطراف المتصارعة و في المغرب، يحاول الملك الجديد إيجاد توازن بين خططه المستقبلية وبين فئة من الحرس القديم المقاوم للتغيير؛ و في ليبيا تحوم الشكوك حول النوايا الغربية تجاه القذافي، الذي ينظر إليه كشخص تحول إلى «شيطان» ‹ من قبل الصحافة الأميركية والأوروبية. أما موريتانيا، و هو آخر بلد في المغرب العربي من حيث التنمية، فهو بالفعل يندرج ضمن البلدان الأقل نموا. بينما تقفز تونس لتحتل الصدارة بالمنطقة من حيث النمو، مع أكثر من 2500 دولار كمداخيل للفرد الواحد. أما و معدل التضخم فهو أقل من 3 %، و معدل النمو راوح مكانه خلال كل هذه السنوات الأخيرة أكثر من 5 % «. في « لماذا تونس؟ «، يو ميات الشرق، رقم 66، الربع الثاني من سنة 2002، ص.3

46 في البروتوكول الأوروبي الأخير، وصل متوسط معدلات امتصاص القروض في البلدان الأخرى لحوض البحر الأبيض المتوسط إلى 93% فيما يخص الإلتزامات، بينما سُجل فقط معدل 25 % من النفقات.إلا أن هذا المعدل ارتفع بنسبة 10 % في كل من مصر... و 45 % في تونس، التي تم تجاوزها فقط من طرف الأردن بنسبة 48 %. (الخدمات المالية للمديرية العامة المكلفة بالعلاقات الخارجية لدى اللجنة الأوربية، لقاءات اللجنة الأوربية، بروكسل، مارس 1997)

ونظرا إلى أنه لا أحد يتميز بالكمال، فإن الدول المانحة على استعداد لتقديم بعض التنازلات وغض الطرف على التقصير والنسيان.

وقد تنشأ من خلال ذلك حلقة جيدة بين تونس والاتحاد الأوربي، وطالما أن هذا الأخير يعمل جاهدا على إيجاد «مثال» على الأقل فإن العلاقات تعتبر فعلا جيدة على الرغم من إلقاء بعض اللوم من قبل هذا وذاك ومن وجود بعض الخلافات والضربات المبطنة والتحذيرات.

تُنفق هذه المساعدة فعليا دون إعارة اهتمام كبير للظروف الواقعية أو البيئة التي يتم فيها توظيف هذه النفقات، وباعتبارها لاعبا خارجيا ملزما بالضرورة باحترام السيادة الوطنية، ولكن باعتبار كذلك أسباب وظيفية بحتة، فإن معظم الدول المانحة لا تركز إلا سطحيا على التنفيذ الفعال وبالتالي على واقع الإصلاحات، يمكن تفسير معدل السداد بكونه أسلوبا مبطنا يسمح به حتى الغموض الذي يلف الدفع بما يلي: بالقدرة على تحريك الأموال الخارجية تعكس السيطرة الجيدة على اللغة الدولية مع كل الإجراءات المتعلقة بإلتماس الدفع وبإرسال تقرير حول استخدامات الدفعات السابقة وإعداد التوقعات والخطط المالية...

وبصفة عامة فإن الدفع يأتي نتيجة عملية ماهرة بين المتلقي والمانح: فيجب على الأول إثبات أنه لا يمكن أن يستهلك القروض لأن الإجراءات الموضوعة من طرف الدول المانحة لا يمكن الاعتماد عليها وهي معقدة من الناحية البيروقراطية، والثاني لا يستطيع دفع المبالغ التي هو ملتزم بها نتيجة سوء التنظيم، وعدم الاستعداد وعدم الكفاءة في الأجهزة الحكومية والمالية في بلد المتلقي، إن أداء تونس في هذا المجال يتطلب إتقانا ممتازا للعبة وتقديما الحجج المقبولة للمانحين، وإرساء وضع إداري وتنظيمي متطابق والمنظمات الدولية الكبرى.

من منظورنا العقيم والسياسي قبل كل شيء يبقى الهدف من هذه القراءة التحليلية ليس المشاركة في المناقشات حول وجود ‹›المعجزة‹› الإقتصادية أم لا، أو المساهمة في التقييم المعياري للإقتصاد التونسي، بل ينبغي فهم الديناميكيات البيروقراطية، والعمل السياسي والاجتماعي في هذا «التحضير» (بالمعنى ‹الفرويدي› للتحضيرالخيالي) من أجل فهمٍ أفضل للأقوال الجوفاء، ومن أجل رؤية ما ينبغي رؤيته و ما هو تحت الستار، كل هذه التقنيات الخطابية تافهة وتُكون جزءا من إرادة أي حكومة للرفع من قيمة أعمالها وللظهور بمظهر مبشرٍ، وعلى وجه الخصوص في نظر الشركاء الماليين الدوليين، إن ما يجعل الخطاب متفردا هو اندماجه في إقتصاد سياسي وحالة من الحريات العامة التي شلت جميع الخطابات المضادة وكل صوت بديل وكل حوار معارض.

بيد أن هذا الخطاب الذي يرتكز على معطيات ‹›مدروسة‹››، ومعلومات ‹› تم إخراجها‹›› بشكل ملائم لم يسْع سوى لتوجيه الإعجاب نحو البلد، كما أنه كان يهدف خاصة إلى توجيه القراءة، وإلى إعطاء صورة متجانسة وجميلة عن البلد، وإلى التستر على العيوب وبوادر الإنشقاق وعدم المساواة وإلى إخفاء أساليب الحكم الاستبدادية التي ارتبطت به.

I. 2. خطاب يخفي واقعا اجتماعيا يتسم باتساع التفاوتات وبأشكال حكم استبدادية

مثل جميع الدول التي تتلقى المساعدات والتي تسعى إلى جلب تمويلات خارجية، تريد الخطابات الرسمية إخفاء واقع اجتماعي أكثر تعقيدا وإشكالية، وتونس لا تتميز في هذا النطاق، اللهم من حيث حظر كل نقاش بما في ذلك في المجال الاقتصادي، الشيء الذي منع تطور انتقاد الخطاب الرسمي والتعبير المنهجي المنفتح عن الاستياءات وخطابات بديلة، وبالرغم من كون بعض الأعمال قد أكدت منذ مدة طويلة نسبيا على الطابع المبني الاستراتيجي والسياسي للخطاب حول المعجزة، فإن الحركة الاجتماعية ل 2010 ورحيل بن علي في يناير 2011 هما اللذان منحاها الطابع الشعبي وقاما بتسطيح النقد وإظهار الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والتفاوتات وعيوب النموذج الاقتصادي التونسي، من أهمها على الأقل تلك التي تم التعبير عنها خلال الاحتجاجات ولا تزال محط المطالب الاجتماعية حاليا هي البطالة والاستبعاد خاصة لدى الشباب وعدم الاستقرار في الوظيفي/في العمل، والفساد، والتدخل المتزايد للمقربين من الحكم في مجال الاقتصاد، هنا أيضا هذه «العلاّت» ليس خاصة بتونس، فقد كانت أسس حركات اجتماعية أخرى في مصر والمغرب مثلا، ولكن بخلاف هذه البلدان الأخيرة حيث تناقش هذه المواضيع منذ سنوات، فإن بلد «الفرح الأبدي» كان يمنع ظهورها على الساحة العامة.

I. 2. أ. البطالة وصعوبة الشباب البالغة من حيث ولوج سوق العمل

حتى اليوم، لا يزال من المستحيل الحصول على تقييم حقيقي للبطالة والشغل الناقص، وفي الأعقاب المباشرة لسقوط بن علي «كشفت» الصحيفة الحكومية «لابريس» عن الأعداد الحقيقية للشباب العاطلين التي منحها المدير العام للمرصد الوطني للشباب إبراهيم وصلاتي، وحسب هذه الصحيفة فإن نتائج تحقيق قامت به هذه المؤسسة قد تم «خنقها في المهد» وذلك «للحفاظ على الصورة الجيدة لتونس بالخارج»[47].. وبذلك نعلم أن معدل البطالة لدى الشباب تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 29 سنة كان قد اقترب من 30 % عام 2009، حيث بلغ 45 %بالنسبة لخريجي التعليم العالي، في حين أن الأرقام التي أعلنت حينها كانت تشير إلى 22,5 % بالنسبة لمجموع الخريجين العاطلين، تبدو هذه الأرقام ذات مصداقية على اعتبار أنها قريبة من تلك التي منحتها دراسة تم نشرها أواخر سنة 2005 من طرف البنك العالمي والتي تشير إلى أن معدل بطالة كبار التقنيين وحاملي شهادة الماجستير يقارب 50 % [48]، وحسب بيانات منحتها مؤسسة بريتون وودز BRETTON WOODS فإن معدل البطالة يصل إلى 37% بالنسبة ل 15-17 سنة، و32% بالنسبة ل 17-19 سنة، و29 % بالنسبة ل 20-24 سنة، و22% بالنسبة ل 20-29 سنة، بينما تصل هذه المعدلات إلى 40% بالنسبة للخريجين[49]. من 20-24 سنة. ونظرا لتدهور الوضعية منذ منتصف سنوات ال 2000، وابتداء من سنة 2008 على وجه الخصوص، فإن هذه الأرقام التي نشرت في الصحافة عقب الثورة تبدو ذات مصداقية. يقدر عدد الداخلين إلى سوق العمل كل سنة ب 140 000، مقابل خلق 80 000 إلى 85 000 منصب شغل معظمها مركز في تونس الكبري والساحل، إلا أن المخطط 11 (2007 - 2011) كانت تتوقع سنويا خلق 83 000 منصب شغل انطلاقا من توقعات نمو ب 6% لهذه الفترة، إلا أنه من الواضح أن النمو كان دون هذه التقديرات بمتوسط 4%، الشيء الذي يحد عدد خلق مناصب الشعل ما بين 60 000 و 65 000 منصب[50]. من بين ال 140 000 طالب شغل الجدد ، 70 000 من الخريجين، 40 000 من خريجي التكوين المهني و 30 000 بدون تكوين، وتشير هذه البيانات إلى أهمية مشكل شغل الشباب الحاصلين على الحد الأدنى من التكوين حين نعلم أن مناصب الشغل المعروضة لا تتطلب إلا تأهيلا قليلا. ولا يبدو أن الوضعية تسير في طريق التحسن حين نرى آثار الحركة الاجتماعية، وخاصة الحرب الأهلية الليبية على الاقتصاد التونسي، ويتردد بتونس بين المقرضين ومجتمع الأعمال وكذا السلطات التونسية، خسارة 150 – 200 000 منصب شغل سنة 2011: تم فقدان 10 000 منصب شغل بسبب الشلل الاقتصادي في قطاع الأشغال العمومية على وجه الخصوص وبعض الصناعات التي أضعفتها الثورة الشعبية من قبل. 80 000 منصب شغل مهدد بسبب الأزمة السياحية على الخصوص بينما عاد 30 إلى 35 000 مهاجر تونسي من ليبيا ويسعون إلى ولوج سوق العمل، كما أن انخفاض تحويلات المهاجرين وتوقف الاتجار في التهريب يمس

47 لابريس، 6 فبراير 2011 ، http://www.lapresse.tn/06022011/21973/ces-chiffres-qu-on-ne-nous-a-jamais-reveles.html

48 مقارنة وأرقام وردت في سليم دالي، «نفس النار، عواقب مختلفة : لمحة هن التفاوتات الإقليمية في تونس»، المواطن، 1 مارس 2011 ، متاحة على http://www.elmouwaten.com/modules.php?name=News&file=article&sid=61

49 البنك الدولي، استراتيجية التعاون. الجمهورية التونسية-البنك العالمي، 2005-2004 ، واشنطن العاصمة، 2005 .

50 تشاور وطني حول الشغل. تنافسية ونمو. تحدي الشغل المتعدد الأبعاد. تقرير مؤقت. الإصدار 2. سبتمبر/أيلول 2008 ، البنك الدولي/السلطات التونسية، تونس، 2008 .

آلاف الأشخاص[51]. وبالرغم من كون هذه الأرقام يمكن أن تكون محل جدال، إلا أنه ما من شك من أن البطالة التي كانت تشكل الصدع الرئيسي الذي كان الخطاب حول «المعجزة» يريد إخفاءه يظل أولى القضايا التي يجب الاهتمام بها.

I. 2. ب. الشرخ الإقليمي بين داخل البلاد والساحل

يؤثر مشكل وجود وموثوقية البيانات والإحصاءات حسب المناطق على نوعية التحليلات غالبا ما يدفع عدم وجود بيانات موثوق بها حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية حسب المناطق، خاصة تلك المتعلقة بداخل البلاد، التي تحث المحللين على استخدام أرقام الشغل كمعيار وحيد لتقييم الحقائق الاجتماعية-الاقتصادية للمناطق. إذا كانت البطالة تمثل خاصية مشتركة لجميع مناطق البلاد، فهو بالرغم من ذلك غير متكافئ التوزيع بين مناطق الساحل والمناطق الداخلية للبلاد : فهو يتراوح حسب البيانات الرسمية بين 6 إلى 10% بالأولى ويشهد أعلى معدلاته بمناطق وسط البلاد و الجنوب والغرب (بين 16% إلى 21%)[52]. وبما أننا لا نعلم كيف تم «اشتغال» هذه الأرقام الرسمية للتقليل من أهمية مشكل البطالة والحفاظ عليه حوالي 14-15% على المستوى الوطني (رقم يعتبر مقبولا من طرف الشعب)، فمن الصعب تقدير حقيقة البطالة حسب المناطق، إلا أنه من المحتمل أن تكون هذه التفاوتات الإقليمية لا تقل عن تلك المقدمة من طرف المصادر الرسمية بل ربما كانت أكبر منها، فيما يتعلق بقياس معدل الفقر حسب المناطق يجب الرجوع إلى التحقيق الخمسي الأخير حول الاستهلاك والمستوى المعيشي للأسر للمعهد الوطني للإحصاء (INS) لسنة 2005. حسب هذا التحقيق، لمعدل وطني من 3,8 % يناهز معدل الفقر 13 % في الوسط الغربي للبلاد (مقابل 7,1 % سنة 2000) و5,5 % في الجنوب الغربي. على اعتبار أن معدل الفقر قد أعيد تقييمه على المستوى الوطني[53] إلى 10% (وليس 3,8%)، فمن المحتمل هنا أيضا (وبنفس الاحتياطات الضرورية إذ لا نتوفر على معلومات حول كيفية بناء البيانات الرسمية) أن يعرف الوسط الغربي للبلاد معدل فقر يناهز30 %.

إلا أن التفاوتات الإقليمية تتعلق أيضا بالقطاعات العمومية، فمنذ أكثر من عقدين من الخطابات حول «مناطق الظل»، تم تقدير احتياجات هذه المناطق وعجزها وكذا نموها استنادا على معيار تبسيطي، ألا وهو التوفر على الماء والكهرباء والانفتاح عبر توسيع الشبكة الطرقية، فحملات ترويج صندوق التضامن الوطني التي تم خلقها أساسا من أجل تمويل تنمية المناطق الفقيرة تمحورت حول هذه العناصر، ولكنها أهملت مشاكل الشغل وكذا الاستفادة من الخدمات الصحية والتعليم.

إن التقدم المذهل للسياحة الصحية (الذي يستهدف أوروبيين من الطبقة المتوسطة و الليبيين على وجه الخصوص) يخفي في الواقع وضعية جد متفاوتة تطرح إشكالية بالنسبة لبعض المناطق. وفي الواقع فقد تصاعد عدد المرضى الأجانب الذين جمعوا ما بين العلاج الطبي وفترة النقاهة بالفنادق التونسية من حوالي 50 000 في 2004 إلى 150 000 سنة 2007[54]. قدم سنة 2008 أكثر من 120 000 مريض أغلبيتهم من البلدان المجاورة (ليبيا على وجه الخصوص والجزائر وبعض بلدان إفريقيا جنوب الصحراء) ولكن أيضا من أوروبا حيث عولجوا بتونس، 70 % من الزبائن هم ليبيون وجزائريون و 12 % من المرضى هم أفارقة[55]. يشكل الليبيون الزبناء الرئيسيون للمصحات التونسية الخاصة خصوصا بجنوب البلاد: في جربة وصفاقس وكذا تونس، ومن جهة أخرى فإن تونس قد فرضت نفسها كأول وجهة للمرضى الأوروبيين (18 % من مجموع المرضى) الراغبين في الاستفادة من الجراحة التجميلية بثمن أقل مما هو عليه الحال في أوروبا. وفي هذا السياق، فإن عددا من الوكالات تخصصت في مجال السياحة الطبية جاعلة من تونس «جنة المشرط»[56]، أمام نمو هذا القطاع استولت السلطات التونسية على هذا الملف سنة 2008 وقررت دعم هذا النشاط من أجل جعل تونس بلدا يصدر الخدمات الطبية في أفق سنة 2016.

51 مقابلات، تونس، آذار/مارس 2008 .

52 تشاور وطني حول الشغل. تنافسية ونمو. تحدي الشغل المتعدد الأبعاد. تقرير مؤقت. الإصدار 2. سبتمبر/أيلول 2008 ، البنك الدولي/السلطات التونسية، تونس، 2008 .

53 حسب وزير الشؤون الاجتماعية الجديد الذي أكد في تصريح للصحفيين أن هناك 185 000 «أسرة محتاجة»، بحيث أن معدل الفقر يناهز 10 % من السكان. أنظر«تونس : 185 000 أسرة محتاجة تستفيد من مساعدات شهرية ابتداء من 18 نيسان/ابريل». www.africanmanager.com. [14.04.2011]

54 حسب الغرفة الوطنية للعيادات الخاصة غرفة تابعة ل UTICA (الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعة التقليدية). أنظر أيضا«تونس وجهة جديدة للسياحة الطبية»مجلة المالية الإفريقية 17 تموز/يوليو 2008 .

55 تونس «السياحة الطبية عند مفترق الطرق» www.africanmanager.com, 18.08.2009

56 «في جنة المشرط» www.doctissimo.fr, تم الاطلاع عليه في 07. 05. 2011

تقع جميع هذه المراكز الاستشفائية في تونس الكبرى وعلى الساحل، فمستشفيات المناطق الداخلية للبلاد لا تملك الموارد البشرية والمادية حيث أنها تجلب المعدات المستعملة من مستشفيات المناطق الساحلية، حتى المناطق المستهدفة من طرف البرامج الحكومية ظلت تتميز بهذه التفاوتات على حساب مناطق غرب البلاد وداخلها وجزء من الجنوب: شبكة الطرقات لا تزال مركزة على تونس والساحل، وكذا تسليع الخدمات العمومية (الماء الصالح للشراب،الصحة، التعليم) مما يزيد من حدة التفاوتات[57].

إن توزيع النسيج المقاولاتي بين المناطق هو أيضا جد متفاوت وذلك بنسبة لا تترك مجالا للشك حول التفاوتات أمام فرص العمل. حينما نلاحظ وجود شركة ل 20 نشطا في شرق البلاد لا نجد سوى شركة واحدة ل170 نشطا في غربها. تكشف هذه المعطيات عن شيء جلي بالنسبة لمن يعرف تونس : تركز للشركات في منطقة تونس الكبرى والساحل. كما أنها تفسر الهجرة القروية للقوى العاملة من داخل البلاد نحو المنطقة الحيوية الوحيدة بالبلاد. تحمل العالم القروي تاريخيا بالفعل عبئا لا يستهان به في تحول الاقتصاد التونسي، أولا من حيث عصرنة الاقتصاد ثم من حيث المحافظة على التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال تسعير المنتجات الفلاحية دون أن يستفيد القطاع من الإعانات والمنح التي كان من شأنها أن تحقق تحديثه الخاص به. إذا استندنا على البيانات الرسمية فإن هذا القطاع الذي يمثل 13% من الناتج الإجمالي المحلي ويشغل 16 % من القوى العاملة سنة 2007 فهو آخذ في التردي منذ عقدين على الأقل[58] . القيمة المضافة الفلاحية كانت خلال فترة 1989-2003 أكثر ضعفا من مجموع الاقتصاد : 3,7 % بالنسبة للفلاحة مقابل 4,7 % بالنسبة لمجموع الاقتصاد، ومن جهة أخر، فإن عملية التحرير وفك التزام الدولة خلال العقدين الأخيرين قد ساهما بشكل كبير في تصاعد مشاكل العالم القروي. استمرت الهجرة القروية للرجال الشباب مؤدية إلى تأنيث وشيخوخة سكان العالم القروي (معدل السن سنة 1995 كان 53 سنة) فاستمرت واتسعت التفاوتات بين غالبية من الفلاحين الصغار والمتوسطين يستخدمون يدا عاملة أسرية وكبار الفلاحين.

يشكل نزوح السكان الرجال هذا نحو المناطق الصناعية لتونس الكبرى والساحل في تشكيل خزان لليد العاملة يستفيد منه المقاولون الصناعيون، فهذا الخزان يوطد إستراتيجيتهم للسيطرة على الأجور وعدم استقرار ظروف الشغل، فجعل اليد العاملة الحضرية والقروية في وضع منافسة يؤدي إلى جر الأجور إلى الأسفل.

I. 2. ج. تغيير نظام العمل

لقد أسدل الخطاب بشأن المعجزة الاقتصادية الستار كذلك على تغيير نظام العمل وتدهور عام لظروف العمل بالنسبة للفئات المتوسطة و الشعبية. فقد ركزت السياسة التي اختارتها السلطات العمومية بغية تعزيز أداء الاقتصاد التونسي فيما يتصل بالتنمية على تجميد الأجور، ومرونة في اليد العاملة بلغت حد الهشاشة و التهميش، وهو ما عكسته آخر المفاوضات الاجتماعية سنة 2008 على نحو جلي. إذ تم التوصل بالفعل إلى اتفاق يقضي بزيادة أجور القطاع العام بنسبة 4,7 ٪ سنويا خلال السنوات الثلاث التالية، والحال أن هذه الزيادة كانت أقل من معدل التضخم على مدى السنوات الجارية والذي تتجاوز نسبة 5 ٪ منذرا بذلك بتدهور في القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية ذات المداخيل الزهيدة.[59] و لا يمكن أن يتحقق تجميد الأجور هذا باعتباره ضامنا للقدرة التنافسية إلا من خلال أجارة منضبطة أخلاقيا و سياسيا.

57 برونو روماني وكريستو فكودينيك « إدارة المياه في المناطق القاحلة : اعتبارات مادية واجتماعية لتحديد الأراضي المعنية بالجنوب الشرقي التونسي»
تنمية مستدامة واراضي [على الأنترنت] ، ملف 6 : أراضي المياه، نشر على الأنترنت في 10 شباط/فبراير 2006
[تم الإطلاع عليه في 16 نيسان/ابريل 2011] URL : http://developpementdurable.revues.org/1805

58 كان القطاع الزراعي يوفر 46 % من مناصب الشغل سنة 1960 ، و23 % من 1995- 2000 و 16 % في الوقت الراهن. أنظر جان-فرانسوا ريتشارد « مصير الفلاحة التونسية في مواجهة التبادل الحر»، إفريقيا المعاصرة، عدد 219 ، 3/2006 ، ص.ص. 29 – 42 .

59 «مفاوضات بشأن الأجور: هل هو الانفراج بعد المأزق؟»، Webmanagercenter.com(وقعت زيارته على شبكة الانترنت في 19.11.2008) و «تواصل التضخم في تونس. متى يحين موعد المفاوضات بشأن الأجور؟»، Africanmanagercenter.com (وقعت زيارته على شبكة الانترنت في 11.05.2008).

ولعل أهم ما يجسد سياسة الهشاشة وتهميش علاقات العمل هذه هي المناولة، فهي تمثل شكلا هجينا بين العمل المؤقت والاستعانة بمصادر خارجية بخصوص خدمات معينة على غرار أعمال التنظيف ورعاية الأطفال، ويبلغ عدد الموظفين في تونس المنتدبين في إطار نظام المناولة ما لا يقل عن 150 000، حيث كان هذا النظام عرضة لجميع التجاوزات[60] في عهد الرئيس بن علي: الحرمان من الترسيم في الوظيفة، وغياب التغطية الاجتماعية، والضغوطات على الأجور، وظروف عمل سيئة تصل حد حرمانهم من أيام الراحة والعطل المنصوص عليها في القانون، وتعود جذور نظام العمل هذا إلى سنة 1996، و قد اختص به القطاع العام حيث بلغ عدد الموظفين المنضوين تحت هذا النظام 100 000.[61] كما يمتد هذا النظام إلى قطاعي الصناعة و السياحة: ذلك أن خفض سعر الليلة في الفندق - الذي يلزم أصحاب الفنادق تحت ضغط منظمي الرحلات السياحية الذين يعتمدون تماما عليهم- إنما يخفض الأجور و يعرض الموظفين للتهميش و عدم الاستقرار. و تجسد هذه الدوامة تعثر قطاع السياحة و سوء الإدارة: إذ تدفع ضآلة رؤوس الأموال و المديونية المثقلة لكاهل تلك المؤسسات أصحاب الفنادق إلى البحث دون هوادة عن الكسب السريع حتى لو اضطرهم ذلك إلى خفض الأسعار، و إهمال الجودة ما يخلق حلقة مفرغة.[62] يوفر تراجع الجودة المنعكس في انخفاض أسعار الليالي المقضاة في الفنادق لجذب عدد أقصى من الزبائن فرصا أمام منظمي الرحلات السياحية لممارسة مزيد من الضغوطات على أصحاب الفنادق التونسيين المتربصين بأي نشاط يُطرح أمامهم بسبب تداينهم و ضغط البنوك ما يدفعهم إلى الرضوخ لشروط أكثر صرامة. و لكي يعمل بنجاح، يستمد نظام الإدارة هذا جوهره أساسا من الضغوطات الكبيرة على الأجور، وانعدام الأمن الوظيفي، والترتيبات السياسية التي تساهم في الحفاظ على تنظيم سياسي غير فعال من الناحية الاقتصادية.

I. 2. د. الفساد والجشع (الضراوة): أنماط حكم مستقلة بنفسها

إن الحديث عن المعجزة الاقتصادية لَيتجنب طرح مسألة الفساد، فهو على العكس من ذلك يسلط الضوء على «الحكم الرشيد» الذي يعترف به عدد من الشركاء الدوليين و يلقى دعمه في نشر تقارير على غرار ممارسة الأعمال التجارية، أو في التصنيفات العالمية مثل منظمة الشفافية الدولية. في الواقع، وفقا لتقديرات هذه الهيئات الدولية المختلفة يحتل معدل الفساد في تونس مستوى متوسط، وهو ما يُعتبر مقبولا تماما بالنسبة لبلد نام. و لا يمثل هذا المنبر المكان المناسب لمناقشة مفهوم بهذا الخلط و الغموض ألا وهو الفساد، أو لمناقشة الأساليب المستخدمة لقياسه، بل ينبغي أن نلاحظ أن مسألة الفساد لم تنتظر تاريخ 14 جانفي (يناير/كانون الثاني) لكي تشغل الأوروبيين الذين يتحدثون عنها في وثائقهم بشكل ملطف إلى جانب الحاجة إلى «تحسين مناخ الأعمال التجارية» بهدف تشجيع الاستثمار الخاص.

لقد طرح البنك الدولي مسألة «تطهير مناخ الأعمال التجارية» سنة 2007، وأثار خبراءه قضايا الرشاوى الممارسات الفاسدة عند عقد الصفقات العامة، وقد رفض شركاءهم التونسيون هذه الانتقادات مؤكدين أنهم ليسوا في وضع تلقين الدروس من مؤسسة ضعفت مصداقيتها منذ قضية وولفويتز[63] غير أن الأوروبيون واصلوا بنفس الاندفاع وبطريقة أقل انفتاحا ومنهجية، في إشارة إلى ضرورة تطهير مناخ الأعمال التجارية وتحسين ظروف الاستثمار.[64] واليوم يُنظر إلى هذه المسألة تحديدا على ضوء جشع «العشائر»، أي العائلات المقرّبة من الرئيس زين العابدين بن علي، فالوضع يُعتبر أكثر تعقيدا بعض الشيء، إذ يقتضي تحليلَ مسألة الفساد في تعقيدها لأنها تكشف مباشرة عن أنماط الحكم التي يتستر عليها الحديث حول «المعجزة الاقتصادية» و تنبثق عنها في ذات الوقت.

60 ب. إيبو،» انضباط العمل والانضباط في تونس: علاقات معقدة و غامضة»، الهويات الأفريقية، 6 أغسطس/آب 2009، ص327- 352 و ح. المدب «هل تونس بلد صاعد؟»، مقال مذكور. تحديث عبر مقابلات في تونس، مارس/آذار 2011. إن إلغاء نظام العمل هذا هو مطلب رئيسي للنشطاء النقابيين، انظر «نقابة مهن الخدمات تدين التهاون في إلغاء نظام المناولة في القطاع العام»، www.kalima-tunisie.info (وقعت زيارة المقال على شبكة الانترنت في16 أبريل/نيسان 2010، وهو محرر باللغة العربية و قمنا بترجمته).

61 «نحو إلغاء المناولة في القطاع العام»، www.tunisia-today.net ، (وقعت زيارة المقال على شبكة الانترنت في 19.02.2011 وهو محرر باللغة العربية و قمنا بترجمته).

62 ب. إيبو، قوة الطاعة، مرجع سابق، الفصل 5 و «انضباط العمل والانضباط في تونس: علاقات معقدة و غامضة»، مقال مذكور.

63 انظر «تونس: الفساد و الحوكمة موضوع مناظرة كلامية مع البنك الدولي!»، www.africanmanager.com، 29.10.2007

64 انظر في هذا الصدد سامي الباز، «عندما يدعو نظام التغيير إلى الاستقرار. مسار التنمية في تونس و كلماته»، مجلة العالم الثالث، عدد 200، أكتوبر/ تشرين الاول-ديسمبر/كانون الاول 2009. ص 821-836.

وخلافا للحديث السائد في مجال الأعمال التجارية، لا يمكن اختزال الفساد في جشع «العشائر»، حيث كان يتوقف في المقام الأول على ابتزاز الأنشطة الاقتصادية القائمة، ولم يكن أعضاء هذه «العشائر» في معظمهم (أساسا إخوان زين العابدين بن علي وزوجته ليلى الطرابلسي وأبناءهما وأبناء إخوانهما وأصهارهما) يوما من رجال الأعمال ولم يُعتبروا كذلك، بل استغلوا ببساطة مواقع السلطة التي يحظون بها لتكديس الأموال، وذلك عبر احتكار وظيفة الوساطة في عمليات الخوصصة، وصفقات الاستيراد والتصدير، وافتكاك الصفقات العمومية، والحصول على المعلومات، سلاحهم في ذلك التخويف والترهيب، فاستولوا بذلك على حصص من رؤوس الأموال في الأعمال التجارية ذات الرواج الكبير، وضاعفوا علاقات الزواج والمصاهرة لتوسيع نطاق نشاطهم.

ولا يخص هذا الفساد سوى أهم رجال الأعمال التونسيين أو أولئك العاملين في تونس الذين لم يتصرفوا كلهم بنفس الطريقة، وحام الغموض حول البعض منهم بالنسبة لأقارب الرئيس، فكثيرا ما كانوا يعانون من جشعهم، ولكن لا نستغرب استنجادهم بهم وطلب دعمهم، على الأقل في البداية على أمل تحقيق الازدهار لأعمالهم،[65] إن رحيل «العشائر» سيكون له حتما أثر إيجابي من حيث الصورة، واستقطاب كبرى الاستثمارات الأجنبية والمحلية، إلا أن هذه الممارسات من «الكبار» لا تنفرد بـ «مناخ الأعمال السيئ»، ولا تفسر لوحدها ضعف الاستثمارات الخاصة، فمن ناحية لم يكن معظم الفاعلين الاقتصاديين عرضة لهذا الجشع (يجدر التذكير أن أكثر من 90 ٪ من النسيج الصناعي يتكون من الشركات التي تشغّل أقل من 10 موظفين)، ومن ناحية أخرى يُعتبر أهم المقاولين حتما ضحية هذه التدخلات العامة ولكنهم في نفس الوقت استفادوا منها فيما يتصل بتسوية المشاكل مع النقابة للتفاوض على صفقة أو» للتخلص» من منافس أو لتسهيل الإجراءات. وهكذا شكّل المقاولون والتجار الصغار، إلى جانب كبار رجال الأعمال سابقي الذكر جزءا من اقتصاد المفاوضات و الترتيبات و التسويات الذي صنع عصر «المعجزة الاقتصادية التونسية» الذهبي وميثاق أمن البلاد،[66] إنه في هذا السياق ينبغي فهم الفساد الذي تزداد أشكال تدخلاته المتعددة يوما عن يوم ومن ضمنها الجشع: الاستعانة بشخصية معروفة لتغيير حكم، أو تفعيل شبكة صداقات أو إقليمية أو مهنية لانتهاك قانون ما، ومشاركة طرف ما للتهرب من سداد قرض أو من دفع الضرائب، أو المراهنة على الروابط العائلية للحصول على امتياز ما، كما يمكن للتدخلات أن تتخذ شكلا ماليا: يجب دفع المال للحصول على وظيفة أو الحصول على منحة دراسية، وللحصول على وثائق رسمية في وقت وجيز، ولتدشين مشروع تجاري، والبيع العاجل، والمشاركة في شبكات التهريب...

وعلاوة عن ذلك لم يكن الشعب ككل معنيا قط بصفة مباشرة ومادية بهذا الجشع رغم أن وقاحة «العائلة الحاكمة» وسلوكها اللاأخلاقي يلاقيهما الجميع بعدم الاحترام، وبمفهوم حقير للدولة، وانتهى سلوك «العشائر» بالرمز إلى الشعور بالازدراء والذل(الحقرة) من جانب الشعب. ومع ذلك تمثل مسألة الفساد رهانا حقيقيا في الواقع المعيش للشعب، مما غذى إحساسه بالظلم، فالفساد يحمي ويدمج، ويسمح للناشطين ببعث المشاريع و النجاح أو ببساطة يسمح لهم بالعيش أو البقاء؛ ولكنه في نفس الوقت يؤدّب و يراقب، و يطبّع تحت ملامح المشاركة مع نظام الصرف و الامتياز و الترقية غير القانونية الذي لا يشرك «الكبار» فحسب بل عامة الشعب؛ فهو يهين ويغذّي الإحباط وخيبة الأمل و المهانة. غير أن كل هذا لم يختف بهروب بن علي وأتباعه المافيويين، حتى ولو لاقى التنديد والاتهام والانتقاد من الآن وصاعدا صدى بكل أريحية، و استمرار الاحتجاج على نطاق واسع في هذا المجال، أمام رفض الحكام الجدد المعينين علنا نشر قوائم أصحاب الامتيازات والفاسدين والمهربين والمافيويين

65 ب.إيبو، « ‹نحن لا نختفي أبدا›. المقاولون و السياسة في تونس»، بولتيكس، المجلد 21، عدد 84، 2008، ص 115-141.

66 ب. إيبو، قوة الطاعة، مرجع سالف الذكر بالإضافة إلى « ‹نحن لا نختفي أبدا›. المقاولون و السياسة في تونس»، مقال مذكور.

I. 2. هـ. التعامل مع المستَخدَمين بلا أجر عبر التسامح معهم على نحو غير قانوني

يرمي الحديث عن المعجزة الاقتصادية كذلك إلى إخفاء العجز الهيكلي للاقتصاد على خلق مواطن شغل في سياق التعليم الشامل والضغط السكاني، وبالتالي بروز المستَخدَمين بلا أجر، فالنموذج التنموي التونسي يقحم الداخلين الجدد إلى سوق العمل في فترات انتظار طويلة و يدفعهم بالتالي إلى الارتماء في أحضان اقتصاد الحيلة (تدبير الأمور وقتيا) الذي يمثل الفرصة الوحيدة لكسب العيش. و يعكس هذا الشكل الاقتصادي إحدى خصائص البطالة الرئيسية في تونس، إذ يتعلق الأمر ببطالة الإدماج بدلا من البطالة الناتجة عن الفصل عن العمل. فبالفعل حتى مع تكرار الخطاب الرسمي الذي يقلل من حجم البطالة، تعترف السلطات بأن «ما يقارب عن 80 ٪ من العاطلين الذين تم إحصاءهم سنة 2004 أعمارهم أقل من 35 سنة، و لا يفتر معدل البطالة في صفوف هذه الفئة عن الزيادة رغم انخفاض معدل البطالة العام»[67]، فأصبح الشباب في عداد المهمشين داخل نظام اقتصادي لطالما واصل مسيرته بإقصائهم من سوق العمل، وبتهميشهم إذا تمكنوا من النفاذ إليه، بيد أن الغالبية العظمى منهم تُجبر على العيش على هامش الشرعية، فقد أدى تطور ممارسات الحيلة و البقاء السائدة في الفئات الشعبية إلى جعل الاقتصاد في جانب كبير منه غير نظامي ردا على تعطل النظام الاقتصادي.

يضمن هذا الاقتصاد غير النظامي قوت مناطق برمتها خاصة مناطق الجنوب الشرقي و الوسط الغربي و لا يزال في نمو مطرد[68]، و قد قُدر سنة 2002 بـ 38 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهو يشغّل ما يناهز 40 ٪ من اليد العاملة النشيطة. هكذا تحولت مدينة بن قردان تدريجيا إلى مصرف حدودي يزود مجمل الاقتصاد التونسي من المواد الاستهلاكية و مواد التجهيز ذات الصنع الآسيوي، بفضل اتصالها بالمدن الليبية على غرار زنتان، وزوارة، وطرابلس عبر طريق تجارية عابرة للحدود تُعرف باسم الخط.[69] تعتبر هذه المنتجات مصدرا مدرّا للأرباح في المنطقة القاحلة والخالية من الاستثمارات المنتجة وذلك على المستويين العام والخاص، فهي تتكيف مع القوة الشرائية للمستهلكين التونسيين، ويعاد استيرادها احتيالا من ليبيا المجاورة من قبل شباب تونسيين يترددون على كلا الجانبين من الحدود عدة مرات في اليوم.[70] ومن الجانب الآخر على الحدود الجزائرية لطالما عاش السكان في هذه المناطق الفقيرة منذ بداية هذا القرن على جميع أنواع التجارة غير المشروعة مثل الوقود والماشية وحتى المخدرات.

أما الشباب من المناطق الداخلية للبلاد فعندما تضيق أمامهم سبل استغلال الفروق الضريبية على الحدود، فإنهم غالبا ما يلجؤون إلى النزوح للعمل في أسواق لا تحصى ولا تُعد من المنتجات المقلدة وأشهرها سوق سيدي» أبومنديل» في تونس العاصمة، وينحدر معظم الباعة في هذه الأسواق من ولاية سيدي بوزيد، ويحتلون شرايين مركز المدينة و يعرضون بضائع يشترونها من تجار الجملة الذين وجدوا الفرصة لاستغلال المبيعات بقوة وعلى استعداد لتحمل إزعاج موظفي البلدية لضمان بقاءهم.[71]

وفي هذا السياق الاقتصادي الكئيب يجدر كذلك طرح الرغبة في الرحيل و الهجرة الجماعية للشباب مع ما تلاقيه من تسامح من جانب السلطات العمومية بخصوص هذه الحركات الهجرية، حيث وجدت فيها على مر الزمن حلا لمشكلة الفائض في اليد العاملة[72]. وبالفعل طوال تاريخها الحديث لم تَعتبر تونس المستقلة الهجرة مشكلة يجب التصدي لها أو وقفها، بل على النقيض من ذلك لطالما اعتبرت الهجرة فرصة للتنمية و إحدى محفزات تحديث الاقتصاد التونسي، ما رشح تونس لكي تكون أولى الدول الموقعة على اتفاق العمل مع فرنسا سنة

67 الاستشارة الوطنية حول التشغيل و القدرة التنافسية والنمو. تحدي العمل ذي الأبعاد المتعددة. التقرير المؤقت. الإصدار 2. سبتمبر/أيلول 2008، مرجع سابق، ص .12.

68 تقرير البنك الدولي، فريدريك شنايدر، «حجم الاقتصاد غير النظامي وقياسه في 110 بلدا حول العالم «، يوليو/تموز 2002، [متاح على الإنترنت]، http://rru.worldbank.org/Documents/PapersLinks/informal_economy.pdf

69 ح. المدب، التهريب و شبكات التجارية غير النظامية في تونس، باريس، FASOPO، multigr، يناير/كانون الثاني 2009، و من نفس المؤلف، «هل تونس بلد صاعد؟ «مقال مذكور، هـ. بوبكري، 2000، «التبادلات العابرة للحدود والتجارة الموازية على الحدود التونسية الليبية»، العالم العربي، المشرق و المغرب، التوثيق الفرنسي ، العدد 170، ص 39-51

70 على خارطة المنطقة الجغرافية، حسونة مزابي، جنوب شرق تونس: جغرافيا المنطقة الهشة التابعة والهامشية. تونس، نشرية جامعة تونس، .1993.

71 حمزة المدب، تناقض «سباق الخبزة». الامتثال و التمرد في تونس»، Politique Africaine، العدد 121، 2011، ص.35-52.

72 وفقا لبحث أنجزته الأمم المتحدة، يطمح 44 ٪ من الشباب التونسي إلى الهجرة مقابل 37 ٪ في المغرب و 32 ٪ في الجزائر. «في تونس 44 ٪ من الشباب يحلمون بالهجرة»، www.kapitalis.com، وقعت زيارته على شبكة الانترنت في 27.11.2010.

1963.[73] وقد برز هذا الاتجاه نحو اعتبار الهجرة إستراتيجية لتشغيل المستَخدَمين بلا أجر وإدارتهم خلال السبعينات من القرن الماضي بعد فشل التجربة التعاضدية سنة 1969 [74]، قبل أن تتخذ أشكالا غير مشروعة تحت تأثير القيود التي تفرضها الدول الأوروبية. [75]ولئن شهد ملف المهاجرين تغييرا خلال تلك العقود فإن السلط العمومية أغلب الظن لن تحيد عن نهجها القديم على غرار الإستراتيجية التي ينادي بها رئيس الوزراء الحالي: مضاعفة اتفاقات اليد العاملة لتشغيل حاملي الشهادات العليا الراغبين في العمل بالخارج، مع الحرص على توقيع أقل عدد ممكن من اتفاقات إعادة القبول، وما كلام الباجي قايد السبسي إلا برهان على ذلك، فقد صرح علنا عقب زيارة سيلفيو برلوسكوني في 4 أبريل/نيسان 2011 قائلا: «لقد أحسن المحظوظون الذين تمكنوا من المغادرة صنيعا»![76] لقد كان الهدف من هذه الزيارة توقيع اتفاق إعادة قبول وهو ما رفضته حكومة السبسي، إذ يطمح الاتفاق (غير مكتوب) إلى تعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة وإنشاء لجنة فنية برئاسة وزارة الداخلية المكلفة بالإسراع بوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق ثنائي بشأن عودة التونسيين إلى وطنهم. وتعهدت ايطاليا بإرسال نحو 300 مليون يورو لمساعدة تونس على تحسين مراقبة حدودها والحد من الهجرة غير الشرعية.

I. 2. و. التحرير من دون الليبرالية، اقتصاد سياسي يعتمد على التدخلات المستمرة

لقد كان الهدف من وراء الخطاب حول المعجزة في نهاية المطاف إزالة ونزع الصبغة السياسية عن الأداء الاقتصادي من خلال تقديم الانتصارات التونسية كنتيجة للاختيار التقنوقراطي وكذا التدابير التقنية الموثوق منها، فمن جهة تم اعتبار التصريحات والأهداف المعلنة للإصلاحات على أنها انجازات فعالة، ومن جهة أخرى فقد تم التكتّم والتستر عن علاقات القوة التي كانت تقف وراء هذه الانجازات.

I. 2. و. أ. الخلط بين الخطاب والواقع

وراء الحديث عن «التلميذ النجيب» المصلح، أصبحت الممارسات الفعلية أكثر ابتداعا، وهذا ما اصطلح عليه «بالتحرير من دون الليبرالية»[77]. وتعتبر قضية تحرير التجارة الخارجية رمزية، إذ طالما اعتبرت تونس الدولة الأولى في المنطقة التي حررت تجارتها الخارجية، غير أن هذه العملية في الواقع تم التفاوض عليها إلى حد كبير ليس مع الجهات المانحة والمنظمات الدولية فحسب، إنما أيضا مع مختلف الجهات الاقتصادية الفاعلة في تونس، غير أن قرار التمظهر بمظهر «التلميذ النجيب» أمام منظمة التجارة العالمية وخاصة الشراكة الأورو- متوسطية لا يمكن أن يتم ضد مصالح المقاولين، أو بعبارة أدق لا يمكن أن يتحقق بشكل يكون فيه أكثر تعارضا مع مصالحهم، والحال أن مصالح هؤلاء المقاولين يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار بمقتضى مرسوم 29 أغسطس 1994، الذي يخول فرض جميع أنواع القيود، وذلك بموجب تدابير الحماية المؤقتة المدرجة في اتفاقية الشراكة والمادة 28 من هذه الأخيرة، التي تجيز خرق مبدأ التجارة الحرة «لأسباب مرتبطة بالآداب العامة والنظام العام والسلامة العامة وحماية صحة الناس والحيوانات وحياتهم»[78]، عند الانفتاح تمكّن هذه التدابير القانونية من تقنين «الخروقات» حتى لا تظهر على أنها انتهاكا لاتفاقيات التجارة الحرة، وتستعمل تقنيات عديدة لهذا الغرض منها : المراقبة الصحية والتقنية والمراقبة الدقيقة لدفاتر التحملات، والتباطؤ البيروقراطي، واختلاق الضرائب لتعويض إلغاء التعريفات الجمركية إلخ... وفي حالة انزلاق ميزان الحساب الجاري أو نقص العملة الأجنبية يصدر البنك المركزي أوامر شفوية إلى البنوك والوكالات الحكومية من أجل تقييد الواردات، ومن بين أساليب التدخل العديدة[79] نجد على سبيل المثال لا الحصر تزايد الإجراءات الجمركية وتقييد عملية إمداد المستوردين بالعملة الأجنبية ووضع حواجز أمام الحصول على الاعتمادات المستندية، وتأخير وصول المنتجات عن طريق تشجيع سلطات الموانئ على إبطاء إجراءات

73 انظر جيلداس سيمون، المساحة المخصصة للعمال التونسيين في فرنسا. هياكل وتشغيل حقل الهجرة الدولي. بواتيه، 1979.

74 منذ الاستقلال إلى غاية 1969، فضلت مختلف الحكومات برئاسة بورقيبة خيار الاقتصاد الاشتراكي، تحت تأثير أحمد بن صالح: عمليات التأميم، والتخطيط، و تطور مؤسسات الدولة، والاستثمارات العامة الضخمة في البنية التحتية و كذلك في السياحة والصناعة، و التعاضد في الأراضي و تطوير التعاونيات.

75 حمزة المدب، تناقض سياسة الهجرة في تونس، باريس، Fasopo، 2008.

76 خطاب رئيس الوزراء الباجي قايد السبسي أمام المجلس الأعلى لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، في 05.04.2011. انظر «تونس وإيطاليا. لمسة محترف من جانب الباجي قايد السبسي»، www.espacemanager.com، (وقعت زيارته على شبكة الانترنت في 06.04.2011).

77 بياتريس إيبو، «الليبرالية الاصلاحية، أو كيفية إستدامة اشتراكية الدولة التونسية»، الاقتصاد السياسي، عدد 32، أكتوبر 2006، ص 9-27.

78 يقدم ن. بكوش تحليلا مفصلا لهذه التدابير، «آثار اتفاقية الشراكة على قانون الضرائب والجمارك»، مقال سابق.

79 بياتريس إيبو ، «قوة الطاعة»، مرجع سابق. الفصل 8.

الجمركة والحصول على الوثائق اللازمة، والزيادات المنتظمة وشبه الرسمية في الرسوم الجمركية، وعدم قبول استيراد المنتجات بحجة عدم وجود إنتاج، أو غياب معلومات كافية عنها أو مجرد تواجد عيوب فيها...

I. 2. و. ب. علاقات القوى الخفية

من نتائج هذا الخطاب السلس، الذي يمزج بين الخطاب والواقع، محو علاقات القوة السائدة في كل الإصلاحات والممارسات الاقتصادية. وإذا نظرنا إلى مثال الممارسات الخفية للسياسة الحمائية، فإنه من السهل إدراك كيف يمكن أن تصبح أيضا هذه الممارسات ناقلة للمحسوبية وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، فعندما يعتمد الاستيراد على الأحكام الذاتية أو على إجراءات إدارية شبه رسمية أو على نوعية العلاقات الشخصية تصبح الحماية أداة واضحة في خدمة السلطة المركزية وأهداف سيطرتها.

غير أن هذا الأمر ينطبق على جميع السياسات العمومية، ومن ثم فإن برامج التأهيل التي بدأتها أوروبا لمساعدة الشركات التونسية على التكيف مع المنافسة الدولية، تحولت إلى آليات حقيقية للسيطرة على عالم الأعمال [80]. وقد تم فعلا إدماج هذه السياسة التي صوّرت على أنها سياسة صناعية تهدف إلى مساعدة الشركات على مواجهة المنافسة الدولية، في الاقتصاد السياسي التونسي، الأمر الذي أعطاه معنى آخر، ويعتبر برنامج التأهيل في المقام الأول تعبيرا شبه كاريكاتوريا عن النزعة الإرادوية للدولة التونسية، وهي نقطة طالما جرى التأكيد عليها من قبل من خابت أمالهم فيها، والذين انتقدوها من طرف الجهات الراعية والمؤيدة لها، وكذلك من جانب المحللين الأجانب المستقلين[81]. ويعد التدخل الدقيق للسلطات التونسية في نفس الوقت تعبئة تكاد تكون قسرية، وانضمام يكاد يكون حقيقيا ومراقبة فعالة إلى حد ما، فعندما يثني المانحون على المحسوبية في تونس ويساهمون في تمويل هذا النوع من السياسات ولو جزئيا، يمنحون في نفس الوقت شيكا على بياض لتقنيات المراقبة وطرق ممارسة السلطة التي لا تتوافق بالضرورة مع القواعد التي يعتزمون تشجيعها، على سبيل المثال تلك المتعلقة بدولة القانون والحكامة الرشيدة، فبغض النظر عما إذا كانوا على دراية بهذا الأمر أم لا، يعتبر دعمهم في نهاية المطاف بمثابة إضفاء طابع الشرعية الخارجية التي تستغلها السلطات التونسية بدقة. ومع ذلك فمن الواضح أن التأهيل بالنسبة لرجال الأعمال هو في المقام الأول «قضية دولة[82]»، حسب منطق التدخل الليبرالي الاستبدادي، وعلاوة على ذلك حتى لو تم إعداد وتنفيذ التأهيل بعقلانية، عبر وضع أهداف حسب القطاعات والمناطق، واهتمام حقيقي بتحديثه وتكييفه مع المنافسة الدولية، ووجود إرادة للرد على مخاوف العالم الاقتصادي يتم بشكل طبيعي إدراج البرنامج في روح فلسفة الإصلاح الاستبدادي، ويدرك المقاولون البرنامج من حيث علاقات القوة والسيطرة السياسية والإدارية على عالم الأعمال، وذلك تماشيا مع السياسات السابقة التي كانت أسسها بمثابة نقيض للسياسات الحالية. ونتيجة لذلك، لا يتم تفسير التأهيل على أنه تمرن على التجارة الحرة، بل باعتباره دعما حمائيا وفي نفس الوقت مراقبة ودية لكن دقيقة. وعلى عكس الليبرالية ذاتها يعد «التأهيل» بمثابة فرصة إضافية للحصول على المساعدة واستمرارا لسياسة عمومية بأشكال جديدة اقتصاديا تدخلية وسياسيا مبنية على الزبونية، هكذا يخرج الدعم عن إطاره الاقتصادي ليصبح منحة شرفية وتطلعا في غير محله، وحماية مطْمُئِنة وخطيرة في آن واحد، ويأتي كذلك انعدام المصداقية الاقتصادية للتأهيل من هذا القائم التحالف بين خطاب ليبرالي وممارسات حمائية، وبين خطاب منفتح وتفسيرات حمائية وسياسية لهذا الأخير.

وهكذا، لم تكن الخصخصة مكانا فريدا لاقتناص «العشائر» فحسب، بل أيضا لتوزيع المنافع والإيرادات على البرجوازية التقليدية التي تمت «مكافأتها» بالتناوب من خلال جعلها قادرة على الوصول إلى امتلاك الشركات المتنازل عنها[83]. إن منح الامتياز للوطني لم يكن فقط قرارا تم اتخاذه «من فوق» من جانب الحكومة للتشجيع، بل خلافا لذلك إحراج هذا المقاول أو ذاك بغية فرض إستراتيجية بدلا من أخرى أو لمنع أي تطلع خارجي، لقد تعايش أفراد المجتمع التونسي مع هذا الامتياز بقوة، باعتباره ممارسة للسيادة الوطنية والدفاع عن الهوية التونسية وعن نمط حياة معين من المرجح أن يحافظ على أنواع معينة من العلاقات الاجتماعي،

80 بياتريس إيبو، «قوة الطاعة»، مرجع سابق. الفصل 9 من أجل تحليل نقدي للتأهيل بهذه الشروط.

81 التحليل الأكثر شمولي هو ذلك الذي كتبه ج.ب. كاسارينو،بعنوان «رجال الأعمال التونسيين الجدد وتجاربهم السابقة في الهجرة في أوروبا...، مرجع سابق، و «اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس..» مقال سابق.

82 حسب تعبير م. كامو (في «من جمهورية إلى أخرى...»، مقال سابق.)

83 بياتريس إيبو، «قوة الطاعة»، مرجع سابق. الفصل 9

وتسمح هذه التدخلات، التي هي في نفس الوقت تقنيات للترويض، بالسيطرة على الأفراد داخل المجتمع، وتساعد هذه العلاقات الاجتماعية على رصد الجهات الفاعلة والمصالح الاقتصادية والمالية، بحيث تقوم بتطبيع سلوكهم، وهكذا يتم إضفاء طابع الشرعية على السلطة التأديبي، وتمكّن الخصخصة إذن من تصنيف المقاولين ومراقبتهم وإفرادهم، كما تقوم بتوجيه سلوكهم بحيث تتحول العملية التي من المفترض أن ترمز إلى تحرير القطاع الخاص إلى مخطط موجه بشكل جيد وإلى حرية مراقبة وإلى مراقبة مستمرة، وينبغي على الأقل أن يتم تحليل الخصخصة انطلاقا من تحديث الجهاز المنتج والحكامة المقاولة (كما جاء في البرامج التقنية التي وضعتها الجهات المانحة، بدأ من الاتحاد الأوروبي) من حيث طرق الحكم والتفتيش والمراقبة.

I. 2. ز. السياسات الأوروبية في تونس

تشير الأمثلة السالفة الذكر إلى التناقض الذي يشوب سياسات التعاون الأوروبي في تونس كما هو الحال في جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط، والغرض من هذا التقرير ليس إجراء تقييم للسياسة الأورو-متوسطية، فقد تم بالفعل القيام به في كثير من الأحيان[84] ، ومع ذلك من أجل فهم أفضل للتحديات التي يشكلها ما بعد 14 يناير بالنسبة للتعاون الأوروبي، ومن المفيد أن نستحضر السمات الرئيسية.

أولا، من المؤكد أن الشراكة وسياسة الجوار تعكسان ايديولوجية ليبرالية بحتة: وهذا يتضح من خلال مركزية مناطق التبادل الحر في التركيب المؤسساتي بين كل شريك من الجنوب والاتحاد الأوروبي، واعتماد برامج التقويم الهيكلي وعموما دعم عمليات التحرير الاقتصادي، وسيادة المنطق الاقتصادي والتجاري على المنطق الاجتماعي والتنموي، ويتضح كذلك من خلال توزيع رؤوس الأموال الأوروبية التي تعطي الأولوية لهذه البرامج الاقتصادية، مثل تأهيل الصناعة ودعم التنمية والقدرة التنافسية وتحسين استخدام العمال والإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى خلق انسجام مع المعايير الأوروبية، بالمقابل يميز النشاط التنظيمي والتدخلي للسياسة الأورو-متوسطية، من خلال مقاربة استبدادية وأمنية للحدود (كالإغلاق أو نظام الحصص والتأشيرات)، وإدارة بيروقراطية للأموال التي تتميز بطبيعتها التدخلية وبذل جهد متواصل لنشر قواعد ومعايير الاتحاد الأوروبي.

ثانيا، هناك اعتقاد (على الأقل لدى شركاء دول الشمال) أن التحرير الاقتصادي يؤدي إلى التحرير السياسي، والحال أن توقيع اتفاقيات الشراكة لم يؤدى فقط إلى عدم زيادة مهمة في الاستثمارات، واستعادة النمو وبالتالي التنمية، على الرغم من معدلات النمو الملائمة (احترام التوازنات الكبرى خاصة في تونس)، تعاني المنطقة من صعوبات اقتصادية واجتماعية حقيقية، وهو ما أقرته مصالح اللجنة الأوروبية قبل «الربيع العربي»، وأثبتته الأحداث التي وقعت في الأشهر الأخيرة، وكما يوضح ذلك المثال التونسي بشكل بارع لم تسفر الإصلاحات الاقتصادية عن تنفيذ الإصلاحات السياسية ولا عن دمقرطة البلاد، بل على العكس من ذلك بالرغم من أن أوروبا ظلت تقدم تونس حتى أوائل يناير 2011، على أنها التلميذ النجيب في مجال الشراكة.

هذه المقاربة التي هي في الوقت ذاته بيروقراطية وإدارية وليبرالية ليست بدون تأثير سياسي، إذ تؤدي إلى تحريف في منطق الشراكة، وبالدرجة الأولى تحريف في المنطق السياسي والاقتصادي، كذلك الحال بالنسبة لارتفاع دعم الميزانيات المرتبطة بدعم الإصلاحات لأسباب إدارية صرفة: فمن خلال الاستمرار في الانخراط في مبادرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والعمل بشكل مشترك مع هذه المبادرات تقوّض أوروبا إستراتيجيتها الجديدة للشراكة، التي قدمت على اعتبارها قطيعة مع السياسات التقليدية المتعلقة بالتعاون والمساعدة ؛ وخاصة أنها أفرغت مفهوم «الشراكة» من محتواه، إذ طالما تم تشبيه برامج التقويم الهيكلي وعمليات التحرير في بلدان الجنوب، سواء عن خطأ أو عن صواب، باستراتيجيات الهيمنة الغربية. وعلاوة على ذلك يترتب عن إستراتيجية التدخل لدعم الميزانية، من خلال تتبع الإصلاحات التي وضعتها الدول بتعاون مع مؤسسات «بريتون وودز» والتحكم في المساعدات عبر مؤشرات فضفاضة نسبيا، أنها تترك هوامش مناورة واسعة للسلطات التونسية، وبالتالي تساعد على توجيه السياسة الأوروبية وفقا لمنطق الأنظمة الحاكمة.

84 من أجل أخذ نظرة عامة عن الاقتصاد السياسي، انظر العدد الخاص «الوجوه الخفية للشراكة الأورو-متوسطية»، كريتيك انترناسيونال، 18 أبريل 2003

وتوحي الأمثلة المذكورة أعلاه والمتعلقة بالتأهيل والخصخصة أنه من خلال دعم سياسات تم تنفيذها في سياقات سياسية محددة جدا حيث غالبا ما تنتشر علاقات القوة في المجال الاقتصادي، تساهم الهيئات الأوروبية رغما عنها في تثبيت الأنظمة في مكانها، وهذا يفسر الخطر الثاني من الانحراف وهو الأكثر خطورة ألا وهو انحراف المنطق الديمقراطي لمسلسل برشلونة، وعموما سياسات الجوار، فمن خلال إعطاء الأولوية للإدارة تقوم هيئات المجتمع في واقع الأمر بمساندة الأنظمة الاستبدادية، وخير مثال على هذا هو تونس نظرا لوضعها كتلميذ نموذج في الاقتصاد: فالحكومة تدرك كيفية إدارة التفاوض، والمشاريع تسير بشكل مناسب من حيث احترام الآجال والتنظيم الإداري، والنتائج الماكرو اقتصادية تعتبر الأفضل على مستوى المنطقة، والمصروفات تتم تبعا لوتيرة التقييمات الإيجابية، دون الأخذ بعين الاعتبار البعد السياسي مع أنه حاضر نظريا في الشراكة.

ومن المهم أيضا تفكيك «المعجزة» التونسية لسبب آخر ألا وهو هذه الصورة المحرّفة التي تحدد أولويات عمل السلطات التونسية وشركائها بدءا من الأوروبيين، وفي الواقع وبخلاف الحقائق الاقتصادية والاجتماعية للبلد التي أماطت اللثام عنها الحركات الاجتماعية، فإن التشخيص الذي تم انجازه منذ سنوات يعتبر على العموم تشخيصا ايجابيا ومتفائلا، ويشاطر هذا الرأي خبراء ومسؤولين من الاتحاد الأوروبي، وبالتالي لدى قراءة البرنامج الإرشادي الوطني 2011-2013 على سبيل المثال نجد أن «السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة التونسية قد حققت نتائجا ايجابية في المجال الاجتماعي»، ونفس الشيء ينطبق على التقييم الاقتصادي للبلد، في حين تؤكد وثائق أخرى بأن معدل البطالة قد سجل انخفاضا تدريجيا حسب الأرقام الرسمية التونسية.

II. إعادة تشكيل السلطة والرهانات الاجتماعية و الاقتصادية للثورة والسياسة الأوروبية

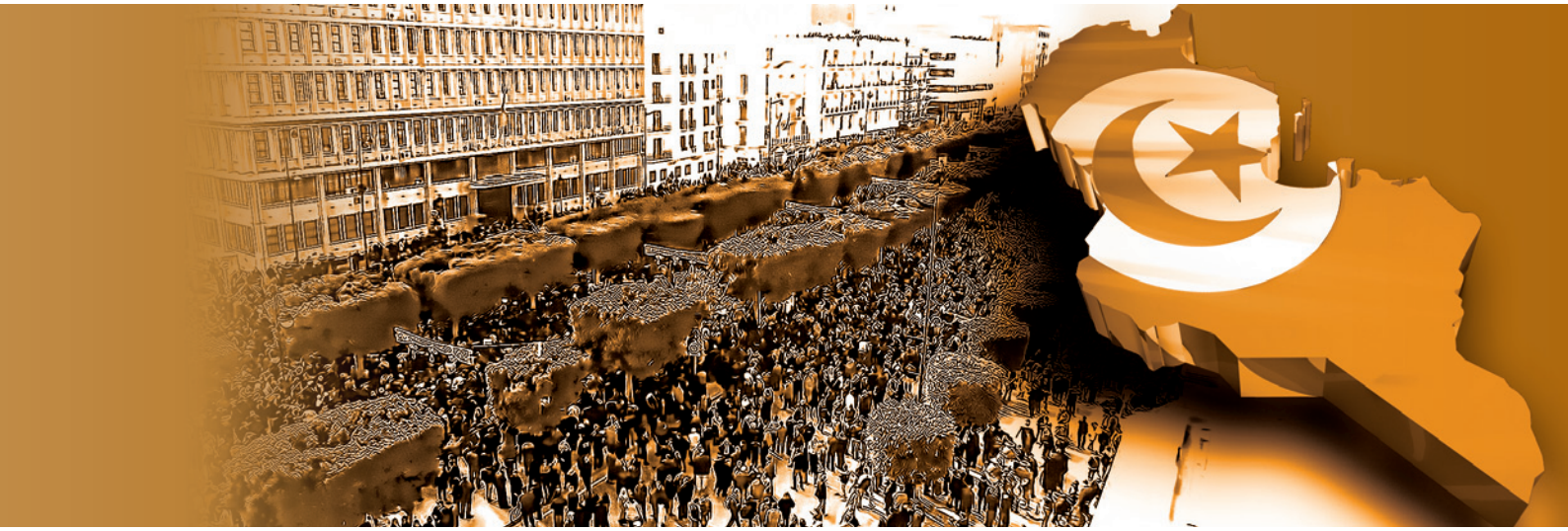

كان بالإمكان أن يسمح رحيل بن علي وكسر الصمت بخوض نقاش حول «المعجزة الاقتصادية». في الوقت الحاضر لم يتحقق ذلك فعلا في تونس نفسها، حيث أن غياب إعادة النظر في الخطاب، المقرون بتفضيل للاستقرار ولاستمرار النخب السياسية والاقتصادية للبلاد، يساعد في استمرار أنماط الحكم التي تمثلها ديمومة الشخصيات السياسية المكلفة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وفي الوضع الراهن للقوى السياسية لا ترقى الحكومة إلى مستوى هذه الرهانات، لا يعود ذلك فقط إلى الصفة الانتقالية للحكومة وفقدانها المفترض للشرعية حسبما هو مصرح به في العادة، بل لأن القادة الرئيسيون يشتركون في نفس الرؤية وينحدرون من نفس القالب[85]. حيث ينحدر أهم القادة الاقتصاديون للحكومة الانتقالية مما أصبح يسمى من الآن فصاعدا «النظام القديم». فعبد الحميد التريكي الذي كان في السابق كاتب دولة لدى وزير التنمية والتعاون الدولي هو منذ الآن وزير التخطيط والتعاون الدولي؛ والأمر الذي كان يبدو كأنه ضمان وشيء جيد للممولين بدءا بالأوروبيين، اتضح أنه في واقع الأمر مبهم بالنظر إلى الاقتصاد السياسي في الأوقات الثورية، نفس الأمر ينطبق على وزير الصناعة والتكنولوجيا الجديد عبد العزيز الرصاع، الذي كان يشغل منذ 2007 منصب كاتب دولة مكلف بالطاقة المتجددة والصناعات الغذائية وسليم شاكر كاتب دولة مكلف بالسياحة والذي كان في السابق مدير المؤسسة بالغة الإستراتيجية فاميكس (صندوق اقتحام الأسواق الخارجية). حتى المعارضين القدامى الذين هم حاليا أعضاء في الحكومة الانتقالية وغير المنتمين إلى أي حزب يتبنون جزئيا هذا الحديث المتكلف عن النجاح الاقتصادي، في حين أن التكنوقراطيين «المستقلين» هم في العادة مستشارون قدامى للنظام مثلما هو الحال بالنسبة لمحمد نوري جويني الذي كان في وقت ما وزير التنمية والتعاون الدولي ضمن حكومات الغنوشي، والبعض الآخر كان قد شغل مناصب هامة في الوظيفة العمومية العليا مثل محمد الناصر، الذي شغل في العديد من المرات منصب وزير الشئون الاجتماعية وهو المنصب الذي يشغله حاليا من جديد، إذا لم يكن لهم جميعا مسؤوليات رسمية تحت نظام بن علي إلا أنهم يشتركون في رؤية الليبرالية الجديدة والاقتصاد الكلي (الاتجاه السائد) استمرارا للتوجهات السابقة، وقد كانوا غالبا أعضاء في مجموعة الضغط «للمعجزة» في الخارج، مثلما هو الحال بالنسبة لمصطفى كمال النابلي، الذي كان سابقا في البنك الدولي وهو حاليا محافظ البنك المركزي.

85 حول هذا القالب المشترك للنخبة السياسية، بما فيها المعارضين، انظر بي. هيبو «تونس: من إصلاح إلى آخر»، في جي. أف. بايار، أر. برتران، تي. غوردادزي، بي. هيبو و أف. مانجان «الإرث الاستعماري والحكم المعاصر»، المجلد 1، باريس، فاسوبو، ديسمبر 2005، ص. 209-263 و«الإصلاح، رواية سياسية كبيرة لتونس المعاصرة»، مجلة التاريخ الحديث والمعاصر، رقم 56-4 مكرر، ملحق 2009، ص 14-53.

من الجانب الأوروبي تبدو الأمور في هذا المجال غير واضحة المعالم، ويعود ذلك لأسباب متعددة تتشابك فيما بينها تقتضي منذ الآن الصعوبة التي ستكون في تعديل السلوكات[86]. إرادة التغيير بتأييد مؤكد لعملية الانتقال الديمقراطي تؤكدها كل السلطات الأوروبية وهي تترجم بكل تأكيد عزما على قلب صفحة الدعم اللامشروط للأنظمة الاستبدادية، ولكن أبعد من هذه التصريحات يبدو وأن التطبيق الملموس والفعال لهذا المنعرج أمر مشكوك فيه وصعب، ويعود ذلك أساسا إلى ثقل الآلة البيروقراطية، وحتى يُترجم التغيير إلى أفعال لابد من تعبئة وإعادة توجيه الأدوات المتوفرة للمؤسسات الأوروبية بشكل فوري. هناك في الواقع آلية مصممة للعمل أثناء الطوارئ أداة الاستقرار، غير أنها تمثل مبالغ رمزية لا يمكنها التأثير بشكل أساسي على السياسة الأوروبية، وفي هذا الإطار تم عرض مبلغ 17 مليون يورو التي وعدت بها السيدة أشتون خلال زيارتها إلى تونس يومي 14-13 فبراير 2011، والتي أثارت سخرية السلطات التونسية وبشكل عام سكان البلاد وهي إستراتجية كلاسيكية للضغط من أجل الحصول على أموال إضافية[87]. غير أن 90% من الأموال التي هي تحت تصرف المفوضية الأوروبية تعبر عبر التعاون الثنائي من خلال المشاريع والدعم للسياسات العامة المندرجة في البرامج الدلالية الوطنية (PIN)[88]، إلا أن تنفيذ هذا البرامج هو طويل للغاية ويتطلب على الأقل سنة واحدة أو سنة ونصف ما بين وضع التصور والصرف الأول، وفي السياق الحالي لن يتم إعادة النظر في البرامج الدلالية الوطنية، وبالنسبة للأوروبيين فإن الانطلاق من الصفر ليس واردا بسبب البطء البيروقراطي ولكن يعود أيضا وبشكل جوهري إلى عدم إعادة النظر في السياسات الاقتصادية الماضية[89]، وفي رؤية تفصل الاقتصادي عن السياسي، وإذا كان هناك تعبير عن الأسف على ضعف الضغوطات الممارسة لمصلحة حقوق الإنسان إلا أنه لا يوجد انتقاد عميق للتوجه العام للسياسات العامة

86 كل هذه المعلومات والتي ستتبع بخصوص الاتحاد الأوروبي هي صادرة عن بعثة في بروكسل، 29 مارس – 1 أبريل 2011.

87 أعلن المندوب فول خلال زيارته لتونس العاصمة يومي 29-30 مارس عن مضاعفة المساعدة المالية للمفوضية الأوروبية إلى تونس بالنسبة للسنة 2012-2013. تهدف هذه المساعدة إلى تعزيز المجتمع المدني وترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المحرومة في وسط وجنوب تونس.

88 تعرض البرامج الدلالية الوطنية أهداف التعاون للاتحاد الأوروبي، الوسائل الموضوعة لتحقيقه، والأهداف والشروط الواجب مراعاتها للاستفادة من هذه المساعدة.

89 محادثات، بروكسل، 29 مارس – 1 أبريل 2011.

المدعومة في تونس، لا يوجد نقد ذاتي خاصة على المستوى التشغيلي، فضلا عن ذلك فإن منطق التصرف الأوروبي يظل نفسه صادرا بشكل مباشر عن فلسفة الشراكة وسياسة الجوار ممركزة على الحوار[90]: التصرف أساسا بدعم الميزانية بإتباع السياسات العامة والإجراءات المحددة من السلطات التونسية، والتدخل فقط بعد طلب رسمي وتعريف لإصلاحات محددة بشكل واضح، وفي سياق التراجع والحذر الشديد، بل وحتى الجمود الذي يطبع الحكومة الانتقالية التي يرأسها باجي قائد السبسي هناك احتمال قليل أن يتم الوفاء بشروط إعادة توجيه واضحة للعمل العمومي، ويظهر عكس ذلك أن قروض المصرف الأوروبي للاستثمار هي أقل تكلفا وبإمكانها أن تدعم بشكل أسهل التغيير المرجو في السياسة الأوروبية نتيجة لتركيزها على المشاريع، وتنكب الفرق في لوكسمبورج على إعادة تفعيل المشاريع التي تمت دراستها في السابق والتي ظلت راكدة: مرافقة تطوير المجموعة الكيميائية التونسية وتحديث شبكة الطرق وتمويل تجهيزات المستشفيات، نلاحظ إذن أن الاستمرار يتصدر هنا أيضا التدخل الأوروبي في رؤية تكنوقراطية للخبرة والمساعدة في التنمية، لا سيما وأن هذه المشاريع سيتم تحديدها بالاتفاق مع السلطات التونسية والتي هي بهذا الصدد تعتزم قبل كل شيء الاستمرار في مسار المنطق القديم، وهذا ما توحي به الإجراءات الأولى المتخذة (انظر أدناه) وخطابات الوزراء التونسيين أثناء مهامهم في أوروبا في محاولة لجذب الاستثمارات وإقناع الحكومات الشريكة بمساعدة البلد في الظروف الحرجة الراهنة[91].

ينبغي في هذا الصدد أن نزيل سوء تفاهم هذا: تشير الحكومة الانتقالية التي يرأسها باجي قائد السبسي دائما إلى فقدان الشرعية من أجل تبرير ركودها وتفضيلها للاستقرار والاستمرار، إضافة إلى غياب توجهات واضحة واقتراحات ملموسة، وهذا ما يتذمر منه الشركاء الأجانب بدءا بالاتحاد الأوروبي، وبالنظر إلى خيارهم في التدخل والذي يجعلهم مرهونين بطلبات تونسية محددة بصراحة وبتعريف لإستراتيجيات معبر عنها بوضوح تجد نفسها غالبا عاجزة عن التدخل، وإذا فهمنا أنه لن يتم تطبيق إصلاح مالي كبير قبل الانتخابات فإن هذه الحجة تبدو والحال كذلك متطابقة أكثر مع مبرر بيروقراطي وسياسي بدلا من كونها نقصا حقيقيا في الشرعية، فمن يمكنه أن يعترض على إجراءات تأخذ بعين الاعتبار جزءا من مطالب السكان الذين انتفضوا؟ ومن يمكنه أن يتصدى لسياسات الأشغال الكبرى أو المنفعة العامة، خاصة في المناطق الدّاخلية؟ ولماذا يكون التفكير حول طرق إعادة توجيه الاقتصاد الموجه لدمج أكثر للأشخاص وفي ظروف أفضل أقل قبولا من القرار الذي اتخذ بعجلة ومن دون تشاور بهدف خلق مناصب في الوظيفة العمومية أو رفع رواتب الموظفين بنسبة 15%؟ على العكس من ذلك يمكن أن يكون للحكومة الانتقالية قدرة أكبر في التفكير وفي تنفيذ سياسات مبتكرة: وبما أن الحكومة تتكون من «أعضاء مؤقتين» (إذ أن قاعدة المشاركة في حكومة باجي قائد السبسي تتمثل بالضبط في عدم الترشح للانتخابات المقبلة)، فإن هؤلاء غير مرتبطين بوعود انتخابية والحاجة إلى الإرضاء بأي ثمن وتحقيق الإجماع، وكان بمقدور الحكومة أن تنفذ سلسلة من الإجراءات التي ترمز إلى القطيعة مع الممارسات السابقة، بدءا من إنشاء السلطة المضادة والإجراءات التي من شأنها تعزيز احترام قواعد المنافسة والشفافية واستقلالية الهيئات الوسيطة وهيئات المراقبة (بدءا من العدالة).

لذلك ينبغي تحليل السلوك التسويفي للحكومة الانتقالية بمنظور آخر: ليس من خلال فقدان للشرعية، وإنما بتوجه سياسي ضمني والذي يعتزم أساسا البقاء في المسار المتبع إلى حد الآن، وهو مسار يتصف حقا بمساوئ إنتاج عدد متزايد يفوق الأرقام المقررة، ولكن يتميز من جهة بمراعاته للتوازنات الكبرى للاقتصاديات الكلية والمعايير المحددة من قبل أكبر الشركاء الماليين (وبالتالي يضمن لنفسه الحصول على علامة جيدة وتمويلات تفضيلية)، ومن جهة أخرى بعدم زعزعته لموازين القوى الداخلية بالاقتصاد السياسي التونسي، بلغة أخرى يمكن تفسير هذا التراجع أيضا كرفض للأخذ بعين الاعتبار بشكل ملموس الدوافع الاجتماعية والاقتصادية للحركة الثورية، والتي تعتزم أن تدمج بشكل أحسن وفي نفس الوقت وفي ديناميكية اجتماعية مجمل الفاعلين التونسيين، وبالأخص هؤلاء الذين كانوا مقصيين جزئيا إلى حد الساعة، وكذلك الدفاع على مبادئ الكرامة واحترام الشفافية، كما يمكن أيضا تفسيره كموروث : فطرق التفكير لا يمكن تحويلها بشكل فوري، من الواضح أن سيادة التخطيط، التشغيل البيروقراطي الهرمي والمزيل للمسؤولية والمدقق بإفراط ومركزية القرارات تعتبر كابحا لتجديد الإستراتيجيات الاقتصادية وطرق الحكم، بنفس الشكل فإن العمل بالإجماع (المسلم به جزئيا)، وهي خاصية المبادئ الإصلاحية السارية المفعول خلال الخمسين سنة الماضية وبشكل خاص تحت عهد بن علي، لم يتم إعادة النظر فيه: فالبحث على الإجماع الغائب بطبيعة الحال في ضل اختفاء ضغط الخوف واختيار السكوت كلها عوامل تمنع أي اتخاذ للقرار.

90 حول هذه الفلسفة، انظر إعلان برشلونة. بالنسبة للنقد، بي. هيبو و أل. مارتينيز «الشراكة الأوروبية – المغاربية، زواج أبيض؟»، دراسات CERI رقم 47، نوفمبر 1998 بالإضافة إلى بي. هيبو «الشراكة في إنعاش بيروقراطي»، نقد دولي، رقم 18، يناير 2003، ص 117-128.

91 انظر تصريحات الوزراء التونسيين في زيارة إلى باريس يوم 27 أبريل 2011.

II. 1. الغموض و الوضع المتحول للوضعية السياسية الحالية: وسيلة للاستمرارية في الخيارات الاقتصادية

إنه لمن الخطر المجازفة والقيام بتحليل للثورات التي تشهدها تونس حاليا طالما ظلت التحولات جديدة والوضعية متحولة وغامضة ومادامت علاقات القوة على الأرض تتغير وتؤثر بشكل يومي في القرارات و التأويلات و التصرفات، يهم هذا الغموض التونسيين بالخصوص قبل أي كان، ولكنه يؤثر كذلك على الأوربيين ففي ظل غياب رؤية واضحة لما تريده سلطات البلد يصعب عليهم اقتراح تعديلات على طريقة عملهم والأخذ بعين الاعتبار الواقع الذي يصعب عليهم إدراكه في غالب الأحيان. ويزداد هذا الغموض على المستوى الأوربي بسبب تعدد الفاعلين البيروقراطيين وكذلك كثرة الاختلافات والانشقاقات حول التأويلات، ونظرا لكون مرحلة إعادة صياغة أنماط التدخل لازالت طور الإنجاز ولكون النوايا السياسية تجد أحيانا صعوبة في التجسد في أعمال وبرامج على أرض الواقع و نظرا لبطء عمل هذه الهيآت و نمطية مساطرها، لهذه الأسباب كلها ينبغي قراءة التحليل التالي بحذر كبير، ولكن رغم ذلك يبدو بأن جو الانتظار المهيمن مثله مثل التأويلات الأولية للوضعية والمعايير الأولية المتخذة يوفرون المجال لبروز نزعة: تلك النزعة التي تعتمد على التقييم والاستمرارية فيما يخص المجالين الاقتصادي و الاجتماعي في تأخر سافر عن الدينامكية السياسية التي تم إطلاقها منذ يناير 2011.

II. 1. أ. الأسبقية الممنوحة للأمن والاستقرار ضمن رؤية قصيرة المدى

إن الأمن والاستقرار هما أهم شعارين للحكومة كما هو الشأن بالنسبة لجل الفاعلين السياسيين، يتحتم هنا إلقاء نظرة على التاريخ المعاصر من أجل الأخذ بعين الاعتبار المغزى السياسي لهذه المراجع و عمقها، حين توليه السلطة في 7 نونبر 1987 أعلن الرئيس بن علي عن نيته في «إعادة الاعتبار لصورة الدولة ووضع حد لحالة الفوضى والتساهل» التي أدخلت الدولة في دوامة المديونية والعجز لحد تهديد استقلال الدولة و سيادتها، و كان يحتم البدء في «التغيير» الاعتماد على تسيير حذر للديون وخلق توازن للمالية العمومية واستقرار ماكرو إقتصادي منجز في إطار برنامج التقويم الهيكلي، وكذلك من خلال مراقبة مشددة للساكنة من خلال المراقبة البوليسية والحزبية، لقد تم منذ البداية صياغة «الاستقرار» من خلال مصطلحات تقنية وإقتصادية و رغم ذلك لم تخل هذه الكلمة من الحمولة السياسية منذ البداية الشيء الذي شكل رفقة أشياء أخرى إرثا عن حقبة بورقيبة وكان موجودا رغم التستر عليه، إن عملية جعل «الاستقرار» أمرا مركزيا كانت تعكس في حقيقة الأمر إستراتيجية الحفاظ على التوازنات الإقتصادية والاجتماعية، وكانت تندرج بشكل أكبر في طريقة تنظيم «قصيرة المدى»، وكانت كذلك تخرق الصراعات باللعب على كل من الخوف و التهديد و المكافأة (الفعلية أو الموعودة).

و بموازاة هذا البعد القمعي الأكيد فقد ارتكزت شرعية نظام بن علي بشكل جزئي على هذه القدرة المعلنة (والمتخيلة) في توفير الاستقرار والأمن والنظام، يبدو أن حقبة بورقيبة الجديدة التي يجسدها الوزير الأول تحاول إعادة صياغة هذه الرؤية من خلال الاستمرار في استغلال سياسي واسترتيجي لعملية الإحياء و من خلال تبني نفس الشعار الرمزي المتحور حول البحث عن هيبة للدولة، الهيبة التي فقدتها بشكل حصري بسبب التصرفات السلبية وغير الأخلاقية لبن علي و«حاشيته». و يمكننا اليوم بشكل أفضل إدراك الوظيفة التي يؤديها الخطاب المتمحور حول الفساد، والذي لا يضع رهن التساؤل كل من النظام الاقتصادي أو طرق الحكامة، إذ لا يمكن تحقيق إعادة التأهيل فقط من خلال الاستقرار الماكرو اقتصادي ومن خلال تشغيل التونسيين و من خلال الولوج للاستثمارات الخارجية التي تشكل عنصرا مهما في تسيير الصراعات الاجتماعية وإعادة التحكم في الوضعية السياسية، و هكذا تم تقديم البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الذي تم إطلاقه في بداية أبريل 2011 من زاوية الضرورة «الأمنية» بينما تنتهي هذه الوثيقة «بنداء علني للشعب التونسي من أجل العمل و بدل الجهد»، ورفض قاطع «للمضاربات»...[92] و بتمديد السلطات التونسية وتعزيزها لهذا التقليد الذي يجمد الصراعات ويخلد الإجماع على رأي واحد تنتج أساليب حكومية في تناغم حزبي كبير مع تصور صارم و نمطي للسلطة.

92 كل هذه المقتطفات مأخوذة من خطاب الوزير الأول حين تقديمه للبرنامج الاقتصادي و الاجتماعي في الثامن من أبريل 2011.

إنه لمن الحري التذكير هنا بمدى التشارك مع الأوربيين في هذا الاختيار من أجل الاستقرار منذ إعلان برشلونة إلى حدود وضع الأدوات الخاصة بالتدخل إثر حدوث أزمة (المسماة بشكل دقيق «أدوات الاستقرار»)، فهي تعتبر أدوات استقرار من خلال رؤية سياسية: غداة 14 من فبراير ساند الأوربيون بشكل واسع محمد الغنوشي باسم الاستقرار والرغبة في ايجاد سريع لمحاور يعول عليه ومعروف، وتعتبر كذلك من خلال رؤية إقتصادية: يعلل المانحون بشكل عام بمن فيهم الإتحاد الأوربي اختيارهم للاستقرار على أسس إقتصادية، يتعلق الأمر هنا بجلب استثمارات أجنبية وتوفير الظروف لاستمرارية النمو بسبب الثقة الممنوحة للأسواق والمساهمة في الاستقرار الدولي... رغم ذلك لا يوجد داعي للخوض أكثر في هذا الأمر الثابت: إن عملية استحضار الاستقرار والأمن كجزء من النظام العام أمر هام وتسهل أي استثمار في الحياة الاجتماعية بدءا من القمع السياسي الذي يعتبر من إحدى تجلياتها المستمرة.

II. 1. ب. الحياة السياسية: أولوية الاعتبارات الاستراتيجية قصيرة الأمد

في حالة الثورات تصبح السياسة هي المهيمنة، حسب تعريفه فإن النقيض يشكل دائما عنصر خطر ما يفسر تقبله لدى بعض الأطراف ورفضه من قبل أخرى، ومع ذلك لا يمكن الفصل بين السياسي والاقتصادي وسنعود بالتفصيل لهذا الموضوع أسفله لأن السياسي يتجلى في عدة مواضيع، لكن ما يلفت النظر في الوضعية الحالية كون البعد الاقتصادي والاجتماعي للحركة التي كانت وراء الثورة، نتكلم هنا إذن عن حركة سياسية، لازال مهمّشا بالنسبة لمختلف الأطراف السياسية كما هو الحال بالنسبة للحكومة فإن هذه الاعتبارات السياسية والاجتماعية يعبر عنها بشكل فضفاض بموازاة تأكيدات عامة حول الأخذ بعين الاعتبار للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية دون اللجوء إلى إجراء دراسات تحليلية حول أصل هذه الوضعية أو إجراء نقد بناء للاختيارات السابقة أو وضع اقتراحات عملية تروم تلبية المطالب الاقتصادية والاجتماعية بشكل عميق، وفيما يهم الاقتراحات وحتى الأفكار الإستراتيجية تبقى هذه الاعتبارات ثانوية بموازاة إعادة إحياء النقاش حول العلمانية ومكانة الدين في المجتمع، ذلك النقاش الذي تثيره كل من النخبة السياسية المسماة «النظام القديم» والمعارضة العلمانية السابقة التي تمثل ما يسمى بالمجتمع المدني، وتبقى مهمشة كذلك في مواجهة البحث عن تموقع أحسن على الساحة الدولية وتكتيكات التحالف و المعارضة و الاعتبارات حول الاستراتيجية الواجب تتبعها لفرض الوجود على الساحة الدولية ودعم أو معارضة الحكومة الانتقالية والدفع قدما بمطالب الشارع أو الدفع إلى تلاشيها، وتتخذ أوروبا نفس هذا الموقف وتستغل جيدا هذه الأولوية الممنوحة لرؤية بعيدة عن كل ما هو سياسي، إن أداتها لخلق الاستقرار تلك الأداة الوحيدة القابلة للتوظيف بسرعة تهم بالأساس دعم العملية الانتخابية والمعرفة الدستورية وبعض جمعيات المجتمع المدني التي كانت مقموعة سابقا (الرابطة التونسية لحقوق الإنسان, الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات, جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية) وكذلك المساعدات المقدمة لبعض المناطق التي يصعب تحديدها.

وبالتأكيد فإن هذه الأسئلة الاقتصادية والاجتماعية لم تختفي مطلقا من المشهد التونسي. لقد شكلت أساس الحركة الاجتماعية التي بدأت تعبر عن نفسها منذ يناير من سنة2008 (أحداث الحوض المنجمي بقفصة) والتي وصلت لذروتها في شهري دجنبر من سنة 2010 ويناير من سنة 2011 وتبقى هذه الحركة بارزة على الساحة العامة من خلال الاضرابات والوقفات والإعتصامات وتشكيل اللجان الشعبية والتظاهرات شبه اليومية... و لكن ما يثير الدهشة هو عدم استغلال الأحزاب السياسية لأوجه التعبير المادية هذه لوضع تصور حول التغيير الاقتصادي والاجتماعي، ونظرا لكون الحراك الاجتماعي لم يكن له قائد في العالم السياسي ولم يكن منظما مطلقا و انطلق بشكل حصري من «الأسفل» ليواجه أحيانا قوى أكثر تنظيما فإنه من البديهي أن تفاجئ الأحداث الحالية الأحزاب السياسية إلى حدود قمعها ومنعها من إنجاز أنشطتها وإضعاف تموضعها و تحديد توجهاتها المادية من خلال الخيارات الحكومية، وتبقى التوجهات الحالية شيئا ما مثيرة للاستغراب خاصة عندما نلاحظ تركيز النقاش حول أسئلة تبقى مهمة مثل قانون الانتخابات والتشكيلات السياسية الجديدة والعلمانية ومكانة المرأة في الحياة السياسية والدستورية والاجتماعية والتي لم يشكل أي منها أساس الحراك الاجتماعي وتكون أحيانا في تأخر تام عن الطموحات الجوهرية للأشخاص الذين كانوا وراء تحريك الاحتجاج الاجتماعي، حيث أن الثورة التونسية قوت الهوية التونسية أكثر من إذكاء الصراعات التونسية الداخلية نظرا لكون الدين ينتمي للمجال الشخصي والاجتماعي ولا ينتمي للمجال السياسي، لقد تمحورت الحركة الاحتجاجية حول الأسئلة المتعلقة بالشغل والعدل والشفافية والحرية ولم تتمحور قط حول الأسئلة المتعلقة بالهوية أو العلمانية.

II. 1. ج. قضايا البطالة والشغل والمساعدة

في غضون ذلك حددت الحكومة بعض الأولويات المتعلقة بالخدمة العامة لفائدة التشغيل الذي يشكل محور اهتمام الحركة الاجتماعية، ورغم ذلك تبقى التوجهات ليومنا هذا جد سطحية بما في ذلك التدابير ذات المدى القصير وتبقى رهينة باستمرارية السياسات السابقة دون أن تضع قيد السؤال طريقة اشتغال اقتصاد ينتج البطالة.

II. 1. ج. أ. الاستمرار في إستراتيجية التخفيف من حدة البطالة

في مواجهة تفحل البطالة اتخذت الحكومة عددا من التدابير بدءا بتشغيل 20 ألف شخص في الوظيفة العمومية وإدماج 20 ألف شاب داخل أنشطة قدمت على أنها ميكانيزمات لسياسة خلق الشغل، وحين نتفحص ذلك بشكل قريب يظهر أمامنا بأن الأمر لا يتعلق بشيء جديد تم اتخاذه.

فمن ناحية يبدو لنا مثيرا قيام الحكومة بعد سماحها بالإعلان في الصحافة عن الأرقام «الحقيقية» للبطالة بإعادة الاعتماد على الأرقام الرسمية المعلن عنها قبل الثورة، و هكذا رغم التضارب حول إحصائيات البطالة تتشبّث الحكومة الانتقالية كما في الماضي بالأرقام الرسمية التي لا تثير الكثير من القلق، ولكنها تشير إلى الخطر والتي تم نشرها قبل 14 من فبراير، وبالطريقة نفسها يحاول الخطاب العمومي التخفيف من درجة حدة الصعوبات التي تمر بها الحكومة التونسية لما بعد الثورة بما في ذلك الآثار المباشرة المتجلية في فقدان الشغل وتراجع السياحة والحرب الأهلية في ليبيا، ويتعلق الأمر هنا في إطار الاستمرارية مع الماضي برغبة في عدم إعطاء صورة قاتمة عن الاقتصاد التونسي من جهة وبصعوبة في مواجهة الواقع في تجلياته الاجتماعية والسياسية.

ومن جهة أخرى وبشكل خاص فإن «سياسة تفعيل التشغيل» تبدو بشكل مدهش قريبة من السياسات السابقة التي كانت بشكل أكبر تتميز بقدرتها على إخفاء الاحصائيات الحقيقية أكثر من تأثيرها الحقيقي في الاندماج في الاقتصاد التونسي قبل 14 من يناير كانت تتأسس على استراتيجيات مماطلة تروم بشكل خاص خفض إحصائيات الباحثين عن العمل، وهكذا بعد إتمام دراستهم كان الشباب أقل حماسة في إيجاد عمل ويلجئون لمراكز الإرشادات والتوجيه، فمنذ إنشائها مع بداية سنة 2000 في شكل شباك وحيد وفرت هذه المراكز للشباب النصائح والمساعدة.[93] وخوّل لهم ذلك الولوج للتكوين وتمويل المشاريع من قبل البنك التونسي للتضامن من خلال قروض على مدى 10 أو 15 سنة والحصول على مساعدات من أجل إنشاء شركات صغرى وبرامج الإدماج المهني، وفي سنة 2002 تم إنشاء الصندوق الوطني للشغل لمساعدة الشباب على تكوين أنفسهم والاندماج والتأهيل، وتم القيام بتخصيص التربّصات «للولوج للحياة المهنية» لفائدة الحاصلين على الإجازة (SIVP1) أو شهادة البكالوريا (SIVP2) وذلك بهدف تشغيلهم بشكل مؤقت بأجور جد هزيلة دون مستوى الحد الأدنى للأجور من قبل شركات عمومية أو خاصة تستفيد من التمويل العمومي، ويمكننا كذلك الإشارة إلى وضع عقود تشغيل بهدف التكوين أو صناديق للاندماج و الإدماج المهني، وكانت تقترح هذه الأوراش على الشباب وظيفة مقابل تعويض مالي يصل لحوالي 60 دينارا مقابل 15 يوم عمل أي 4 دينارات في اليوم، وبشكل متزايد وفرت عملية التشغيل هذه مصدر دخل إضافي للأسر في العالم القروي وحاولت المساهمة في الحد من الهجرة القروية[94] وبشكل فعلي لم تمكن هذه المعايير من إدماج هؤلاء الشباب في سوق الشغل كما تشير إليه الأرقام المتعلقة بالبطالة التي تم الكشف عنها غداة 14 من يناير أو تقارير البنك الدولي المدرجة أسفله بقدر ما كانت موجهة بشكل أولوي من أجل الحد من أعداد العاطلين و ضمان حد أدنى حيوي بالنسبة للشباب.

93 للاطلاع على كافة هذه المعايير يجب مراجعة «خصوصيات و حدود نموذج التنمية التونسي» للبدوي الذي تم نشره خلال ندوة الديمقراطية, و التنمية, و الحوار الإجتماعي التي نظمها الاتحاد العام التونسي للشغل بتونس شهر نونبر 2004, كما يمكن الاطلاع على الصحافة و المواقع الرسمية.

94 ارتفعت مناصب الشغل من 500000 إلى 1.2 مليون خلال 5 سنوات. المصدر MEF.

إن المعايير المقترحة اليوم تشبه تلك التي سبقتها، إذ تبقى أداة منح التعويضات لأصحاب الشواهد المعطلين غير واضحة، ويهدف برنامج أمل المعلن عنه من طرف الحكومة المؤقتة في 22 من فبراير الماضي منح الفرصة لأصحاب الشهائد العليا المعطلين للاستفادة من دورات تكوينية و تربّصات في الاختصاصات التي يتطلبها سوق الشغل مقابل 200 دينار شهريا لمدة سنة، وتبقى شروط الاستفادة من ذلك جد محدودة وتستثني أصحاب الشهائد الذين انخرطوا في الضمان الاجتماعي لمدة تفوق السنة خاصة الذين كانوا يعملون في السوق غير الرسمية أو ادخروا بعض المال و أدوا بأنفسهم مصاريف الانخراط في الضمان الاجتماعي، و بموازاة ذلك لم يتم وضع أي أداة جديدة للاستثناء من سوق الشغل أو الاندماج فيه، إنه لمن الأكيد بأن ذلك سيتطلب بموازاة إعادة تقييم كلي لمهام مكاتب التشغيل إعادة التفكير في نموذج النمو الاقتصادي بما في ذلك كل الوسائل التحفيزية لكي لا تبقى المهن غير المؤهلة تلك الممولة من طرف عقد إعادة الإدماج في الحياة النشيطة أو الورشات هي المدعمة فقط، ونبقى هنا إذن ندور في فلك أدوات انتظار بدون نتائج ظاهرة وتخفيض واضح لمشكل البطالة خاصة لدى حاملي الشهادات، ويبقى الشباب رهين المخططات الوقتية الهادفة إلى إخفاء سوء استغلال المهارات.

II. 1. ج. ب. تعميق نموذج التشغيل الذي أثار السخط و الغضب

وبصرف النظر عن التقييم العام لتحسين ظروف التشغيل وبعد نشر دراسات البنك الدولي المتعلقة بهذا الشأن أثارت مشكلة البطالة لدى الشباب خاصة حاملي الشهادات منهم انتباه الخبراء من الاتحاد الأوروبي حتى قبل انتشار الحركة الاجتماعية سنة 2010. وكان مدى تنامي صعوبة الولوج للعمل معروفا، ولكن في خضم صورة «المعجزة» التونسية ودوغمائية الاقتصاد النيوليبيرالي يبقى هذا المشكل، ويظل يناقش من زاوية «تحسين التشغيل» و «إصلاح سوق الشغل» و تطوير «الحماية الاجتماعية» وجعل الشغل أكثر مرونة على الخصوص، ففي البرنامج الإرشادي الوطني للفترة -2011 2013 الذي مازال قيد التنفيذ تتحدد الإستراتيجية المدعمة من طرف الاتحاد الأوروبي كما يلي: « تتمحور الأهداف الخاصة حول تطوير إستراتيجية مندمجة للتشغيل مبنية على الوظائف التي تطلبها الشركات وطريقة اشتغال سوق العمل وتقوية عملية تحديث خدمات التشغيل وأخيرا تطوير وسيلة منسجمة لتحسين الترقي المهني، وحماية اليد العاملة في حالة فقدان الشغل وتشجيع المبادرة الشخصية». وبعبارة أخرى لا تتحدد الأولوية المحددة في إعادة صياغة النموذج الاقتصادي لكي يوفر المزيد من فرص العمل فحسب بل تتحدد في مدى تلائم طلبات الشغل مع النموذج الاقتصادي القائم وحاجيات المقاولات وبشكل خاص من خلال تطوير مرونة الشغل والترقي فيه، إن الإستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز القضاء على البطالة لا تتحدد فعليا في خلق فرص الشغل بل تراجع التشغيل المحمي الذي تستفيد منه بعض القطاعات بغية تقسيم الشغل والبطالة على مجموع الساكنة النشيطة وتوفير ضمانات بالنسبة للأشخاص الذين سيكونون عرضة للبطالة واقتراح التشغيل الذاتي كأخر ملاذ لهم.

فغداة سقوط النظام تظاهر هؤلاء الشغّالين بشكل حاشد من أجل المطالبة بوضع حد لهذا النظام وبإدماجهم إما في الوظيفة العمومية أو في المقاولات الكبرى العمومية منها والخاصة، وقد أدت هذه الاحتجاجات إلى وضع الملف على طاولة النقاش بين وزارة الشؤون الاجتماعية و الاتحاد العام التونسي للشغل، وفي القطاعات التي تتواجد فيها المركزية النقابية بقوة فقد تم إدماج عدد من المستخدمين، ولكن هذه المعايير لا تسائل الفلسفة وراء إصلاح الشغل التي تضعها السلطات الحكومية باتفاق مع الشركاء الدوليين. و في الواقع لا تهدف الحكومة التونسية أو الهيئات الأوربية إلى مراجعة الإصلاحات التي تم وضعها من طرف النظام السابق و تم جعلها رسمية في البرنامج الاستدلالي الوطني. إن الاختيار الجوهري للمرونة تم الاستمرار فيه رغم أنه شهد بعض المشاكل العرضية التي تعتبر حتمية و انتقالية و هامشية. و بشكل مجمل لا تطرح هذه الاقتراحات و المعايير القليلة المتخذة السؤال الجوهري الذي تم طرحه مسبقا حول «المعجزة» الاقتصادية التونسية, تلك المتعلقة بمحيط الاقتصاد التونسي: إن المشكل لا يتعلق بالمرونة الموسعة للشغل التي تطرح بقوة في الوقائع رغم أن النصوص و القواعد الرسمية يمكن أن تسمح بظهور بعض الصرامة و إنما يتعلق بالنموذج الاقتصادي للنظام و طريقة اشتغال الأداة الإنتاجية للاقتصاد السياسي لدولة تونس (أنظر أسفله II.2 أ)

II. 1. ج. ج. إستراتيجية الإقلاع قصيرة المدى

لا يوجد هناك شك على المدى القصير أنه بإمكان النظرية الكينزية للإقلاع أن تواجه وحدها الصعوبات المتزايدة ومطالب هؤلاء الذين قادوا الحركة الاجتماعية، وعلاوة على سياسات التشغيل في الوظيفة العمومية وتحسين الحماية الاجتماعية السالف ذكرها، تتجسّد هذه السياسة الكينزية كما هو متعارف عليها في السياسة الخاصة بالأشغال الكبرى و الصغرى و الاستثمارات الصغرى السريعة الإنجاز في قطاع الخدمات العامة، إلا أنه كما يبدو تواجه حكومة السبسي صعوبة في تحديد إستراتيجية كهذه، وتظل الإعانات المقدمة للعائلات المحتاجة والباحثين عن عمل جد هزيلة ولا تغير من أوضاع هذه الساكنة في شيء، فهي تبقى محدودة، وهذا ما رأيناه، وذلك حسب النموذج السابق للتكييف والمراقبة والانتظار(وليس الإدماج في سوق الشغل)، و تظل كذلك غير قادرة على المساهمة في إقلاع، ونفس الشيء بالنسبة للمساعدات المقدمة للشركات بهدف القيام بتعزيز التوظيف، إنه من غير المعقول أن يدفع بعجلة الاقتصاد تأجيل إعلان أرباح الشركة أو تأجيل تكفل بجزء من مساهمة رئيس المؤسسة بالمشغلين حديثا، أما بالنسبة للتطور الجهوي و تشجيع الاستثمار فهي تظل مجرد شعارات فارغة، فقد أعطت السلطات التونسية وعود زائفة «بمنح متعلقة بالميزانية» تهدف «لتحريك محلي لميكانيزمات الشغل و المساعدات الإجتماعية»، كما وضعت مدة شهرين إضافيين من أجل البدء في «إعادة توزيع مهمة للتكاليف و ذلك لمصلحة المناطق و الجهات ذات الأولية و ذلك في ضوء الطلبات التي تقدمها هذه الجهات».[95] فهي تشجع « تحقيق المشاريع الكبرى»، و خاصة في مجال التكنولوجيا الحديثة...

وتخصص المساعدة الأوروبية العاجلة جزئيا لهذا النوع من الإقلاع قصير المدى، و ذلك بما أن أكثر من 10 ملايين من مبلغ 17 مليون أورو من أداة الإستقرار يتم تخصيصها لمشاريع القروض الصغرى لفائدة المشاريع في المناطق الداخلية، ولكن هذا القدر المالي الذي يعتبر «مثير للسخرية» في تونس [96]، يعد هزيلا بالمقارنة مع احتياجات ورهانات الإقلاع، ومن جهة أخرى، يعد بنك الاستثمار الأوروبي الأكثر حيوية بين كل الهيئات الأوربية والأقل اعتمادا على منطق البيروقراطيات وكيفية تعريف الإصلاحات من طرف السلطات التونسية، إذ يوظف مبالغ أكثر أهمية، فقد أعلن بنك الاستثمار الأوروبي تخصيصه لغلاف مالي قدره 1,87 مليار أورو لتمويل المشاريع الاقتصادية المرتكزة حول النمو والشغل، وقد سبق وأن صادق مجلس إدارة البنك على اثنين من المشاريع الكبرى التي تمت برمجتها ولم يتم تحقيقها بعد، خاصة مشروع بناء مصنع المظيلة للمجمّع الكيميائي التونسي، وهو عبارة عن وحدة عصرية حسب أحسن المعايير البيئية (140 مليون أورو)، وإنجاز برنامج موسع لتحديث الطرق في مختلف ربوع البلد (163 مليون أورو)[97]، بيد أن الزيادة المعبر عنها في مدى الالتزام لا تزال مجرد حبر على الورق : إذ يتضمن مبلغ 1,87 مليار دينار في الواقع تمويلات مخصصة من قبل و مشاريع تم توقيعها في 2010 ولم يتم المصادقة عليها إلا هذه السنة، وذلك لكي تبلغ التزامات البنك الاستثماري الأوربي في 2011 نفس المستوى الذي كانت عليه في السنوات الفارطة (حوالي 450 مليون أورو سنويا ما بين 2007- 2009 و 500 مليون أورو سنة 2010)، وتعتمد إعادة إطلاق مشاريع أخرى مبرمجة أو معدة [98] على تطور الوضع السوسيو-سياسي لتونس، وخاصة على الالتزام الأكثر وضوحا لمدراء المقاولات العمومية أو على تحديد أشد وضوحا للتوجيه الاقتصادي على المستوى الحكومي، في حين ترتبط بعض معايير الإقلاع على المدى القصير بمنطق الإعانة أكثر من القرض، (المساعدة في خلق فرص الشغل وتمويل الجماعات المحلية في وضعية صعبة).

يخضع تحديد المخطط الحقيقي للإقلاع على المدى القصير لمجموعة من العوامل : حكومة تعطي الأولوية للإعانة المالية وتدّعي عدم القدرة حاليا على وضع إستراتيجية جديدة وشركاء أوروبيين لا يمكنهم إدراج مشاريع جديدة في غياب تحديد الخطوط العريضة من طرف الحكومة التونسية، وإجراءات المساعدة للدعم المالي التي تستغرق سنة و نصف على الأقل، إن لم يكن أكثر ومساعدة عاجلة هزيلة والقروض التي لا تلتزم سوى بالمشاريع ذات المدى الطويل.

95 خطاب الوزير الأول حين تقديمه للبرنامج الاقتصادي و الاجتماعي في الثامن من أبريل 2011.
96 تصريح وزير الصناعة عفيف شلبي في 17 من فبراير 2011. نفس العبارات تم ترديدها أثناء إنجاز مهمتنا بتونس.
97 محادثات لكسومبورغ أبريل و ماي 2011.
98 على سبيل المثال مشاريع عمومية خاصة في قطاع التطهير السائل و الطاقة و الطرق, و القروض الممنوحة لصندوق دعم الجماعات المحلية و تمويل المشروع الجديد للشركة التونسية للكهرباء و الغاز...

II. 1. د. تركيز على الفساد يمنع إعادة صياغة الاقتصاد السياسي للتدخلات

كما سبق ذكر ذلك في النقاش العمومي، فإن تحليل الفساد يقتصر على مشاركة التكتلات في المشاريع والاستثمارات الوطنية والخارجية وعلى نتائج هذه الهيمنة والأموال المحولة للخارج والمستعملة في استثمارات مالية أو عقارية (في فرنسا وسويسرا وفي دول الخليج ومناطق أخرى في أمريكا اللاتينية وآسيا)، وهذا ما يفسر أن الإجراءات الأساسية المتخذة في نطاق محاربة الفساد، إلى حد اليوم، تخص حجز الأملاك المنقولة والعقارية وتجميد ممتلكات هذه « العصابات» في تونس وخارجها، وهذا أيضا ما يفسر قيام لجنة محاربة الفساد والاختلاس أولا وقبل كل شيء بتدبير طلبات النخبة الاقتصادية في البلاد، التي تخص الأراضي المتواجدة في الأحياء الراقية في أنحاء تونس و الأرباح أو التجاوزات في المقاولات الكبرى، وغالبا ما يقدّم فساد هذه «العصابات» على أنه مصدر كل المشاكل التي تواجه الاقتصاد التونسي، بحيث تضيع عدة نقاط من الديناميكية التونسية للناتج المحلي الإجمالي، ويتبنى الشركاء الأجانب، وأولهم الأوروبيون، هذا الخطاب من دون أي نقاش، كما هو الأمر بالنسبة لهذا التقرير الذي يؤكد بأنه « يجب معرفة أنه من دون التأثير العائلي على الاقتصاد، لوصل معدل النمو السنوي لتونس 7% بدلا من 4% حاليا، أي خسارة 36 ألف فرصة عمل سنويا، وإضافة إلى ذلك عادلت الأموال الموضوعة في الخارج 60 بالمئة من ميزانية الدولة.»[99]

يمكننا فهم هذه الوضعية التي تعيد توفير تلاحم بين التونسيين، وبين الأوربيين والتونسيين، وتعتبر بعض الأسباب التي تدفع نحو هذه القراءة أقل تشريفا كتلك التي تحفز الهيأة الإدارية للاتحاد العام التونسي للشغل (الذي يرفض التكلم عن مشاركته الخاصة في نظام الفساد و المحسوبية الموسعة)، والتي كانت تحفز النخبة السياسية للمشاركة في السلطة (لأسباب سياسية واضحة بدءا بطريقة اشتغال الحزب الوحيد) أو جزء من هيأة الأعمال (التي لا تريد أن نعاين تصرفاتها المهنية المواكبة أحيانا لوعود سياسية وتسويات مالية مع نظام بن علي)، ولكن بعض الأسباب الأخرى يمكن أن تكون صريحة أو بسيطة أو إستراتيجية مثل اعتقاد جزء كبير من السكان بشكل أكيد بأن هيمنة أسرة بن علي أدت بالبلد نحو الإفلاس ومثل الأشخاص الذين يتبنون تحليل العلاقة بين التنمية والفساد والديمقراطية (التونسيون المنتمون للمعارضة السابقة أو الأوروبيين) والذين يتصورون بأن النقاش حول فساد عائلة بن علي يبقى وسيلة للقضاء نهائيا على اللجوء للسلطة الشخصية وتحفيز الدول الأوروبية على تجميد الممتلكات في بلدانها وعلى توفير قروض جديدة لمساعدة بلد صديق يمر بوضعية صعبة.

و مهما كانت الأسباب ينتج عن هذا التركيز على هيمنة العصابات أثر غير مرغوب فيه: إنه لا يدع المجال لرفع مشاكل الاقتصاد التونسي ومناقشتها ومشاكل نظام المحسوبية الموضوع حول الحزب الديمقراطي الدستوري والاتحاد العام التونسي للشغل ومشاكل وضعية القضاء، ولا تشكّل الخروقات التي تقوم بها العصابات السبب الوحيد وراء ضعف الاستثمارات في الاقتصاد التونسي فهي مرتبطة كذلك مباشرة مع التدخلات المتواصلة للأسباب المذكورة أعلاه ولكون طبيعة الحوافز الاقتصادية تخضع بشكل أكبر للضغوطات السياسية ولعوامل مالية أكثر من خضوعها لاعتبارات اقتصادية تخص التنافسية ومسار المقاولين التونسيين، ويدعو الخطاب الذي أعلنت عنه النخبة السياسية المنتخبة حديثا للعمل على الوصول إلى «حكامة جيدة» ووضع حد للفساد المتجذّر الذي ميز الإدارة العمومية في فترة النظام السابق من أجل تحقيق بعض النمو ومعالجة المشاكل الهيكلية للاقتصاد التونسي، وفي الواقع لا يطرح السؤال حول الاقتصادي السياسي التونسي والتدابير التي أدت إلى بروز «برجوازية تعيش على القروض»، ومدى حجم التزوير المالي والقمع والتجاوزات اتجاه عالم الشغل والشغيلة. ويمكن القول بأن خطوط هوة اللامساواة و الظلم ربما تم وضعها من خلال أماكن و طرق هيمنة العصابات ... و لكنها موضوعة بشكل قطعي من خلال نموذج النمو الاقتصادي ومن خلال الاختيارات المالية والتحفيزية ومن خلال تصور الخدمات والأملاك العمومية ومن خلال الاقتصاد السياسي للترتيبات و الزبونية التي أوجدت كل من نظام بورقيبة ونظام بن علي ولم يتم مساءلة كل هذا بعد رحيل بن علي وعصاباته أو مناقشته، إن المسألة تهم إعادة تنظيم واستثمار في كل مجالات التدخل في الميدان المالي والتشريعي والضريبي والجمركي والمعلوماتي والاجتماعي وأخيرا وليس أخرا في ميدان القضاء، ويبدو أن مسألة العدل هي جدّ أساسية ولا يتم مناقشتها بشكل كبير في حين أن الاستغلال السياسي لعالم القضاة و المحامين و بشكل أكبر كل المهن المتعلقة بهذا المجال شكّل حجر الزاوية لتنفيذ الهيمنة، إن التركيز على محاربة الفساد من خلال إنشاء هيئة وصية تعيق إنجاز عمل يليق باسمها ومهمتها ويعيق تطور احترافية اللجنة وتخصصها في هذا المجال (كما هو الشأن بالنسبة للإدارات المتخصصة في المسائل المالية و الضريبية و الجمركية), و لا تخول الخوض بشكل مفتوح وواضح في ملف استقلال القضاء كما تشير لذلك جمعية القضاة وعدد من المحامين، وينبغي منح ديناميكية أكثر لبرنامج العدل للاتحاد الأوربي الذي مازالت تتستر عليه بروكسيل، ولكن

99 تقرير هيئة البرلمان الأوروبي الصفحة 15. لا يقدم واضعوا التقرير مصدر هذه التقييمات.

تطبيقه على أرض الواقع مازال معلقا ويخضع للمقترحات الحكومية التونسية التي يصعب صياغتها بالنظر إلى مدى حجم الرهانات السياسية التي تدور حول هذه المسألة (مستقبل الحزب الدستوري الديمقراطي وأعضائه ومحاربة التصرفات غير القانونية والجرائم المالية والفساد المنتشر في مختلف المصالح الأمنية والمصالح الإدارية والاقتصادية والثقافية للدولة) ونظرا للمعركة حول تطهير مجال القضاء.

إن اختفاء «العصابات» وهيمنتها لا يغير أي شيء من التصرفات العنصرية التي تعاني منها أغلبية الساكنة بشكل فعلي، وكان جزء كبير من تلك الأغلبية وراء الحركة الاجتماعية، إن تلك التصرفات هي من منح حدة لمشاعر الإحساس بالتعسف والجور والازدراء، لقد عانت هذه الساكنة ولازالت تعاني من الظلم بشكل يومي بسبب تصرفات الشرطة وبشكل أوسع بسبب أعوان السلطة من خلال الشروط الفعلية للولوج للشغل وسوق العمل ومن خلال تخفيض القدرة الشرائية وتفقير واضح، ورغم ذلك لا يتم اليوم تداول هذه المشاكل في النقاشات العمومية أو في أشغال الهيآت التسييرية، إنه لمن الصحيح بأن التفكير في سبل لتقويم العقليات الجائرة والتصرفات غير العادلة يبقى أمرا جد متطلب، وقليلا ما تتميز اللحظات الثورية بالتراجع والانفصام والتفكير النقدي، إلا أنه بغية مجابهة هذه المسائل المربكة التي تشكّل لب العقلية الثورية ينبغي إعادة مراجعة قصة النجاح الإقتصادي التونسي، إذ ينبغي إعادة النظر في الإصلاحات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تم الشروع فيها منذ أكثر من عقدين تحديدا لكونها تتأسس نسبيا على صورة مخالفة للواقع اليومي للشعب التونسي، لقد عرّت الحركة الاجتماعية ما كانت تدينه العقول الناقدة دون جدوى منذ وقت طويل مثل الخطاب حول «المعجزة» التونسية الذي كان في واقع الأمر يخفي إختلالات وإنشقاقات وصور من اللامساواة الجهوية والجيلية فيما يخص مستوى وطرق العيش والولوج للشغل و الخدمات العامة.

II. 1. هـ خيار الاستمرار في البديل النيوليبرالي

إن الإستراتيجية الحكومية والتي يتشارك فيها الأوربيين مع الحكومة بدون شك تندرج فعليا ضمن الاستمرارية المتعلقة بالاختيارات الإقتصادية الكبرى.

II. 1. هـ أ. إملاءات التوازنات الكبرى

رغم أن الاستمرارية السابقة كانت غالبا مضمرة حين يتعلق الأمر بما هو ماكرو إقتصادي، فإن الحكومة أبرزت بشكل واضح وأعلنت على أنها تتحكم في الوضعية، وهكذا خلصت المهمة الأخيرة لصندوق النقد الدولي التي تم إجرائها في 31 من مارس من سنة 2011 للوضعية الماكرو إقتصادية الجيدة نسبيا، وإلى عدم ضرورة التدخل فورا لمساعدة تونس إذا بقيت «الأساسات» متينة بما فيه الكفاية لعدم وضع تونس في الميكانيزمات التي يتم اتخاذها في الحالات القصوى والتي تفسر التخفيف من هذه الشروط[100].
و لكن الحالة الثورية وبشكل خاص تجليات الوضعية الصعبة والاحتجاجات الاجتماعية تدفعنا إلى مراجعة التشبث بالتوجهات الماكرو إقتصادية العامة. هل يجب أن تبقى التقلبات «الشمولية» ورضى المانحين عن «التوازنات الكبرى» هي المعيار المعتمد لتقييم النجاح الإقتصادي لبلد ما؟ ودون أدنى شك فإن العقدين الأخيرين من «المعجزة» تجلت في احترام هذه التوازنات ووضع «أسس» ممتازة ولكن على حساب البطالة المتنامية والتجاوزات المتزايدة خاصة في ما يتعلق بالولوج للشغل والخدمات العامة، إن التفكير في الانتقال الديمقراطي والمخرج من الاقتصاد السياسي لمرحلة «بن علي» يتطلب طرح هذه الأسئلة بشكل مفتوح وأن تحل محل الشعارات الفضفاضة و الرسمية حول ضرورة «تحقيق أهداف الثورة»، ولكن رغم كون الحكومة اختارت بشكل واضح الدقة المالية و توازن ميزان العمليات الجارية فإن الأوربيين لم يدفعوا باتجاه المزيد من إعادة النظر في السياسات العمومية نظرا لعدم مسائلة الإطار المفاهيمي الذي ينظم الاستراتيجيات و البرامج الاستدلالية الوطنية ونظرا للتخطيط لتدابير هامشية ورمزية داخل هذه التوجهات الكبرى، ولا تثار أبدا إمكانية التخفيف من الشروط التي يتم اليوم مناقشتها بشكل واسع على الصعيد الأوروبي.

100 مقابلات بروكسيل فاتح أبريل 2011 و باريس 2011.

II. 1. هـ ب. ضمان الولوج للعولمة: تعزيز التنافسية من خلال تخفيض تكلفة التشغيل

وكان ينظر لمسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (خصوصا حقوق الشغل و ظروف عمل عادلة وملائمة والحق في الحماية الإجتماعية) كأمر ثانوي في الوثائق المتعلقة باستراتيجية السلطات التونسية (البرامج المختلفة, التخطيط) كما هو الشأن بالنسبة للوثائق التي أنجزها الاتحاد الأوروبي (خاصة البرامج الاستدلالية الوطنية)، في حين فإنه كما بينت الأحداث الأخيرة عن مدى انتشار الفقر والبطالة والهشاشة وغياب الحقوق في تونس وكيف شكلت أهم محفز على الاضطرابات والاحتجاجات، وعلى نقيض ذلك يمكننا القول بأنه ضمن الأولويات الحالية يهيمن التوجه الذي يروم هضم حقوق الشغيلة التي ينبغي أن تعزز بالنظر لكون الأولويات تمنح لتحسين التنافسية من خلال جعل التشغيل أكثر مرونة والتخفيض من أجور العمل، لم تغير الثورة أي شيء في هذا الخصوص سواء لدى الحكومة أو الأوروبيين، و لا يثير أي من كلا الطرفين إمكانية والاهتمام بإعادة النظر في هذه التوجهات التي يجب أن تعزز عكس ما نرى، وتبقى مسألة البطالة خاصة لدى حاملي الشهادات وعدم التساوي في الولوج لسوق الشغل قيد التداول من خلال البحث عن تحسين «القدرة على إعادة ايجاد شغل» أي من خلال تكييف أحسن للشروط المعلنة من طرف المشغلين، ويتم النظر لمسألة الحق في الحماية الاجتماعية من زاوية الشغل وإصلاح التأمين الصحي في إطار رؤية رسمية ومجردة لا تأخذ بعين الاعتبار معظم الشيغلة، وأما فيما يتعلق بمسألة فقر الشغيلة والهشاشة وغياب الحقوق في عدد من القطاعات والحالات فإنها تبقى غير مدروسة.

ولكن الوضعية جد هشة بخصوص هذا الشأن نظرا لاعتبار تونس حين تطبيقها للتوجهات التي كانت سائدة منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي بأن الحل الأمثل لتعزيز تنافسية البلد لجلب الاستثمارات الصناعية من أجل التصدير يكمن في جعل التشغيل أكثر مرونة وتبني التشغيل الحر والمؤقت، ووضع الفصل 23 من قانون 81-92 المتعلق بإحداث المناطق الحرة نموذج لعقد عمل وقام بتعميمه: عقد عمل لمدة محدودة، وكانت علاقة العمل الوحيدة المرخص لها في المناطق الحرة هي تلك التي تضعف وضعية المستخدم وتضعه عرضة للرغبات الاعتباطية للمشغل، وحتى عندما يريد صاحب الشغل جعل علاقة العمل دائمة و جعل العمل «لائقا» فإن ذلك لم يكن ممكنا، وفي مثل تلك المناطق ليست طبيعة عقد العمل وحدها مصدر العمل الحر والمؤقت بل كذلك صعوبة اتحاد الشغيلة في نقابات والدفاع عن أبسط حقوقهم الأساسية، ومنذ إجراء التعديلات على قانون الشغل سنة 1994 وسنة 1996 و إدراج عقد العمل محدودة المدة ازدادت وثيرة العمل المؤقت بشكل جد كبير: فضمن العاطلين الذين فقدوا عملهم 41 بالمئة وجدوا أنفسهم بهذه الوضعية بسبب إنتهاء فترة عقدة عملهم، ففي المناطق الحرة عقدة العمل الوحيدة الممكنة كانت هي عقدة العمل محدودة المدة.

و بنفس الكيفية يجري العمل على تخفيض تكاليف العمل منذ عدة سنوات ولا تأخذ بعين الاعتبار التوجهات التي تتطلب اندماجا في العولمة النيوليبيرالية (التي ترتبط بالطلبات الأوروبية) هذه الوضعية أدت إلى تدهور كبير لدخل شخص يعيل عائلة ويحصل على الحد الأدنى من الأجور، وهذا الدخل الذي يتكون من أجرة هذا الشخص والمساعدات العائلية والمساعدة على الأجرة الوحيدة (إن كانت الزوجة لا تشتغل الأمر الذي يحدث في كل الحالات) والتعويضات أصبحت جد هزيلة نظرا لتخفيض مستوى المساعدات، وهذا ما نتج عنه بشكل مجمل في الفترة الممتدة بين 1983 و 2006 ارتفاع ضعف القدرة الشرائية للشخص الذي يحصل على الحد الأدنى من الأجور والذي يعيل ثلاثة أطفال فأكثر من 86 دينار شهريا.

إن حجم الضغط الذي كان على الأجور تم الاعتراف به ضمنيا من خلال الزيادات الممنوحة من طرف المقاولات بعد 14 من يناير، ولكن هذه الزيادات التي تحسنت بدون أدنى شك المعيش اليومي للشغيلة لم يتم تعميمها، إنها تهم بالخصوص المناطق الحرة فقد اختلفت ردود الفعل في هذا القطاع حسب الوضعية الاقتصادية للشركات، وقد استجابت الكثير منها للمطالب وكانت البعض منها قد توقعت ذلك عند إعلانها بعد 14 من يناير عن زيادات في الأجور تحديدا بهدف تفادي ترسيم الأشخاص العاملين لديها.[101] وقد قامت تلك الشركات باحتساب كلفة رفع الأجور بالأورو وخلصت إلى أنها ستكون قليلة نظرا للايجابيات التي يمنحها قرب تونس من أوروبا كما ذكر بذلك رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعة التقليدية بالنيابة: «إن مطالب رفع الأجور هي

101 مقابلات في تونس و في المنطقة الصناعية قرمبالية. مارس 2011.

جد هزيلة خاصة عندما تحول لعملة الأورو «.[102] في حين قامت بعض الشركات التي كانت في وضعية صعبة ومشرفة على الرحيل «بالاستفادة» من هذه المطالب لتعلن إغلاق فروعها في تونس ورحيلها: وهكذا فقدت تونس من عشرة الآلاف حتى خمسة عشر ألف منصب شغل. [103]

أما في مجالات الاشتغال غير تلك المنتمية للمناطق الحرة فإن الموظفين هم أول من طالب بالرفع من الأجور بدأ بقوات الأمن الذين توصلوا بزيادة وصلت إلى 150 دينار تونسي في الشهر وموظفي الشركات العمومية مثل طيران تونس وشركات النقل الحضري، فبينما توصل الموظفون الرسميون بزيادة في الأجور طالبت شريحة من الشغالين المهمّشين القيام بتوظيفهم: و يقوم الآن حوالي مئة ألف شخص من الحراس والموظفين بمناقشة كيفية إدماجهم في الوظيفة العمومية، إن التصارع الذي بدأ في القطاع الخاص مباشرة بعد خلع بن علي لم ينجح و فضل الأجراء الحفاظ على الوضعية و قد قام بعض الأجراء باستعمال الهراوات من أجل الحفاظ على «مصانعهم» بعد 14 من يناير في خضم الفوضى الأمنية وقام معظمهم بقبول تسوية ضمنية حول الأجور بغية الحفاظ على وظائفهم .[104] وبغض النظر عن قوة الحركة الاجتماعية واستمرار الصراعات في عدد من القطاعات والجهات يبدو بأن المواجهة بين الأجراء وأرباب العمل انتهت لفائدة أرباب العمل: ففي مواجهة مطالب الترسيم في الشغل قام أرباب العمل باللجوء للتحايل عن طريق إغلاق المقاولات، فبينما يطالب الأجراء التونسيون بالترسيم قبل كل شيء و إنهاء عقود العمل محدودة المدة والقضاء على الهشاشة فإن أصحاب المقاولات التونسية يبدون استعدادا لتقديم تنازلات بشأن الزيادة في الأجور ويرفضون بشكل قطعي مراجعة أساليب التشغيل.

و نعثر على عدم المساواة هذه في «البحث عن الخبزة» التي شكلت في الآن نفسه مصدر العصيان (لعدة سنين) والثورة (لعدة أشهر): فبينما يقوم الموظفون بالجري وراء الخبزة محاولين ضمانها يستفيد أرباب العمل من قدرتهم على جعل الخبزة غير أكيدة .[105] وهذه التنازلات لا تسائل نموذج النمو الذي تم اختياره والذي يرتكز على تنافسية ممكنة من خلال الضغط على الأجور والتخصص في الإنتاج المنخفض التكلفة الذي ينبني على مرونة أشكال التشغيل . [106] وعلى العكس من ذلك هل يسعنا الذكر بأن المخرج (ربما ألظرفي) من الصراعات تجلى في التأكيد بشكل أكبر على «الحتمية التاريخية» للهشاشة.

102 ماري كريستين كوربيي، «تونس، عصر الغضب الاجتماعي»، www.lesechos.fr، 07.03.2011

103 نفس المصدر و مقابلات تونس مارس 2011.

104 مقابلات في تونس, مارس 2011.

105 تهدف عبارة «الجري وراء الخبزة» إلى تقديم هذه الوضعية فبغية الحصول على لقمة العيش ينبغي القبول بواقع يومي مليء بالأعمال الشاقة و الحرمان و معرفة كيفية تطويع الشكوك و عدم الأمان و المخاطر من أجل الحصول على الموارد المالية. راجع حمزة مدب «L›ambivalence de la course à el khobza

106 يتمثل مبدأ العجاف أو الوقت المناسب تماما في تنظيم الإنتاج لتقليل المخزون والتصنيع الجاري وإيجاز الفترة الزمنية الفاصلة ما بين المادة الخام والمنتج النهائي في كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

II. 2. رهانات التحول الأساسي للاقتصاد السياسي التونسي

بالرغم من ذلك فإن حجم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية قد يدفع عاجلا أم آجلا السلطات التونسية كما شركاؤها العالميون و الأوروبيون إلى إعادة التفكير في نموذج التنمية وأنماط الحكم المرتبطة بها، وإذا كان من المفهوم أن هذا العمل الذي يعتمد على التفكير ليس ناضجا بعد في هذه الفترة الانتقالية من التأقلم مع الوضعية السياسية الجديدة فإنه من المؤكد أن التفكير في هذه المسائل سوف يكون بإمكانه الاستجابة إلى المطالب الشعبية والأخذ بعين الاعتبار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (وخاصة فيما يتعلق بحق العمل وبظروف العمل العادلة والملائمة وحق الأمن الاجتماعي ولكن أيضا مستوى المعيشة الكاف وحق التعليم والصحة) لكافة شرائح الشعب.

II. 2. أ. مراجعة نموذج التنمية

لقد قلنا ذلك مرارا طوال هذا التقرير أن السؤال الأساسي الذي لم يطرح هو إعادة النظر في النموذج التونسي للتنمية وهو نموذج لم يولد عددا لا ينفك يتزايد من المطرودين من سوق الشغل فحسب ولكنه ازدهر غالبا في ظل أنماط تنظيمية من الحكم منافية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بسبب الفساد والمحسوبية والمحاباة فيما يتعلق بالوصول إلى سوق الشغل ومبدأ الولاء والالتزام الاجتماعي والسياسي بالنسبة إلى الوصول إلى البرامج الاجتماعية[107].

II. 2. أ. أ. الارتباط بأوروبا

إن الاقتصاد التونسي يعتمد بقوة على الإتحاد الأوروبي وهذا الأخير يستوعب 78% من صادرات البلاد ويوفر 65% من الواردات كما يولد 83% من مداخيل القطاع السياحي ويوفر73% من الاستثمارات المباشرة الأجنبية (إ.م.أ) ويؤمن 90 % من تحويل المداخيل نحو تونس[108] إجمالا فإن ما يعادل ثلثي الناتج المحلي الإجمالي التونسي يعتمد مباشرة على أوروبا وفي الوقت الحاضر في تونس فإن بعض الأحزاب السياسية تذكر هذه الخاصية للتحسر عليها، ولكنها لا تقترح شيئا ملموسا لإعادة توجيه الاقتصاد التونسي على غرار النهضة التي تطرح بالتأكيد هذا السؤال ولكن دون تقديم استراتيجيات واضحة للتنوع[109]، يجب القول أنه في الإستراتيجية المعتدلة والعملية التي اتبعها فإن هذا الحزب الإسلامي لا يمكن له إلا أن يلاحظ حقيقة لا يمكن تفاديها مع محاولة الأخذ بعين الاعتبار الوطنية المقتسمة بين جزء مهم من السكان. إن أوروبا لا تناقش بالتأكيد هذا البعد لأن المشاريع المقترحة (مسار برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط وسياسة الحوار والشّريك المتقدم...) لا تهدف إلاّ لتعزيز هذه الروابط، وما يمثل إشكالا بالنسبة إلى تونس يبقى هو الخمول الاقتصادي لأوروبا فالخطابات غير الواضحة حول التعزيز الأساسي للروابط مع بلدان المنطقة لا تمثل بديلا في حقيقة الأمر، وهذه التبعية تجاه أوروبا ناتجة مباشرة عن أحكام الإدماج العالمي عن طريق المناولة بسعر زهيد وفي الأخير عن انفتاح البلاد الضعيف على العالم على عكس أسطورة تونس «جسر بين الشرق و الغرب».

II. 2. أ. ب. حدود النموذج الثنائي والتخصص في المناولة ذات النوعية الرديئة

في الحقيقة فإن التفكير على المدى الطويل في نموذج التنمية يجب أن يرتكز على طرق ممكنة لزيادة خلق مواطن شغل وذلك بارتقاء سلم التخصص وعبر إعادة مساءلة النموذج الثنائي الذي يكرس اللامساواة وعبر تنويع الاقتصاد عن طريق تحسين النظام التعليمي، وبصفة عامة بنيات تحتية أساسية للرفع من المنافسة عن طريق ملاءمة أفضل بين التكوين والشغل المعروض...

وأمام حدة المنافسة العالمية فإن تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج لا سيما العمل أصبحت ضرورة للسلطات العامة التونسية، وإن إدماج تونس في اقتصاد المناولة العالمي ارتكز كثيرا، و قد رأيناه، على ضغوطات الرواتب وعلى جعل ظروف العمل هشة وهو ما

107 أنظر صدري الخياري، تونس، تجزء المدينة، باريس، كرثالة،2003، بياتريس إيبو، قوة الطاعة سبقت الإشارة إليه. و حمزة المدب»تونس بلد بارز؟»مادة مذكورة و كذلك الأطروحة التي هي بصدد الإنجاز.

108 المصدر: البنك المركزي التونسي، 2006

109 لقاءات، تونس،مارس 2011. انظر أيضا، حول موقف النهضة» قد يكون عاديا. تونس تعود إلى المسار»، الاقتصادي، 31 مارس 2011

يوصل في الحقيقة إلى تجزئة عالم العمل بين أشخاص محميين ويتم توظيفهم أساسا في القطاع الحكومي وبعض القطاعات الخاصة وأشخاص يعيشون على هوامش النظم القانونية ونظام الحماية الاجتماعية وليسوا منخرطين في نقابة وسريعو التأثر بدرجة قصوى و عددهم ما ينفك يزداد منذ إنشاء برنامج الإصلاح الهيكلي في منتصف الثمانينات، ويجب التذكير هنا أن القطاع غير الرسمي كان يوفر في 2002: 40 % من مواطن شغل القوة العاملة[110] وأن سنوات الأزمة لم تقم إلا بزيادة ارتفاع هذه النسبة، وفي سياق الليبرالية التي ولّدت عدم استقرار الإجارة التي تأسست في السبعينات فإن نظام الحماية الاجتماعية يهدف بشكل أقل إلى أن يتم شمل الفئات الهشة والتي ما ينفك عددها يتزايد بدلا من محاولة التعويض بإفقار الأُجَراء[111]، إن تخصص القطاع الخاص الأوفشور في المناولة الزهيدة و ضعف قطاع الأون-شور يكبحان كثيرا قدرتها على خلق مواطن شغل مؤهلة، وفي هذا الخصوص وبالرغم من الليبرالية والإسراع في الخصخصة فإن القطاع العام الذي يوفر 52% من مواطن الشغل يبقى قاطرة خلق مواطن الشغل في البلاد.[112]

إن قطاع الأوفشور يحقق 34 % من صادرات تونس الإجمالية و 70% من الصادرات المصنعة ويساهم في خلق17% من مواطن الشغل وتغطية 80% من العجز الجاري، وبالرغم من أنه تبدو وكأنه يستجيب في معظمه إلى الشروط المطلوبة لكي يبدو من بين الوجهات المرغوب فيها لدى المستثمرين الأجانب إلا أن الاقتصاد التونسي يبدو وكأنه يعاني من عدم القدرة المتزايدة على جذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية (إ.م.أ) وهو ما أسماه البعضُ «المفارقة التونسية»[113] وإن احتدام المنافسة العالمية التي تجذب سعر العمل نحو الأسفل يحول دون تدفق ال(إ.م.أ) إلى تونس. منذ 1998 فإن الأداء في مجال ال (إ.م.أ) يفسر من ناحية كبيرة بالاستثمارات التي تم القيام بها في مجال المحروقات وكذلك عن طريق التسريع في عملية الخصخصة[114]: لقد سرّعت السلطات العامة في عملية الخصخصة منذ سنة 2000 وفتحت طلب العروض للشركات الأجنبية بالشكل الذي يغطي ضعف ال(إ.م.أ).

وهذا الوضع يعكس بالتأكيد إنهاك قطاع الأوفشور وبصفة عامة تجميد نموذج التنمية الثنائية وإن تطوير مراكز الاتصال في السنوات الأخيرة (مركز اتصال، مكان بارز لإدارة العلاقات عن بعد بين الشركات وزبائنها) في تونس يمكن أن يندرج ضمن إطار محاولة إعادة إنتاج الهيكل الاقتصادي الثنائي عن طريق توسيع الأعمال الاقتصادية الأوفشور نحو اقتصاد الخدمات ولكن إعادة الانتشار هذه تحققت أساسا في الأجزاء «السفلية» من سلم التخصص العالمي وهي أجزاء ضعيفة فيما يخص نقل التكنولوجيا والمعارف وطالبي اليد العاملة « الرخيصة» من حملة الشهادات الجامعية وهذا الجزء الذي هو السبب في خلق ما بين 10000 إلى 15000 موطن شغل يجسد ظاهرة تحويل الحاصلين على الشهادات الجامعية إلى بروليتاريا وإنتاج تخصص عالمي «ذو نوعية رديئة»[115]

ومقابل هذا الوضع فإن موقف الهيئات الأوروبية يبدو غامضا للغاية فأخصائيوها يشددون ضمنيا على حدود النموذج مع التذكير بحاجات التأهيل وضرورة جعل التكوين والعمل أكثر ملائمة وعلى التحسين الضروري للنظام التربوي والحاجة إلى تحسين البنيات التحتية وتغيير نظام الحوافز لكي يصبح أقل تأييدا للعمل غير الكفء... لقد تم الاعتراف بضرورة تحسين النوعية والرفع من القيمة المضافة الموجودة، ولكن من ناحية فإن التعاون الاقتصادي الأوروبي يرتبط بالإصلاحات التي تحددها السلطات التونسية التي وكما رأيناه تفضل الاستقرار والاستمرارية وهي دائما منشغلة بالانتخابات وتموضعها على رقعة الشطرنج السياسية أكثر من الاستجابة إلى مطالب الذين حملوا الثورة و يطالبون بالإدماج، هذه الإصلاحات على الرغم من أنها تبدو تقنية إلا أنها سياسية بشكل بارز ولا يمكن أن يحددها إلا التونسيون وفي هذا السياق فإن أوروبا لا يمكن أن يكون لها إلا تأثير هامشي حول التوجه العام للنمط

110 تقرير البنك الدولي الذي يدرس وزن الاقتصاد «غير الرسمي» في عدة دول و هو تحت إشراف فريديريك شنايدر» حجم و قياس الاقتصاد غير الرسمي في 110 دول من العالم «، يوليو 2002 [يمكن الاطلاع عليه على الانترنت] http://rru.worldbank.org/Documents/papersLinks/informal_economy.pdf

111 أنظر الحماية الاجتماعية في تونس ، بلوندين ديستريمو و ميريام كاتوس، سبقت الإشارة إليه.

112 البنك الدولي ووزارة التشغيل و الإدماج المهني للشباب ديناميكية التشغيل و ملائمة التكوين بالنسبة إلى الحاصلين على الشهادات الجامعية . تقرير حول إدماج الحاصلين على الشهادات الجامعية 2004. 2008 http://sitessources.worldbank.org

113 ف. أبات،» إدماج تونس في الاقتصاد العالمي: الفرص و التحديات» ندوات الأمم المتحدة حول التجارة و التنمية، جنيف، 2002، www.globalprogramme.org/tunisie

114 بياتريس إيبو، قوة الخضوع، سبقت الإشارة إليه. المحور التاسع

115 حمزة المدب، «تونس بلد بارز؟» سبقت الإشارة إليه

الاقتصادي، ومن ناحية أخرى فإن الشركات والمستهلكين الأوروبيين هم أول المستفيدين من هذا التخصص في المناولة العالمية وفي الصناعة وفي الخدمات، والذي يرتكز على المرونة والأجور الضعيفة، وسيكون من الصعب على الاتحاد الأوروبي الاعتراض على هذا التقسيم العالمي للعمل وهو أحد الذين بدؤوه وأحد المستفيدين منه وهو إضافة إلى ذلك ناتج مباشرة عن الليبرالية التي يشجعها.

II. 2. أ. ج. الاقتصاد الفلاحي

إن إعادة التفكير في نموذج التنمية هو أيضا الأخذ أكثر بعين الاعتبار البعد الزراعي فحصة التبادلات الزراعية من مجموع التبادلات التجارية ما فتئ ينخفض من 23.4% خلال الفترة ما بين 1988-1984 مرورا بـ 13.6% في السنوات 2003-1999 وصولا إلى أقل من 13% اليوم، وهي تؤكد وضع تونس بصفتها مستورد صاف للمنتجات الفلاحية[116]. وهذا التدهور تصاحبه عدم مساواة كبيرة بين هياكل الاستغلال[117] فتجزئة الضيعات الفلاحية التي غالبا ما تكون عائلية تجبر الشباب وخاصة صغار السن على النزوح من أجل الحفاظ على الملكية العائلية عن طريق المساعدة المادية للوالدين الذين بقيا في المناطق الريفية للعيش في أراضيهم وبالفعل فإنه غالبا ما يتضح أن مردود هذه الأراضي لا يكون كافيا لتلبية حاجيات الأهل وهذا الوضع يفسر في جزء كبير تهرم المجتمع الريفي: أمام المحاصيل الضعيفة والأجور التي تعتبر زهيدة فإن الشباب يفضل تجربة النزوح الريفي من أجل الحصول على وظائف في قطاعات اقتصادية أخرى أو الهجرة الدولية خاصة للميسورين منهم، وهذا الوضع لم يغفل أيضا خلق نقص في اليد العاملة الرجالية في المناطق الريفية وهو نقص تتم ملاحظته خاصة خلال مواسم الحصاد و غالبا ما تعمل النساء في الأراضي الفلاحية العائلية أو تبيع طاقتها في العمل مقابل أجور زهيدة للغاية (4 د ت في اليوم أي ما يعادل 2.5 أورو في 2005/2006) ويتواصل هذا الوضع إلى يومنا هذا وإذا كان عمال البناء يتقاضون 8 د ت فإن النساء اللاتي يعملن في الزراعة يتقاضين أقل من ذلك بكثير (6 د ت كأقصى تقدير و غالبا ما تكون أقل)، وهو أحد تفسيرات النزوح الريفي و نسونة اليد العاملة الفلاحية فبالنسبة إلى الرجال فإن العمل في حظائر البناء في الساحل أوفي تونس العاصمة مغر أكثر، فالعمل الفلاحي يشكل مصدرا رئيسا لخلق مواطن الشغل للنساء في تونس، وإذا كانت اليد العاملة الفلاحية ارتفعت بمعدل 20% بين 1993 و 2002 فإن الإنتاجية لم تتبع هذا الارتفاع فضلا عن ذلك وفي نفس الفترة فإن أداء القطاع الفلاحي تم تحقيقه على حساب الأسعار التي يحملها باقي المجتمع: فالتدعيمات التعويضية قد ارتفعت إلى 180 مليون د ت، ومن ناحية أخرى فإن تزييف الأسعار يساهم في ارتفاع قدره 4% من غلاء معيشة المستهلكين و0.8 % من الناتج المحلي الإجمالي الذي هو في ارتفاع ضائع بسبب تزييف الأسعار[118]، إن إعادة التفكير في نموذج التنمية يفرض أن تتم إعادة النظر الجذرية في سياسة الدعم وإعادة توزيع المداخيل ونقلها كما يقترح ذلك تقرير البنك الدولي المذكور سابقا والذي يؤكد أن التحويلات و الحوافز الموجودة كانت غير متساوية بشدة و تصب في مصلحة الميسورين قبل كل شيء.

II. 2. أ. د. نظام الحوافز والسياسة الضريبية

لا تعتبر هذه الإشكالية خاصة بالفلاحةٍ، فالتفكير حول نموذج التنمية يجب أن يجعلنا نعيد التفكير أيضا في نظام الحوافز و العلاقة الضريبية التي أثبتت خلال السنوات الأخيرة وحسب النظام النيوليبيرالي تأييدها للرأسمال والملائك وأصحاب رؤوس الأموال أكثر من العمل والطبقات الوسطى والشعبية.

إنه من المعلوم لدى الجميع أن العديد من الشركات تفلت من جزء وحتى من كل الضرائب التي من المفترض أن تتحملها[119]: فالتصريحات غير الصحيحة و التقليل من المداخيل والاحتيال هي ممارسات شائعة تضاف إليها الخصومات الضريبية العديدة والإجراءات المخالفة للقانون التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار، إلا أن تقريرا للإتحاد العام التونسي للشغل سنة 2006 يؤكد على نقص المعلومات التي توفرها الإحصائيات الرسمية وعيوب المنهجية المتبعة من طرف أخصائي إدارة الضرائب، استطاع هذا التقرير

116 جون فرانسوا ريشار، « مستقبل الفلاحة التونسية أمام ليبيرالية التبادلات»، إفريقيا المعاصرة ، رقم 219، 3/2006،ص.29-42

117 إيبيد.:» هياكل الاستغلال متناقضة بشدة: في 1995،53% من أصحاب الضيعات الفلاحية كانوا يملكون على الأقل 5 هكتارات (بمعدل هكتارين) و كانوا يحتلون 9% من الأراضي الزراعية، و 1% كانوا يملكون أكثر من 100 هكتار (بمعدل 300 هكتار) وكانوا يحتلون ربع الأراضي الزراعية . إن معدل مساحة 500000 ضيعة زراعية يمثل نحو 10 هكتارات و هذا الهبوط المتوسط منذ40 سنة و تجزئة الأراضي مايزالان متواصلين» ص35.

118 قام البنك الدولي بهذه الحسابات في تقريره المذكور سابقا» تقرير حول الزراعة»، سبقت الإشارة إليه. 2006

119 بياتريس إيبو ، قوة الطاعة، سبقت الإشارة إليه، المحور 5

أن يبرز بعض المظاهر المميزة لتقسيم الأعباء الضريبية.[120] وقد شدّد خاصة على أن للأجراء النصيب الأكبر من الضرائب المباشرة (تقريبا 45% من الضرائب المباشرة خلال سنوات الألفية الثالثة) موضحا كذلك أن «نصيب الأشخاص الطبيعيين كان يمثل 60% في المتوسط في الفترة ما بين2005-2001 مقابل 40% للشركات»، ومن بين الأشخاص الطبيعيين فإن التقرير يلاحظ أن الأجراء «يتحملون73% من الضرائب المباشرة المدفوعة» في الفترة بين 2005-1986، وبصفة أعم فإنه على قدر الناتج المحلي الإجمالي فإن الضريبة على الدخل قد ارتفعت بصفة أسرع من الضريبة على الشركات بما أن حصتها ارتفعت من 1.9% سنة 1990 إلى 4.1% سنة 2005 في حين أن حصة الشركات تطوّرت من 1.9% إلى 3.7%»، ودون شك فإن ارتفاع الضرائب أثقل أولا كاهل الأجراء خلال السنوات العشرين الماضية فإن الضرائب على الدخل غير المعتمد على الأجر تضاعفت بهذه الطريقة بـ5.9 في حين أن الضرائب على الدخل المعتمد على الأجر تضاعفت بـ 6.9 وفي نفس الفترة فإن حصة حقوق الاستهلاك التي أرهقت الطبقات الفقيرة والمتوسطة ارتفعت بدورها في المداخيل الجبائية من 6.3% إلى 15.3%، إن السياسة الجبائية غير متعادلة بوضوح على حساب الأقل ثراء.

وهذا التقسيم يعود في جزء منه إلى الإجراءات غير القانونية التي يمليها خاصة قانون تحفيز الاستثمارات (إعفاءات ضريبية، وإعفاءات مؤقتة، وإنقاص قيمة الأصول المعنوية، وتخفيض قيمة الفائدة على القروض، وتكفل الدولة بالحصة الوطنية في التأمين الإجتماعي لأرباب العمل، الخ.) التي يمكن أن تبرر الامتيازات المتأتية من الاستثمارات الجديدة، إلا أننا نلاحظ العكس فمن ناحية إن عديد الشركات التي تنتفع بالإعفاءات المؤقتة من الضرائب عند تأسيسها توقف عملها فور انتهاء فترة الإعفاء، ومن ناحية ثانية نلاحظ أن حصة الاستثمارات الخاصة من مجموع الاستثمارات لا يتقدم إلا قليلا جدا[121]، فضلا عن ذلك فإن بنية الامتيازات الضريبية تؤكد إحدى نقاط الضعف الكبرى للتوجهات الاقتصادية التونسية والتي ذكّرت بها الأحداث الأخيرة بقوة، وهي أنه في سنوات الألفية الثالثة 72% من التخفيضات الضريبية تم إسنادها إلى شركات مصدرة مقابل 12% فقط للتنمية الجهوية والفلاحية و(الـ8 % الباقية تخص الحوافز المشتركة)[122]، ويكمن أحد التحديات الأساسية إذا بالنسبة إلى إعادة تحديد نموذج التنمية في تغيير نظام الحوافز الجبائية بحيث يتم تفضيل العمل غير الكفء بدرجة أقل، والذي على عكس ما يحدث اليوم يفيد أكثر الشركات التي توظف العمال المؤهلين، إن الإجراءات التي تم اتخاذها بعجالة في مارس وأبريل 2011 لا تسير أبدا في هذا الاتجاه فهي تواصل تفضيل المداخيل الاعتيادية المرتكزة على الإعفاءات المتعددة لتسهيل التوظيف السريع(من المنتظر أن توظف 20000 شخص!) وعلى طرق التمويل اللينة[123] ولرفع القيمة المضافة الموجودة، ولتغيير النسبة الحسابية بين رأس المال والعمل بتفضيل العمل الذي يتميز بالكفاءة يتوجب تغيير مجموع الحوافز جذريا لا سيما الجبائية، بحيث ترغب هذه المساعدات بشكل أقل في وضع الشباب في مخططات مؤقتة لإخفاء النقص في التشغيل (كما تفعل ذلك برامج التربّصات الإعداد للحياة المهنية SIVP أو «أمل» للبحث النشيط عن شغل لفائدة حاملي شهادات التعليم العالي والذين اشرنا لهما أعلاه) بدلا من المساعدة الحقيقية للشركات في الصعود في سلم الإنتاجٍ، وهنا أيضا فإن التكنوقراط الأوروربيين واعون بالتحديات التي سيواجهونها، ولكنهم يبقون معطلين نتيجة إستراتيجيتهم في «التبعية»، ونتيجة مبدأهم في العمل الذي يقوم علىٍ عدم اقتراح إصلاحات خاصة بمساندة الاصطلاحات التي حددها التونسيون[124].

120 الاتحاد العام التونسي للشغل و مسألة التماسك الاجتماعي، نوفمبر 2006، http://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/04796.pdf

121 فيما يخص الجباية، في السبعينات،ه. العيادي،»التوجهات العامة لسياسة تونس الضريبية»، النشرة التونسية للقانون، تونس، مركز النشرات الجامعية، 1980،ص.17-75: في الثمانينات،ل. الشيخاوي، من أجل إستراتيجية للتغيير الجبائي...سبقت الإشارة إليه. و في التسعينات،.ن. البكوش، نتائج اتفاق شراكة الجمعية حول القانون الجبائي و الجمركي» (ص.5-27) في إضافات على شرف الحبيب العيادي، تونس، مركز النشرات الجامعية، 2000.فيما يخص ضعف الاستثمارات،ب.أ.كازيرو و أ. فارواكيس، نمو ، استثمار خاص، و ثمن القيام بالأعمال في تونس... سبقت الإشارة إليه، قسم التقييم و العمليات بالبنك الدولي، الجمهورية التونسية. مساعدة البلاد و تقييمها، نسخة أولية، سبقت الإشارة إليه و كذلك تقرير المنتدى الأورو المتوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية، المظهر العام : البلاد التونسية، معهد البحر الأبيض المتوسط ، ديسمبر 2005. من أجل خلاصة و تحليل نقدي،ب. إيبو، قوة الخضوع، سبقت الإشارة إليه. المحور الخامس.

122 معلومات مأخوذة من تقرير» اختبار السياسة الفلاحية « 20 يوليو 2006 ، تقريرالبنك الدولي -TN 35239 ، يمكن الإطلاع عليه على شبكة الإنترنت http://www.dev-export.com/images_articles/agricole.pdf

123 أنظر خطاب الوزير الأول في 8 أبريل 2011حول البرنامج الاقتصادي و الاجتماعي

124 لقاءات، بروكسال، 29 مارس- أبريل 2011

II. 2. أ. هـ إعادة صياغة سياسات القطاع العام

إن إستراتيجية إعادة صياغة نموذج التنمية يجب أن يعيد أيضا صياغة سياسات الخدمات العامة، وهذه النقطة الأخيرة أساسية سواء كانت عدم مساواة المواطنين في هذه المسألة مهمة، والتي تترجم بطريقتين مختلفتين أو مثال الوصول إلى العلاج الذي هو من ناحية يمثل تماما جهات بأكملها تعيش بلا مستشفيات جديرة بهذا الاسم، وتفتقر للتجهيزات وغير قادرة على التكفل بالعمليات الجراحية والأمراض الخطيرة ولها بنيات تحتية اجتماعية متدنية، فالناس يضطرون إذا إلى التنقل وإلى صرف موارد لا يملكها العديد منهم كما هو الحال خاصة في الوسط الغربي أي منطقة القصرين وتالة وأيضا قفصة، ومن ناحية أخرى فإن العلاج لن يكون مجانيا وببساطة لن يجد المعوزون الإمكانيات للوصول إليه.

لقد تغذت هذه الثورة من عدم المساواة في العلاج والاستحالة الملموسة في الوصول إلى الخدمات التي يقال عنها عمومية، ومسألة المستشفيات والوصول إلى العلاج المتميز كانت مركزية في المطالبات وفي خطاب المتظاهرين لكي ينبه إلى الشرخ الجهوي، في منطقة الحوض المنجمي مثلا أين معدل الأمراض المسببة للسرطان في ارتفاع بسبب التلوث الناتج عن معالجة وتنقية الفسفاط فإن بناء مركز استشفائي مزود بتجهيزات لا تقل أهمية عن مستشفيات صفاقس وسهلول بسوسة يمثل هكذا أحد المطالب الأساسية للشعب غداة سقوط بن علي ونفس الشيء بالنسبة إلى القصرين وهي أحد أهم بؤر الاحتجاجات والتي يعتبر بناء مستشفى جامعي أحد مطالبها الأساسية، ربما توفر هذه الاستثمارات العامة رعاية صحية أفضل للسكان وتوفر عنهم مصاريف التنقل كما توفر مواطن الشغل لمتساكني هذه الجهات[125].

يتناول الأوروبيون هذه المسألة انطلاقا من قراءة متخصصة وخاصة من تقييم خاطىء تماما (بما أنه تم مثلا التشديد على وجود تطورات دقيقة في التعليم والصحة لا سيما في مسارات التفاوض العالمي PIN، 2011-2013)، لوم تتم بالضرورة إعادة النظر فيه اليوم وفيما يتعلق بالصحة فإنه تمت المبالغة في تقدير نتائج برنامج دعم إصلاح التأمين على المرض الذي تم إطلاقه سنة 2000 من طرف الإتحاد الأوروبي عن طريق هبة تقدر بـ40 مليون أورو عبارة عن دعم لميزانية الدولة التونسية وعن مساعدة تقنية، والبرنامج الذي تم الانتهاء منه في 2007 كان يهدف بحسب ما يؤكده بلاغ صادر عن بعثة الإتحاد الأوروبي في تونس، «إلى مساندة الحكومة التونسية في الإصلاح المتوقع في الخطة العاشرة للتنمية (2002-2006) ، و هو ما تم تأكيده في الخطة الحادية عشر(2007-2011) التي تتوقع تحسنا وترشيدا للتغطية على خطر المرض للسكان المنخرطين في نظام التأمين على المرض.» في 2008 تم تأسيس الصندوق الوطني للتأمين على المرض(كنام)، ونفس البلاغ يعبر عن السرور بأن البرنامج الذي يموله الإتحاد الأوروبي» يشكل نجاحا بارزا وقادرا على أن يكون مثالا للدول الأخرى» ولكن إذا كان ثمة هناك من هنة بارزة لهذا البرنامج، بغض النظر عن مساواته، فإنه لا يخص إلا جزءا من السكان التونسيين الذين قد يكونون منخرطين في الكنام بما أنه تم إستبعاد المعوزين وعمال المزارع والعمال المستقلين وطبعا العمال غير الرسميين،وعدا عن ذلك فهو يطور عديد الآثار السلبية مثل تحويل المرضى إلى الطب الخاص و بصفة عامة إنشاء طب بدرجتين. إن «التطورات» التي ذكرها الإتحاد الأوروبي لا تخص في الحقيقة الوصول إلى العلاج الذي يتم توفيره وتنويعه، ولكن ببساطة خصخصته التدريجية والتي يشبهها الإتحاد الأوربي بالتحسين دون الأخذ في عين الإعتبار، على عكس ذلك، أن الخصخصة يصاحبها تخل تدريجي عن مجانية العلاج وتدهور في الصحة العمومية التي هي موجهة إلى العدد الكبير والذي يشهد به الركود في مصروفات الدولة على البنية التحتية للمستشفيات.

تعتبر هذه المتناقضات وهذه الآثار السلبية مهمة للتشديد عليها لأنه عادة ما يتم تقديم برنامج التعاون هذا على أنه مثالي ولم يفد النظام بل مجموع السكان[126]. وتتوجب إذا إعادة بناء برامج التعاون الأوروبية أيضا إعادة تقييم للبرامج السابقة وهي إعادة تقييم تدخل ضمن إطار تنفيذ الإصلاح على الميدان، والذي يأخذ بعين الإعتبار مسائل التقسيم و(عدم) المساواة و التي»تتخلص من إيديولوجيتها» بالنسبة إلى مسار الخصخصة.

125 لقاءات،تونس، مارس 2011

126 لقاءات، بروكسال، 29 مارس- 1 أبريل 2011

ما تم وصفه بالنسبة إلى الصحة ينطبق أيضا على خدمات عمومية أخرى مثل الماء والكهرباء والبنيات التحتية للطرقات، بالرغم من أنها اهداف مميزة لأعمال نظام بن علي ويتبقى انفتاح الجهات وإدماجها في باقي تراب الجمهورية وفي بقية المناطق الإقتصادية الحيوية على الساحل وتونس الكبرى كما تشير إليه قائمة مشاريع الأعمال الكبرى والتوسعة والطرقات والطرقات السريعة والمتاجرة بالماء الصالح للشراب الذي تم ملاحظته في عدة جهات من البلاد لا يطرح تساؤل الوصول إلى هذا المورد الأساسي فحسب، وإنما أيضا تساؤلا حول الصحة العمومية، وبالفعل فعلى اعتبار النوعية الرديئة للماء الذي توزعة الشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه (SONEDE) فإن جزءا كبيرا من السكان يتزود عن طريق مزودين خواص أو يقومون بترتيبات لتجميع و تصفية ماء المطر دون التأكد مع ذلك من نوعية الماء المتحصل عليه[127].

II. 2. أ. و. سياسة الهجرة

إن التقديم الخاطئ لصورة إقتصادية واجتماعية للبلاد وفي النهاية لانطباع أساسي عن العلاقة بين أوروبا وتونس عن طريق السؤال الأكثر دقة في الوقت الحاضر وهو الهجرة، وبما أن خلق مواطن الشغل ليس كافيا فإن «المعجزة الإقتصادية» لم تكن تعمل إلا عن طرق إنتاج المهاجرين، فالهجرة تمثل عنصرا مركزيا في التعامل مع العدد المتفاقم للسكان المتزايد وتجميد النموذج الإقتصادي التونسي: لطالما تمت رؤية ذلك من جانبي المتوسط إلا أنه سؤال أساسي سواء من حيث التعامل مع الأعداد المتفاقمة للسكان كما من حيث جلب العملة والمساهمة في توازن ميزان المدفوعات، هذا السؤال يحيلنا إلى مشكلة معروفة في الشراكة كما في الإتحاد من أجل المتوسط وفي سياسة الجوار وفي اتفاقيات المبادلات التجارية بما في ذلك اتفاق الوضع المتقدم بمعنى تعايش حرية تداول الأموال والخدمات والتدفقات المالية والمعلوماتية من جهة، ومن جهة أخرى تجزئة أكبر لأسواق الشغل والازدياد التصاعدي للعراقيل أمام حركة سير الناس[128].

هذه الوضعية لا يمكن أن تدوم لأنه تحديدا فإن النموذج الإقتصادي الضمني لكل هذه الشراكات والاتفاقيات يرتكز من جهة على تثمين رأس المال(بالنسبة إلى العمل)، وعلى الإكثار من وسائل الإنتاج الرأسمالية المكثفة(على حساب تشغيل اليد العاملة)، و من جهة أخرى جعل ظروف العمل هشة، وهاتان الخاصيتان لا تغذيان إلا ظاهرة الهجرة التي، في ظل الظروف التشريعية والسياسية الأوروبية المتميزة بالقمع ضد هذه التدفقات، تنتشر بطريقة غير شرعية.

لقد كان ينظر إلى النظام التونسي من هذه الناحية بفضل سن القوانين القمعية وإمضاء معاهدات إعادة قبول، إن القانون العضوي 2004-6 مارس بتاريخ3 فبراير 2004 والمعدلة للقانون 40-75 بتاريخ 14 مارس 1975 والمتعلقة بالجوازات ووثائق السفر كانت تهدف إلى مقاومة الهجرة السرية وإلى العبور غير القانوني للحدود، وقد مكنت من الحد بنجاعة من السفر من تونس[129]، ولكن من جهة فقد كان لهذا القانون أثر قمعي مهم في تونس نفسها فسرعان ما تم إصدارها بعد إقرار القانون ضد الإرهاب في نهاية 2003، وهذه المصادفة مكنت من تشديد القمع أكثر داخل البلاد عن طريق تشديد الترسانة القضائية عن طريق استغلال « أثر حسن الحظ» التي تلت أحداث 11 سبتمبر 2001 وفتحت الطريق في كل مكان في العالم أمام إقرار قوانين تحررية ومن جهة أخرىٍ فإن هذا القانون لم يحد من تدفقات الهجرة، وبالفعل فإن السفر غير الشرعي لم يتوقف فالتونسيون يتمكنون دائما من مغادرة التراب وتنظيم عبور المتوسط عن طريق أخذ مسافات أطول خاصة عن طريق ليبيا بالانزلاق داخل عنابر الزوارق و حاويات البضائع المخصصة للتصدير، وإن الوصول الجماعي للتونسيين، منذ فبراير 2011، والذين اغتنموا فرصة تراجع مراقبة الشرطة التونسية على الحدود، يشير إلى القدرة التي تملكها هذه الديناميكية و هي أن التغيير الجذري وحده للنموذج الإقتصادي كفيل بالتخفيض من هذه السرعة.

127 برونو رومانيي و كريستو فكودينيك،» التصرف في الماء في الوسط القاسي: اعتبارات طبيعية و اجتماعية لمعرفة الأراضي في عمق الجنوب الشرقي التونسي» التنمية المتستديمة و الأراضي [على الإنترنت]، ملف رقم 6: أراضي الماء، وضع على الإنترنت يوم 10 فبراير 2006، تم الاطلاع عليه يوم 16 أبريل 2011. URL:http://developpementdurable.revue.org/1805. لقاءات و ملاحظة مشاركة،مارس 2011.

128 انظر مثلا، ب. إيبو، « الشراكة في الإنعاش البيروقراطي» ، تمت الإشارة إليه و عموما الملف الخاص» الأوجه الخفية للشراكة الأورومتوسطية « نقد عالمي، رقم 18، أبريل 2003:ج.ف.بايار، حكومة العالم. نقد سياسي للعولمة، باريس، فايار،2006

129 هـ. المدب، ازدواجية سياسة الهجرة في تونس، باريس، (صندوق تحليل المجتمعات السياسية) ص.ت.م.س ، نسخة،

إن السياسة القمعية الصرفة للبلدان الأوروبية مصيرها الفشل[130]، فمن وجهة نظر إنسانية فهي تؤدي إلى خرق المبادىء الأساسية لحقوق الإنسان ومن وجهة نظر إقتصادية ومالية فهي لا تزيد إلا في تغذية التوترات في نموذج مرهق أساسا ومن ناحيةٍ عملية فإنها ليست دائمة ولا واقعية، وهذه هي العبرة من الأساليب السابقة التي تُرجمت بنجاعة بتشديد الترسانة القانونية بحيث تستجيب إلى «متطلبات» شراكاتها مع أخذ رهاناته بعين الاعتبار، ولقد مكّن التشريع الحكومة من إظهار تعهدها أمام شركائها و أمام المانحين بالقضاء الناجع على الهجرة السرية و بـ»السيطرة على سيول الهجرة» و قد تم تقييم تعهد الحكومة من طرف شركائها الأوروبيين أساسا باستعمال العصا الريادية لنصوص قوانينها وهو ما ساهم في تلميع الشركاء الأجانب لصورة تونس بن علي، وفي الحقيقة فإن الشركاء الأوروبيين المانحين بصفة عامة ينظرون قبل كل شيء إلى الإجراءات الرسمية والعمليات من أجل تقييم عمل شركائهم في الجنوب وليس إلى الممارسات والتنفيذ الملموس للتعهدات المتفق عليها[131]. ويتعلق الأمر بذلك في سياسة الهجرة وكذلك في السياسات الإقتصادية : ومع أن المانحين يستطيعون مناقشة نوعية المعلومات الاقتصادية و كيفية تقديمها فإنهم ينظرون قبل كل شيء إلى النتائج الظاهرة (احترام التوازنات الأساسية مثلا). إنهم يثمنون التزام تونس دون تحفظ بـ» الاصلاحات» التي تقاس حقيقتها باستعمال العصا الريادية للمجاميع العامة: يتم النظر إلى عدد الحواجز غير الجمركية الملغاة و أهمية خفض التعريفات الجمركية و التخفيض النوعي في حصة الشركات الحكومية في الإقتصاد و الأسعار و عدد المجالات التي لم تعد مراقبة و تطور قابلية تحويل الدينار و في التعامل مع العملات و عدد النصوص التشريعية التي يتم إقرارها... و ليس إلى مجمل الممارسات التي يتم القيام بها حول هذه الإجراءات و التي يمكن أن تغير لها معناها تماما.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التشريع مكّن من زيادة انتشار الإطار القانوني القمعي والذي انطلاقا منه تمكنت السلطات التونسية من مراقبة النشاط الدقيق وبالقيام بذلك، فإنها ولّدت الإجرام بما أنها وسعت حقل اللاشرعية مساهمة بذلك في إضعاف أجزاء بأكملها من السكان وخاصة الشباب.

وأمام كل هذه المتناقضات فإن المساعدة الإقتصادية المقترحة من طرف الإتحاد الأوروبي لن تغير الكثير على المدى القصير إذا لم تتم إعادة التفكير الجذرية في النموذج الاقتصادي وهو ما تشير إليه تجربة السنوات الأخيرة هنا أيضا، لقد عبأت الحكومة التي يرأسها بن علي والتي يقودها محمد الغنوشي خطابا حول ضرورة تنمية الاقتصاد بحيث يتم تجنيد الشركاء من أوروبا الشمالية وإقناعهم بأن تونس لم تكن قادرة وحدها على أن تكون شرطيا لحدودهم الجنوبية لولا دعمهم الاقتصادي.

ويندرج هذا الخطاب التونسي حول ضرورة الدعم المادي للبلدان الأوروبية ضمن إطار التعامل الدقيق مع الإنفتاح الذي يهدف إلى ضمان الوصول إلى التمويلات القادرة على إثارة اهتمام السلطات وتكريس تعهدها في تصدٍ لا يبرز على سُلّم أولوياتها وهو عبارة عن مساومة، لوم تغير هذه الوضعية شيئا مع رحيل بن علي كما تُذكر بذلك التصريحات أعلاه للباجي قائد السبسي، ويمكن للسلطات التونسية أن تنتفع دائما بهذه المعونة مع الإمتناع عن الالتزام بسياسة هجرة لا تستطيع السيطرة عليها ولا يمكنها إلا أن تزيد من حدة مشاكلها المتعلقة بإدارة هذه الأعداد المتزايدة.

إن الهجرات المكثفة التي وقعت غداة سقوط بن علي لا تعكس حجم المشاكل الإقتصادية والإجتماعية فحسب بل أيضا مركزية مسألة الهجرة التي يمكن أن تكون محل توظيف أو لعبة للسلطة في العلاقات الثنائية وعلى الصعيد الإقليمي مع اشتعال الجارة ليبيا، تعتبر ردود الأفعال بخصوص وصول مهاجرين إلى جزيرة لمبيدوزا غداة الثورة (في المجموع وحسب وزير الداخلية الإيطالي روبيرتو ماروني فلقد وصل 25800 مهاجرا إلى إيطاليا منذ بداية السنة و نهاية مارس 2011) معبرة فيما يتعلق بمحدودية السياسة الأورومتوسطية والتي ترتكز على القمع على حساب الهجرة، مقابل منح رخصة إقامة وقتية (ستة أشهر) لبضعة 20000 مهاجر

130 ج.ب. كاسارينو ون.توسي، «إعادة النظر في السياسات الأورو-متوسطية في ضوء الربيع العربي»، ورقة عمل مؤسسة الأعمال الخارجية، مارس/آذار 2011، http://www.iai.it/pdf/DocIAI/iaiwp1106.pdf

131 بياتريس إيبو، «الإقتصاد السياسي لخطاب البنك الدولي في إفريقيا: من المبادىء الوضعية للاقتصاد إلى الفعل (والمضرة) في تنفيذ المهمة» دراسات مركز الدراسات و البحوث العالمية، رقم 39، مارس 1998 و « هوامش الخطة الاقتصادية «للتلميذ المجتهد»: تونس بن علي»، مادة مذكورة.

تونسي فإن السلطات الإيطالية حصلت من تونس على تعهد بإعادة قبول كل المهاجرين الذين وصلوا بعد إمضاء الإتفاق وخاصة حراسة مشددة على سواحلها التي سوف ترسل إليها إيطاليا 10 بواخر حراسة ومائة سيارة جيب[132]، وبعيدا عن إعلان مساعدة مالية يمكن أن ترتفع فلقد كانت أوروبا غير قادرة على إيجاد حل جماعي للمشكلة، لقد تحدثت اللجنة الأوروبية للمرة الأولى عن حركة المهاجرين مع اقتراح شراكتها حول سهولة التنقل[133]، و لكن هذا الإقتراح لا يأخذ بعين الإعتبار حقيقة طبيعة المرشحين للهجرة والديناميكية المحلية لإنتاج الهجرة، ويواصل التفكير حسب الأصناف الإجتماعية والمهنية-ولو أن مسألة أصول المهاجرين الجغرافية قد طُرحت في المفاوضات مع السلطات التونسية مع تفضيل المرشحين أصيلي المناطق الأكثر فقرا[134]، و من جهة أخرى فهو يصطدم خاصة بالمنطق القومي الخاص بكل دولة عضو[135]، لم يؤد اجتماع وزراء الداخلية والدفاع لمجموعة السبعة و العشرين (يوم 11 فبراير في اللكسومبور) إلى أي إجراء ملموس لأن مختلف الدول الأعضاء تفضل أن تترك العبء لإيطاليا، ومن جانبه فقد أعلن وزير الداخلية الفرنسي تعزيز المراقبة الأمنية على الحدود الفرنسية- الإيطالية و هو ما تم تفعيله بغلق الحدود بفينتيميلي يوم 18 أبريل بمساندة اللجنة الأوروبية، كما تقرر بذلك تعميم القرار الذي اتخذته الأسبوع الماضي روما وفرنسا على المستوى الأوروبي لتنظيم دوريات جوية و بحرية مشتركة قرب المياه التونسية لوقف هجرة المهاجرين غير الشرعيين وذلك عن طريق فرونتيكس و هي الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود. إن الغموض جلي و الخلافات قد لا تكون عملية، إن حكومة القائد السبسي واضحة في توجهاتها: يتأتى جزء من حل الأزمة الاقتصادية من الهجرة، لذا فمبادراته العديدة لمحاولة تحقيق اتفاقيات تضع اليد العاملة التونسية في البلدان الغربية أو إعادة التفاوض حول اتفاقيات اليد العاملة الموجودة من قبل ولكن أوروبا تريد رغم ذلك إظهار صرامتها.

II. 2. ب. نماذج الحكومة

السؤال كبير جدا ولا نستطيع هنا إلا أن نذكر بالمظاهر الرئيسية، ولكنها أساسية طالما أن أحاسيس الظلم وعدم المساواة قد تغذت هي أيضا من هذه الممارسات، وهكذا فإن التقرير لا يستطيع أن يعود إلى كل أحكام السلطة التي تمت ممارستها في تونس منذ عقود، ولكننا نُذكر أيضا بالأحكام الرئيسية منها والتي هي موضوع خلافات وموجودة في قلب موازين القوى المتأتية من الوضع السياسي الجديد.

II. 2. ب. أ. المحاباة

في البداية، لقد نظمت المحاباة الحزبية كل العلاقات بين السلطات والشعب في الحياة السياسية، وأيضا فيما يخصنا هنا في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، فاختفاء التجمع الدستوري الديمقراطي لا يُعيد النظر في الروح الإجتماعية وطرق العمل عن طريق الشبكات التي أمّنت ترسّخ الدولة والإدارة و الحزب في المجتمع، ولكنها رسمت في نفس الوقت خطوط الإستبعاد وعدم المساواة، إن الزمن الثوري يرى إعادة النظر في هذا التمييز، ولكن لا يمكن القيام بأي شيء طالما أن هذه الشبكات المنظمة تجد نفسها متميزة مقارنة بالطلبات غير الواضحة والمشتركة نسبيا ولكنها منظمة، وتأخذ الخلافات بين السياسيين أشكالا تقليدية، على غرار المقاومة داخل الإدارات و إفشال المبادرات عن طريق توظيف بعض فئات شبكة المحاباة كما الشأن مثلا بالنسبة إلى قرمبالية التي تقاوم فيها البلدية التجمّعية لجنة حماية الثورة بإعطاء تراخيص تجارية إلى «العضلات المفتولة» أو بدفع عمال النظافة إلى القيام بإضرابات[136]، هذه المناورات تعكس استراتيجيات زعزعة الاستقرار التي يقوم بها التجمّعيون لترهيب الأشخاص الأكثر التزاما بالحركة الوطنية لحماية الثورة، وتتضاعف استراتيجيه الخوف هذه بالتماس المحاباة عن طريق إنشاء جمعيات ممولة من طرف مقاولي الجهة بحيث يتم تدعيم شبكات المناضلين أو على الأقل منع جذب قاعدتهم الانتخابية[137]، إن حل التجمع الدستوري الديمقراطي بقرار من القضاء لم يقض على ترسخه الاجتماعي وقدراته على مناورة الشبكات على الصعيد المحلي كما تشهد بذلك

132 «المنفيون التونسيون: الإحتجازات المؤقتة تسقط واحدة بواحدة» ليبيراسيون،3 مايو 2003
133 تصريحات المفوضين فول و مالستورم عند زيارتهما لتونس في 31 مارس و 1 أبريل 2011
134 لقاء مع وزير الشؤون الخارجية أ.ونيس يوم 5 فبراير 2011، ذكرت في مشروع تقرير البعثة البرلمانية لإيلان فلور.
135 لقاءات، بروكسال ، 29 مارس- 1 أبريل
136 مقابلات وملاحظات مشاركة، قرنمبالية، آذار/مارس 2011
137 إيبيدام.

سرعة استجابتها لحماية أملاك الحزب التي قد يتم حجزها، في هذه الحال فإن الوضع مبهم ومتعدد وفقا لموازين القوة المحلية، ولقد استطاعت لجان حماية الثورة في بعض الحالات من استرجاع مقرات التجمع الدستوري الديمقراطي في جين أن مقرات أخرى تم احتلالها من قبل عائلات قريبة من الحزب الحاكم، وقد تم تقديم هذا الاحتلال على أنه عفوي[138]. وبهذه الطريقة تقوم النخب المحلية بإعادة استثمار المساحة العامة بصفة تدريجية بالرغم من قضايا الفساد التي اتهمت بها، وتجد اللعبة السياسية المحلية نفسها متماسكة نوعا ما في تبادل «الضربات» بما في ذلك من قبل المعارضين السابقين بالرغم من «السر العام» الذي تمثله هذه القضايا والثراء غير المشروع، وهو دليل على أن علاقات التعارف والقرابة والجوار وحتى الصداقة التي هي أساس المحاباة تنجح في تجاوز الانقسامات السياسية في هذه المرحلة الثورية.

تستطيع هذه الصراعات أن تأخذ أشكالا جديدة وخطرة، كما تصورها اللعبة التي أصبحت شائعة أكثر فأكثر حول صراعات جهوية وقبلية، هذا هو الحال في مدن تم فيها خلق مواطن الشغل(مثل صفاقس) التي يريد فيها المدراء، من خلال إستراتيجية شعبية، تفضيل السكان الأصليين على حساب غير الأصليين الآتين غالبا من أكثر الجهات فقرا في تونس والتي انطلقت منها الاحتجاجات[139]، وكما هو الحال أيضا بالنسبة إلى كبرى الشركات الحكومية التي تحاول أن تحدد استراتيجيات تهدف إلى تحقيق المطالب الاجتماعية(خلق مواطن شغل والقضاء على أساليب التشغيل اللاشفافة)، والتي ترى أن جزءا من القوى الموجودة يقوم بإفشالها.

في الحوض المنجمي مثلا أرادت شركة فسفاط قفصة(CPG) منذ فبراير 2011 خلق 3000 موطن شغل والمساعدة على إنشاء مشاريع إنتاجية صغرى ولم تستطع هذه الإستراتيجية أن تُنفّذ إلى حد الآن بسب توظيف الخلافات الاجتماعية المبنية على الانقسامات القبلية ومواصلة سياسة المحاباة بالرغم من انتقادها و التي هي أساس الاحتجاجات في 2008 و 2010[140]، ويرتبط حظر التجول الذي وُضع في بداية مايو في جهة قفصة مباشرة بانفجار العنف بين القبائل، إن عدم المساواة في الوصول إلى الخدمة العمومية يشدد على مقتضى آخر: أن لا تتحول السياسات الاجتماعية وإجراءات «القضاء على البطالة» إلى صدقة خاصة (كما كنا نرى ذلك من قبل عن طريق المحاباة وشخصنة خصخصة السياسات الاجتماعية لصالح الرئيس بن علي أو بطريقة أخرى مختلفة كما نراه حاليا في الاندفاع الرائع للتضامن عن طريق المبادرات المجتمعية)، وإلى تكوين شبكات اجتماعية و لكن أن يتم ابتكار وتنفيذ سياسات عمومية حقيقية مع وضع مسائل المساواة هذه في قلب فكرتهم، لقد كانت فكرة مساعدة العاطلين عن العمل و الفقراء في حقيقة الأمر مبنية في جزء منها على المحاباة حتى 14 يناير 2011.

فاختيار المستفيدين من المساعدات العمومية الذي يتم القيام به دون مشاركة المعنيين بالأمر والذي لا يخضع لأي مراقبة، يخضع إلى الاعتبارات الضيقة للسلطات المحلية والحزبية[141]، لقد كان تكوين القوائم (المتعلقة بـ«العائلات المعوزة» والمنتفعين بالمساكن الاجتماعية المدعمة والمنتفعين بالمساعدة المدرسية وكل نوع آخر من المساعدة) خاضعا إلى التجمع الدستوري الديمقراطي، اليوم وبنفس المنطق السابق ودون تغيير شروط العمل وُعدت هذه العائلات المعوزة بمنح شهرية قدرها 70 دينارا مع 10 دنانير إضافية لكل طفل مسجل بالمدرسة (في حدود ثلاثة أطفال)[142].

138 موقع، تونس مارس 2011 و متابعة صحفية و معلومات حول هذه الشبكات الاجتماعية

139 لقاءات، تونس و صفاقس، مارس 2011

140 لقاءات، تونس، مارس 2011. حول توظيف الصراعات القبلية. « تونس: قتيلان و 20 جريحا في اضطرابات المتلوي (الوسط الغربي)، وكالة أنباء،11 03--2011. كذلك بقصر هلال في الساحل،» قصر هلال، معركة منظمة بين السكان»، لابريس،04 مارس 2011

141 د. شامخ، سبقت الإشارة إليه. شاكرلي. مادة مذكورة

142 «الـ185 عائلة معوزة...» مادة مذكورة.

II. 2. ب. ب. العمل البيروقراطي بين الولاء الحزبي والاستبعاد والمركزية

لقد تسيّست الإدارة التونسية بقوة منذ الاستقلال متبعة نموذج المراسلة المثالية بين التركيبة الإدارية والتركيبة الحزبية: فللحصول على منصب مسؤول، ولارتقاء السلم يجب التعبير عن الولاء للحزب بمعنى الدخول في عضويته أو الإذعان لمتطلبات السياسي والقيادة الحزبية، وإن تجديد الإدارة العليا لا يمكن القيام به بما أن القانون الذي ما زال ساري المفعول ينص على وجوب بلوغ رتبة معينة في الإدارة للتمكن من الوصول إلى منصب مسؤول وخاصة في ظل القيام باختيار الاستقرار والتواصل البيروقراطي و»الاعتدال» وتجنب الصدام، وبصفة ملموسة فإن المناصب الهامة والقيادية تقع دائما بين أيادي أشخاص مرتبطين بالتجمع الدستوري الديمقراطي أو تم في كل الحالات تشكيلها من طرف النظام السابق، وفي هذه الحالات فنحن نشهد أحيانا مقاومة حقيقية، كما يوضح ذلك مفهوم قوائم الحكام الجدد و المعتمدين أو الولاة، ضد إعادة إنتاج سلوكيات حذرة وحساسة تجاه الأوامر الآتية من الأعلى بما في ذلك خرق قواعد القانون[143]. و على المستوى المحلي فقد تباينت الأوضاع بقوة: تم تفكيك بعض البلديات في حين أن بلديات أخرى بقيت في أيدي التجمّعيين، ولكن مهما يكن الترتيب فإن قدرة هذه السلطات لا تكاد تكون موجودة اليوم فيما يتعلق بالعمل الإداري وبالحياة الاقتصادية والاجتماعية طالما أن الصراعات السياسية قوية ومنتشرة، وبالنسبة إلى الحكام المنحدرين من تدرج إداري و حزبي سابق فغالبا ما تعطلهم التوترات بل الكراهية تجاههم و يتقاسمون نظام أخلاق بيروقراطي يجعلهم قليلي المبادرة في هذه المرحلة المتسمة بالحيرة.

يمثل هذا الوضع مشكلة لأن السلطات المحلية لا تلعب دور الوسيط لدى السكان خاصة في أكثر الجهات حرمانا أين تكون التطلعات كبيرة وتظهر الدولة في هذه الظروف بعيدة عن السكان وتراتبية وصعبة المنال، وفي هذا فإن الحكومات الانتقالية المتعاقبة، بما في ذلك الحكومة التي يقودها القائد السبسي، هي تواصل دقيق للحكومات السابقة، ومن الملفت للنظر أن لا يقوم الوزير الأول ولا أي وزير بزيارة الجهات المهمشة أو عائلات الشهداء و حتى على المستوى المحلي فإن عائلات الشهداء أو المصابين في مدن مثل سيدي بوزيد والقصرين والتي كانت أكثر المدن التي شهدت قمعا عنيفا يتم استقبالها من طرف الوالي لم يتم إنشاء هيكل استماع و تحليل و جمع المطالبات في حين أن الأوضاع غالبا ما تكون مأساوية.

إن الابتعاد عن الأنماط المتسلطة للحكومة يتطلب تعلما وسلسة من التغييرات للسلوكيات السياسية والإدارية التي سوف تستغرق بالضرورة بعض الوقت، هناك إكراه آخر يرهق دمقرطة أنماط الحكومة يكمن في المركزية القصوى للإدارة وبصفة أعم طرق الحكم، ويعتبر القطع مع الإدارة المزدوجة للإقليم سؤالا سياسيا بارزا يفوق ما هو اقتصادي ليمس أسس المواطنة. وكما يقترح الحبيب دلالة في مقالته بجريدة لابريس: «لا يجب أن يتم تحويل المسألة الترابية إلى طريقة تنظيمية للتنمية الإقتصادية المفتوحة على الإقتصاد العالمي، يجب أن تمثل خيارا استراتيجيا يستجيب إلى كل التطلعات المشروعة للسكان، وكل الجهات يجب أن تعكس فكرة وتنفيذ البرامج والمشاريع، والتحول من نمط حكومة تراتبية إلى نمط حكم تشاركي من أجل إحداث نتائج إجتماعية و تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين و الوحدة الترابية[144]. لا يمكن لهذه المعلومة المهمة أن تمر بمجرد حل التجمع الدستوري الديمقراطي ومن البديهي أن ينتج الوضع تشعبا لعوامل أكثر تعقيدا، وأن هذه الحجة ليست متينة لأن جهات الساحل والشمال تمت قيادتها بنفس الكيفية، ويُفهم أيضا عدم الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المناطق في إعداد سياسات التنمية بأن هذه الأخيرة تستجيب إلى ضرورات إقطاعية وتقنية يتم تحديدها على المستوى المركزي، و بالفعل ليس هنالك مؤشرات مبنية على حقائق تخص كل جهة لإعداد سياسة التنمية[145]، ولا أي رسم للتنمية يأخذ بعين الاعتبار احتياجات كل جهة، وفي الحقيقة لقد خَنقت الآليات الحزبية لتولي السلطة والمنطق السياسي لتأطير السكان مشاكل التنمية في الجهات الداخلية إلا أن التركيز على نفوذ التجمع الدستوري الديمقراطي يخفي الرهانات الحقيقية حول تنمية هذه الجهات: الإدارة المركزية والمسيسة للاقتصاد وصلاحيات سياسية لإدارة تفاضلية للتراب والتي وصلت بمر السنين إلى شرخ جهوي حقيقي، في الوقت الذي كانت فيه الجهات «النافعة» محل استثمارات

143 لقاءات،تونس، مارس 2011. و هو ما تم الكشف عنه بوضوح من طرف وزير الداخلية السابق، فرحات الراجحي، الذي كشف أنه تم خداعه هو نفسه من طرف إدارته التي أعدت قائمة المسؤولين الذين سيتم تعيينهم و ترقيتهم.

144 الحبيب دلالة «استعجال التفكير الجمعي حول التنمية و تهيأة التراب التونسي» لابريس، في 11-04-2011

145 كما ذكر الوزير الزواري في «تونس: عبد الرزاق الزواري أمام أوجاع التنمية الجهوية» مركز إدارة الواب ، 12 أبريل/نيسان 2011.

وتدخلات تسهيلية، فإن الجهات المحرومة قد تُركت إلى منطق دعه يعمل وإلى التسامح مع غير القانوني[146]، ومن الملفت أن نلاحظ أن ميزانية 2011 لآخر حكومات بن علي قد خصصت 18% من الميزانية للجهات الداخلية مقابل 82% لصالح الجهات الساحلية[147].

II. 2. ب. ج. الأخذ بعين الاعتبار موازين القوى في الوسط الاقتصادي

تتطلب إعادة التفكير في أنماط الحكومة الخاصة بالنموذج التونسي أن تؤخذ القوى السياسية المحركة للإصلاحات ولتنفيذ السياسات الإقتصادية والإجتماعية بعين الاعتبار، وأن تتغير بهذه الطريقة ألعاب السلطة بحيث تتحسن بالفعل ظروف السكان التابعين والذين أعلنوا شعورهم بالإحباط وخيبة أملهم، لأن الإعلانات العامة فيما يتعلق بالأخذ بعين الاعتبار «الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية» التي يجب إدراجها في الدستور الجديد لا تضمن شيئا بطبيعة الحال وهي تعبر عن سذاجة كبيرة ... أو خيار للاستمرارية بدل القطيعة.

في الحقيقة إن علاقات القوة الحالية أدت إلى نتيجة عكسية ألا وهي تفاقم عدم المساواة بدل من تقليصها في حين تبدو التطورات بارزة، ومن البديهي القول أن المطالبات بتحسين الأجور وظروف العمل مشروعة: لقد ساهم انخفاض مستوى المعيشة بسبب ركود الأجور وغلاء المعيشة منذ ما يقارب الخمسة عشر عاما وتطوير التشغيل الهش وعدم استقرار العمل في شدة التوترات الاجتماعية والصعوبات الاقتصادية للطبقات الشعبية التونسية، إلا أن الطريقة التي أخذت بها هذه المطالبات بعين الاعتبار بدت إشكالية، وبالفعل فلقد تحصل الأُجراء على زيادات في الرواتب في القطاعات التي كان فيها الاتحاد العام التونسي للشغل أكثر قوة وليس (أو قليلا) في القطاعات الصناعية و الهياكل الصغيرة التي تكون فيها ظروف العمل بالفعل أكثر إشكالا، ولكن الاتحاد العام التونسي للشغل ضعيف وحتى غائب.

قد يبدو هذا الوضع متناقضا، ولكنه معقول، طالما أن النقابة الوحيدة تدافع قبل كل شيء عن أفرادها، وأنه وضع نفسه دائما وعلى مر التاريخ بصفته لاعبا سياسيا[148]، و في الصراع الحالي لطالما اهتم الاتحاد العام التونسي للشغل بإبراز قوته والاستجابة لقواعده، وفرض نفسه على الساحة السياسية ليرتكز ويؤثر في موازين القوى، بدل أن يتصرف على أنه لاعب اجتماعي يمثل المصلحة العامة ومهتم بالمطالب الشعبية للمتظاهرين، لقد حاولت قيادته أيضا أن « تتنصل» من مشاركتها الحاشدة إلى جانب النظام في مراقبة العمل وفي سياسات الهشاشة والضغط على الأجور عن طريق المزايدة على الأجور[149]. هذا الضغط المباشر على قطاعات معينة دون أخرى قد زاد في تعميق عدم المساواة في القطاع الإنتاجي نفسه وخاصة بين الذين يملكون عملا (الذين رأوا أن وضعيتهم في تحسن) والذين ليس لديهم عمل، و هنا أيضا فإن تأثير عدم المساواة يتعمق وهو ما لا يعني أن مطالبات الأُجراء والعمال لم تكن مشروعة ولم تستجب أيضا الإنتظارات التي تم التعبير عنها خلال الثورة، ولكن اللعبة السياسية وانعدام الوساطات الاجتماعية المنظمة لأكثر الفئات الاجتماعية حرمانا قامت بتوجيه الأولويات وفضلت مطالب الذين كانوا أكثر تنظيما بما معناه الأكثر اندماجا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهكذا فقد تم إبعاد السؤال الأكثر أهمية -وهو التشغيل للذين لا يملكون شيئا أو ظروف الوصول إلى سوق الشغل- إلى المرتبة الثانية و هو مازال في تلك المرتبة، وهو ما تشير إليه أيضا التيارات المتواصلة للهجرة، وهو انعكاسٌ لفرصة مفتوحة عن طريق الانسحاب المؤقت والاستراتيجي لشرطة موصومة بالعار وخاصة تدهور الوضعية الاقتصادية مع انخفاض النمو (المقدر في حدود 1 % هذه السنة بدلا من 4-5% المعتادة والتي تنتج أساسا البطالة و9-10% الضرورية لاستيعاب الداخلين في سوق الشغل) والنتائج الكارثية للحرب في ليبيا.

146 حمزة المدب،» تونس بلد بارز؟»مادة مذكورة و بياتريس إيبو، تشريح السياسة و الهيمنة، باريس، الاكتشاف، 2011، المحور 8

147 حسب تصريحات الوزير الزواري التي تمت الإشارة لها في»تونس: عبد الرزاق الزواري أمام أوجاع التنمية الجهوية» مركز إدارة الواب، 12 أبريل/نيسان 2010. المقال المذكور.

148 حول الإتحاد العام التونسي للشغل، «ر. زغل، التراتبية و عملية ممارسة السلطة في المؤسسات» (ص.237-250) في النخب و السلطة في العالم العربي في الفترة الحديثة و المعاصرة،تونس. يوميات مركز الدراسات و البحوث الاقتصادية و الاجتماعية، سلسلة التاريخ رقم 5، 1992 و « التوجهات الجديدة للنقابة التونسية» العالم العربي بين المغرب- المشرق، رقم 162، أكتوبر-ديسمبر 1998، ص. 6-17؛ س.الزغيدي، «الاتحاد العام التونسي للشغل، القطب المركزي للاحتجاجات الاجتماعية و السياسية» (ص.13-61) في م. بن رمضان، تونس الحركات الاجتماعية و الحداثة، تمت الإشارة إليه.؛ . الحمزاوي، «الحقل السياسي و النقابي»، دليل إفريقيا الشمالية، ت1999، XXXVII، ص.369-380؛ س. خياري، تونس، تجزّء المدينة، تمت الإشارة إليه و «إعادة التركيب و إعادة التكوين في صلب البيروقراطية النقابية منذ الإستقلال. مكانة الاتحاد العام التونسي للشغل في النظام السياسي التونسي»، ملف تونس تحت قيادة بن علي من موقع مركز الدراسات و البحوث الدولية،www.ceri-sciences-po.org/kiosque/archives/déc.2000

149 لقاءات، تونس ، مارس 2011

II. 2. ب. د. الخروج من منطق التوافق والعقلنة الفعالة

مازال مفهوم الثنائية بين منطق التوافق وبين اختيار فعالية الإقتصاد عن طريق نظام تكنوقراطي غير سياسي يطبع أساليب الحكومة، ومن هذا المنطلق نستطيع القول بأنه لا يوجد تغيير في النظام.

هكذا أيضا يجب أن نفهم عدم تحرك الحكومة الانتقالية ورفضها مواجهة المعارضات والنزاعات بما في ذلك في المجال الاقتصادي كذلك حيث تقيد الحكومة نفسها في عملها، لم يتم تنظيم أي حوار اقتصادي حول التوجهات التي سيتم اختيارها والتي من شأنها أن تلبي المطالب الاجتماعية، أما الصعوبات الاقتصادية الحالية فهي نفسها تبقى خفية جزئيا، لا ترغب الحكومة في اتخاذ أي قرار من شأنه أن يخلق توترات ومواجهات، أو أن تتخذ موقفا إنما ركنت إلى إدارة الشؤون البسيطة والاستمرار في التوجهات السابقة، ومن الواضح أن هذه المطالبات بنظام غير سياسي وهذا الموقف التكنوقراطي هي سياسية جدا، حيث أن عدم مناقشة القضايا السياسية الكبرى بصراحة كالظلم وعدم المساواة، وظروف الحصول عل شغل، والاختيار بين الارتماء بين المبادئ الكينيزية أو التشبث بالتوازنات الإقتصادية الرئيسية الكبرى يشهد بالخيارات الضمنية، لكنها خيارات قوية تشكل إنكارا لمطالب الحركة الاجتماعية.

حتى مفهوم التوافق يجب وضعه محل مساءلة، فتحت حكم بن علي تم ترسيخ إيديولوجية تتستر على آليات وممارسات إستبدادية وحتى الإكراه العنيف وراء لغة التفاوض، وهكذا فلقد كان الحوار الاجتماعي الذي فرض في الواقع من أعلى السلطة ومن الحزب الحاكم عبارة عن قرارات يتم تقديمها فيما بعد على أنها نتيجة للحوار الاجتماعي[150]، حتى أنه لم يتم رسم هذه المسألة من قبل الخبراء الأوروبيين، وذلك كنتيجة للانضمام إلى الحديث عن «المعجزة» الذي كان يتقدم عُرف و أسلوب الاستماع لدى المسؤولين التونسيين ومنطق الإجماع حول ليبرالية هجينة فيما يتعلق بالاهتمام بالمجال الاجتماعي[151]، ومع ذلك فإن الوضع مختلف تماما، حيث يتقلص الحوار الاجتماعي إلى حد كبير على الصعيدين الوطني والمقاولاتي، فعلى الصعيد الوطني لم تكن تُجرى مفاوضات اجتماعية إلا مرة واحدة فقط كل ثلاث سنوات بمبادرة من الحكومة، ويتم التركيز فيها بشكل حصري تقريبا على الأجور، أما خارج هذه المواعيد فلا توجد مؤسسة للتفاوض بالإضافة إلى أننا نعلم الدور الغامض الذي كان يلعبه الاتحاد العام التونسي للشغل، أما على مستوى المقاولة فلقد تم إفقار الحوار بشكل كبير، لقد تم حذف كل من لجنة المقاولة التي تتمتع بالاستقلالية المالية والتقنية مقارنة مع رب العمل ولجنة الصحة والسلامة واللجنة المشتركة (التي كانت النقابة عنصرا فاعلا في انتخاباتها) وتعويضهما بهيأة واحدة أُضعفت قدراتها إلى حد كبير (اللجنة المشتركة للمقاولة)[152]، فهي لم تكن لديها أية استقلالية تجاه المُشغل، أما النقابة فلم تعد مشتركة ولا حتى يتم استشارتها فيما يتعلق بانتخابها، وفيما يخص تنظيم العمل والتوظيف، والتقليص، والإغلاق، فقد كان يحكمها انفراد رب العمل بسلطة القرار، و أخيرا و في المناطق الحرة التي تُؤسس فيها علاقات العمل على مبدأ العقود محددة الأجل فإنه يكون من الصعب إنشاء هياكل للحوار، وللانتقال من حالة الوهن وفرض الرأي من السلطة العليا إلى حوار حقيقي يجب إعادة التفكير في نفس الوقت في دور وعمل الإدارة وإعادة النظر في دور ومكانة النقابات العمالية في المشهد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي التونسي، إن الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الصناعات التقليدية الذي انحاز كليا إلى الحزب الحاكم وأعلن الولاء لبن علي عن طريق رئيسه يجد نفسه في قلب الأزمة ويعتبر غير موجود على الساحة إلى حد الآن، أما الاتحاد العام التونسي للشغل فهو يعاني من حالة تمزق بين القاعدة وبعض هياكله التي تشجع على الاحتجاج الاجتماعي، وإلى قيادة نُزعت منها صفة الشرعية، وإلى ثقافة التوافق البيروقراطية وإلى الضغوطات على الحكومة.

إن إغراء الانخراط في السياسة (تواجد قصير في الحكومة ثم ضمن هيأة عليا) يقابله الخوف من الوقوع في فخ السياسة، إلا أننا نجهل ما هو الأساسي: موازين القوى الداخلية وقوة التعبئة الاجتماعية وانتشارها (الفئة التي يدعمها النقابيون، الفئة «الهمجية») وقدرة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية على الضغط، والذي هو نفسه يعاني من الأزمة أم قدرة الحكومة بطبيعة الحال، سوف تتم سريعا إعادة التنظيم الذي لا أحد يعرف نتائجه، إلا أن وجود حوار اجتماعي حقيقي يتطلب قبل كل شيء إعادة صياغة علاقات السلطة وأساليب التفاوض وطرح المطالب وآليات تبليغها وعمل الهيئات الوسيطة.

150 بياتريس إيبو، قوة الطاعة، سبقت الإشارة إليه، المحور 6 و 7

151 لقاءات، بروكسيل، فبراير 2003 و مارس2011، أنظر أيضا، ب. إيبو، « الشراكة في الإنعاش البيروقراطي، مادة مذكورة و « هوامش مناورة 'التلميذ الاقتصادي، المجتهد» مادة مذكورة.

152 تحقق هذا التحول وإنشاء اللجنة المشتركة للمقاولة من خلال تعديل قانون العمل لسنة 1994: قانون 94-29 المؤرخ في 21 فبراير 1994.

II. 2. ب. هـ من أجل تحليل الاقتصاد السياسي

وفي الختام يبدو التفكير جوهريا ليتم الأخذ الفعلي بعين الاعتبار للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعلى نطاق أوسع مطالبات الدّمقرطة: إنه التفكير في الأخذ بعين الاعتبار الاقتصاد السياسي بشكل خاص بمعنى استحالة الفصل بين المجالات المتباينة وبين مجالات الاقتصاد والسياسية، وما يلفت النظر حقا في تحليل «المعجزة» كما في تحليل تدخلات المانحين هو تعميم التحليلات الثنائية التي تعالج السياسة والاقتصاد كل على حدة، وعلى المستوى الأوروبي يبقى هذا الموقف كاريكاتوريا على الرغم من التأكيد (الفريد من نوعه في المحافل الدولية) على عدم قابلية تجزئة الحقوق، فمن جهة تبقى المسائل السياسية مطروحة مع وجود إرادة قوية في هذه الحالة لدعم عملية الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة... ومن جهة أخرى يتم التعامل مع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من قبل الفنيين من منطلق لا سياسي فبما يتعلق بالخبرة في التنمية، ويعتبر الاقتصاد شيئا يمكن تطويعه و توجيهه. لا يُعتبر هذا الموقف جديدا فهو موحّد بالنسبة إلى التدخلات الأوروبية (وبصورة أعم بالنسبة إلى تدخلات المانحين)، وفي السابق كان هنالك من جهة حوار سياسي مقبول نوعا ما و فوضوي، (مع توقيع المعاهدات واتفاقات الشراكة و»الحوار»داخل اللجان الفرعية وهيئات أخرى)، ومن جهة أخرى سعي ثابت ومُهيكل لتحقيق التعاون الاقتصادي، وفي السياق الحالي لإعادة صياغة السياسة الأوروبية تستمر هذه الثنائية كما أن الهيئات الأوروبية تواصل التفضيل في تعاملها مع هذين «الشقين» ، ويتجلى ذلك في البيانات الواعدة بالتغيير والتي تبدو متناقضة مع ثقل الآلة التكنوقراطية، إن وصفة السيدة أشتون التي تعيد صياغة السياسة الأوروبية تجاه تونس عن طريق المال والسوق والتنقل[153] هي في الواقع و قبل كل شيء شعار موجه إلى وسائل الإعلام وتعبير عن محاولة للتميز عن منافسيها البيروقراطيين، إلا أنها تكشف عن عدم القدرة على التفكير فيما هو سياسي في أوروبا وخصوصا التمفصل بين السياسة والاقتصاد، وبنفس الطريقة فإنّ الأفكار التي تم الأخذ بها في الخدمات العملية خلال الفترة السابقة تؤكد وزن هذه الثنائية التي تتواصل حتى اليوم: «إما أن نعمل من أجل ‹حقوق الإنسان›، أو أن نعمل من أجل التعاون»، و»لم يكن من الممكن القيام بخلاف ذلك، فإن الآليات الأوروبية هي أدوات للحوار والتعاون»، بحيث كان من الممكن أن تكون محاولة استخدام أدوات التعاون الاقتصادي للضغط على المجال السياسي «غير مناسبة»[154]، إذً إننا من جهة ندعم التحول السياسي الذي يترجم من خلال الخبرة ومراقبة الانتخابات ومن خلال تقديم الدعم لفاعلين محددين في المجتمع المدني ووسائل الإعلام وما إلى ذلك، ومن جهة أخرى فإننا نحاول توسيع التعاون الاقتصادي، ولكن وفقا للتصاميم السابقة طالما أنه يتم تقييم هذه البرامج الاقتصادية فقط من الناحية الاقتصادية وفي أفضل الحالات لا يتم تعديلها سوى على شكل هامشي، وفي الواقع ليست هناك إعادة تفكير أساسية حول برامج التعاون الاقتصادي، فالفنيون الأوروبيون يعتقدون «أننا عملنا بشكل جيد جدا على الجانب الاقتصادي»، ولكن «الحواجز تركزت على الحكم، وحقوق الإنسان والعدالة»، وإن مناخ الأعمال وتحسين ظروف التوظيف وتحسين الإطار لتنظيمي وتعميق الحريات، كل ذلك يبقى موضوع الساعة، كما يبين ذلك الخبراء الأوروبيون المعنيون مباشرة بصياغة مفهوم التعاون: « لقد كانت الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تساعد على بناء إطار التنمية دائما متطابقة»[155]، إن فلسفة الشراكة بين أوروبا وجنوبها لم تتغير على الإطلاق، مع التركيز دائما على التبادل الحر وإيجابيات السوق ومواءمة المعايير (مع المعايير الأوروبية) دون الأخذ بعين الاعتبار البعد السياسي لهذه التطورات الاقتصادية.

153 بيان صحفي من الاتحاد الأوروبي بتاريخ 11 مارس 2011 (بند102/ 11)، ملاحظات كاثرين أشتون المفوضة العليا للاتحاد الأوروبي لدى وصولها إلى المجلس الأوروبي الاستثنائي. أنظر أيضا «تقلب موازين أشتون بالنسبة إلى مساعدات الاتحاد الأوروبي للعالم العربي» www.newsportal. european-left.org

154 مقتطفات من لقاءات، بروكسل، 29 مارس- 1 أبريل 2011

155 مقتطفات من لقاءات، بروكسل، 29 مارس- 1 أبريل 2011

ترمي البرامج الاقتصادية الثنائية إلى الأخذ بعين الاعتبار عواقب عملهم على النوع أو البيئة، إلا أن دراسات التأثير هذه سطحية وآلية ولا تحلل هذه الآثار إلا فيما بعد في إطار رؤية منفصلة تماما عن الآليات الإقتصادية والعواقب الإجتماعية، وفضلا عن ذلك، فإنها لا تأخذ أساسا بعين الاعتبار، في بناء هذه الآليات، مسألة عدم المساواة وهي قضية سياسية بامتياز، أحيانا تُناقش بصراحة الحاجة إلى تعزيز التنمية المستدامة والحد من عدم المساواة، إلا أن هذا القلق يبقى استدلاليا إلى حد يتم تحقيق كل عمليات التعاون تقريبا من خلال دعم الميزانية، ودعم الإصلاحات التي وضعتها الحكومة التونسية ولكن يبقى هذا الانشغال استنتاجا طالما أن جُلّ التعاون تقريبا يتم تحقيقه عن طريق مساعدة الموازنة ومساندة الإصلاحات التي حددتها الحكومة التونسية، ويتم توسيع نطاق هذه الثنائية اليوم بموجب معاهدة لشبونة التي فصلت الخدمات الخارجية (التي تحدد السياسة العامة تجاه البلدان الأخرى) عن الآلة البيروقراطية للّجنة (التي تقوم بتنفيذ البرامج الإقتصادية). ويحول هذا البناء للاقتصاد كموضوع للخبرة دون الأخذ بعين الإعتبار ما طرحناه في الصفحات السابقة، أي أن الاقتصاد هو مكان لممارسة السلطة و أن الإقتصاد هو فضاء تنتشر فيه العلاقات الاجتماعية الإنسانية، وبالتالي العلاقات السياسية أيضا.

خاتمة

يتميز الوضع الراهن بالاتجاه نحو التركيز على «السياسة» وتهميش القضايا «الاقتصادية والاجتماعية» تحت اسم المرحلة الانتقالية وضرورة إقامة قواعد لإرساء الحياة الديمقراطية، وكما أظهرت التطورات السابقة، فإن هذا التفضيل يطرح إشكالية هامة، حيث أن هذه القضايا الاقتصادية والاجتماعية هي قضايا سياسية بحتة ووحدها قادرة على تحقيق توقعات ومطالب وتطلعات أولئك الذين قادوا الثورة.

ذلك أن التركيز على مفارقات الوضع الحالي، والاستمرارية مع المرحلة السابقة، التطورات المشكوك في أمرها، غياب الرؤية المستقبلية لا يعني فشل الثورة وحتمية رجوع الاستبداد، ولكن يسعى نحو تسليط الضوء بشكل أفضل على العقبات، النزاعات، ومناطق التوتر والمواجهات التي تدير علاقات القوة والصراعات بين مختلف القوى الفاعلة والمتعارضة، فبطريقة ما لن يعود الأمر إلى ما كان عليه مادام جزء من الخوف قد تلاشى، وتم تكسير الصمت ولم يعد على الكلام قيد أو شرط، فمن الآن فصاعدا أصبح هناك مكان للنقاش حتى وإن كان لم يتجذر بعد في المحيط العام حيث مازال من الصعب توفر الظروف اللازمة لتحقيقه، لكن من المهم أيضا التذكير بالشروط الضرورية لإحداث قطيعة حقيقية مع الماضي وخلق ديمقراطية فعلية؛ حيث يتحقق جزء كبير من هذه الشروط من خلال الاقتصاد السياسي للبلاد، وحتى الآن فإن بعض المنتخبين الذين يحاولون إجهاض الثورة لم ينجحوا في ذلك بسبب قوة الحركة الاجتماعية والدور التأطيري الذي قامت به بعض الجماعات السياسية المنظمة على الرغم من كونها أقلية، غير أن الضغوط والمطالب والقرارات التي تم إحرازها حتى الآن لم تركز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية مما يجعل هذه المكاسب أكثر فئوية وهشاشة.

EURO-MEDITERRANEAN HUMAN RIGHTS NETWORK
RÉSEAU EURO-MÉDITERRANÉEN DES DROITS DE L'HOMME
الشبكة الأوروبية ـ المتوسطية لحقوق الإنسان

Vestergade 16 - 1456 Copenhagen K - Denmark
Tel: +45 32 64 17 00 - Fax: +45 32 64 17 02
Email : info@euromedrights.net
Website: www.euromedrights.net